

مركز الذِّكْر

لِلدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

موقع :

الكاتب والمفكر الإسلامي

المهندس عدنان الرفاعي

www.thekr.net

adnan@thekr.net

الدولة الحرة

مطلب قرآني



المهندس عدنان الرفاعي

الدولة الحرة

مطلب قرآني

عدنان الرفاعي
المهندس



المهندس عدنان الرفاعي
كاتب ومفكر إسلامي

من مؤلفاته

- النظرية الأولى (المعجزة)
- النظرية الثانية (القدر)
- النظرية الثالثة (الحق المطلق)
- النظرية الرابعة (الحكمة المطلقة)
- النظرية الخامسة (إحدى الكُبر)
- النظرية السادسة (سُلّم الخلاص)
- الحق الذي لا يُريدون
- قصة الوجود
- المُعجزة الكُبرى (حوار أكثر من جريء)
- محطات في سبيل الحكمة
- نقد نقد النظرية الإعجازية في القرآن الكريم
- الدولة الحرّة مطلب قرآني

المهندس
عدنان
الرفاعي

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب بكل أشكال
الطباعة الورقية والحاسوبية إلا بإذن
خطي من المؤلف .. **جميع الحقوق**
محفوظة باسم المؤلف ..

المؤلف : عدنان غازي الرفاعي

العنوان : سورية - درعا - تل شهاب

www.thekr.net

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ

.. كرامة الإنسان ، وحقوقه ، والهدف الذي أوجده الله تعالى من أجله ، وكلُّ ما هو نبيل في حياته .. كلُّ ذلك لا يتحقَّق إلاَّ بعدم إكراهه في معتقداته الدينيَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة ، ممتلكاً لحرّيته المسؤوليَّة التي لا تتعدّى - ولا بأيِّ شكلٍ من الأشكال - على حريّات الآخرين ..

.. ولا يتحقَّق شيءٌ من هذه الأهداف النبيلة حينما تُدفع منظومة الوعي الضابط لفكر الأُمَّ وثقافتها نحو سبيل إلغاء الآخر ، واحتكار الخلاص ، واتِّهام الآخرين بالكفر والزندقة لمجرد أنّهم آخرون .. وعدمُ تحقُّق هذه الأهداف النبيلة في هذه الحالة ، لا يعود فقط لكون هؤلاء الآخرين لهم كرامتهم ، وإنّما أيضاً لأنَّ التطرّف الذي تكون الأُمَّ قد غاصت في مستنقعهِ هو سقوطٌ أخلاقيٌّ وفكريٌّ ترفضه الفطرة النقيَّة .. وقبل كلِّ ذلك يتعارض مع مضامين ما تحمله رسالات الله تعالى للبشر ..

وعلاقة الإنسان بالسياسة لا تنفكُّ عن علاقته بأخيه الإنسان منذ وجوده ، فالحياة الاجتماعيَّة تحتمُّ علاقات تنبض بالحياة وتتطوّر بتطوّر الحضارة الإنسانيَّة عبر الزمن .. فلا يمكن فصل نظرة الإنسان في علاقاته مع الآخرين عن معتقده ، وعن ثقافته ، وعن خصوصيَّاته التي تميّزه عن الآخرين ..

ومصيبة العلاقات الاجتماعية بين الناس (والتي تُعدُّ من لبنات العلاقات السياسيّة بينهم) هو التطرّف بما يحمله من إقصاءٍ للآخر ، ومن هبوطٍ فكريٍّ عن مستوى الفكر الإنسانيّ النبيل .. وهذا التطرّف له حوامله العديدة التي يتسلّقها المتطرّفون ، ومن أهمّها الحوامل الدينيّة عبر الافتراء والتليبس على حقيقة الأديان ، وهناك الحوامل القوميّة ، وهناك حوامل تتاجر بالآلام الإنسان ، وهناك وهناك ..

.. وللتطرّف درجاته التي تبدأ بالفكر والثقافة ، وتنتهي بقتل الآخرين .. والباحث عن الحقيقة يستطيع أن يشاهد كلّ ذلك في أيّ عصرٍ ، وفي أيّ ساحة .. وفي الفكر المحسوب على الدّين (والدّين الحقّ منه براء) يتجلّى هذا التطرّف في أبشع صورهِ ، كَوْن المتطرّف ينطلق من تصوّرات يحسبها عين مراد الله تعالى ، وينطلق من تكليفه لنفسه بأنّه الناطق الرسميّ باسم الله تعالى فوق هذه الأرض ، وأنّه يُجسّد مُرادهِ ، ومن مسؤوليّاته فرض العقوبات التي تهاها نفسه على البشر كسلطة تشريعيّة ناطقة باسم الله تعالى ، والقيام بتنفيذ ذلك عليهم كسلطة تنفيذيّة تعتبر نفسها يد الله تعالى في الأرض ..

إنّ مجرد التقليد الأعمى للسابقين والإتباع دون برهان ودليل من كتاب الله تعالى ، مع نوازع نفسيّة غير سليمة ، وتعطّش للهوى والسلطة ، كلّ ذلك مقدّمات تحكم طبيعة المتطرّفين ، فلا تنتج فيهم إلاّ الهبوط الفكري وعدم إمكانيّة وجود إرادة لأيّ نهوضٍ حضاري .. وكلّ ذلك هو جحدٌ بكلّ آيات كتاب الله تعالى التي تدعو للتدبّر والتعقل والعمل ، وأنّصافُ بصفات المعنّيين بقوله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة : ١٠] ..

.. والقاسم المشترك في الفكر المتطرّف عند جميع الأمم - دون استثناء - وفي دوافع اعتدائهم على الآخرين ، سواء على صعيد الأديان والمذاهب والطوائف أم على صعيد المتاجرة السياسيّة عند الطغاة ، يتجسّد في تصوّر مؤامرة مستمرّة من عدوٍّ يتمُّ

تحميله مسؤوليّة الفشل ، ويُستخدَم كمانعة صواعق ، للحيلولة دون انهيار منظومة الفكر المتطرّف من جهة ، ويُستخدَم من جهةٍ أُخرى كذريعة للهروب من الاستحقاق العقلي والواقعي والموضوعي في المواجهة مع الآخرين ، وذلك من خلال اتّهام أصحاب العقل والموضوعيّة بالكفر والعمالة ..

.. أساس المشكلة يكمن في كون الفكر المتطرّف لا يرى الأمور والأشياء كنتيجة موضوعيّة للمقدّمات التي تأخذ بها الأمة ، ويأخذ بها أعداؤها ، إنّما يراها مجرد مؤامرة ، فلا يرى نهوض الحضاريّ إلاّ بتدمير الآخرين ، ولا يرى أيّ مساحة للمشارك الإنسانيّ في بناء الحضارة حتى مع أبناء دينه من الطوائف الأخرى .. فهو يسمع ما يريد ، ويرى ما يريد ، ويزيده تطرّفًا المتطرّفون في الجانب الآخر ، ممّا يفرز حالة من الفعل وردّ الفعل ، تُغرق المجتمع في أحوال ذلك التطرّف ، لدرجة يُلعى فيها العقل تمامًا ، وتُصمّ فيها الآذان ، ويصبح المتنور غريباً ومتهماً بالكفر والخيانة ، ولا يزيد البرهان والدليل والحجّة هؤلاء المتطرّفين إلاّ طغياناً وغرقاً في مستنقع تطرّفهم ..

﴿ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ۗ ﴾ [المائدة : ٦٨]

ومن الطامة الكبرى إلباسُ الطموحات السياسيّة والشخصيّة بلباس الدين والمذهب والطائفة والقوميّة والإنسانيّة ، وبالتالي ركوب القيم الإنسانيّة ومعتقدات الآخرين وتوجيهها نحو مصالح ضيقة لا تخدم إلاّ أهواء متخيلها .. والنتيجة واحدة سواء كان المتاجرون بالدين والمذهب والطائفة يعلمون أنّهم يعملون لأهدافهم الشخصية أم لا يعلمون .. بل إن كانوا لا يعلمون ذلك فالطامة أكبر ، لأنّهم في الوقت الذي يريدون من الآخرين أن يكونوا قطيعاً يقودونه نحو أهوائهم ، هم ذاتهم يكونون قطيعاً منقاداً لأوهامٍ يحسبونها حقاً مقدّساً يموتون من أجله ..

لقد ركبت الشيوعيّة موجة السياسة فترات ليست قليلة من الزمن ، وحكمت دولاً عديدة باسم تأمين العدالة والرفاهيّة للإنسان وتأمين حرّيته وكرامته .. وكانت النتيجة

أنّ هذه المنظومة انهارت ، وأنّ الدول التي حُكِمَت بهذه الأنظمة كانت تحت شموليّات لا قيمة للإنسان فيها ، وكان الفقر عنوانها الرئيس ..

وركبت القوميّات موجة السياسة أيضاً فترات ليست قليلة أيضاً ، وحكمت تحت شعارات برّاقة (كالوحدة) تخطف أبصار البسطاء الغيورين على أمّتهم .. وكانت النتيجة الابتعاد عن الوحدة بأكبر مسافة ممكنة ، حتى بين الدول التي حُكِمَت بذات المنظومة الفكرية ، بل وكانت تحمل أشدّ العداوة بينها ، وانتهى الأمر إلى شموليّات لا علاقة لها بالفكر الذي تخطب به (هذه الشموليّات) على المنابر ..

وركبت الموجة الشموليّة الأحزاب التي تسمّي نفسها بأسماء دينية لابسّة لباس المذاهب والطوائف ، وما زالت تتركب هذه الموجة ، وتدعو إلى دولٍ على أساس ديني تزعم أنّها تجسّد لشرع الله تعالى ، وخلاصٌ للأمة في الدنيا والآخرة ، متّهمّة أيّ نظامٍ سياسيٍّ آخر بأنّه عدوٌّ للدين ، أو على الأقل ليس من شرع الله تعالى ، وبالتالي فأيّ نظامٍ سياسيٍّ آخر هو - من وجهة نظرهما - على حساب منهج الله تعالى ..

وأساس هذه الدولة الدينية (في الساحة الإسلاميّة) هو منهج السلف في ذلك .. والفكر الذي يعرضه المطبّلون والمزمرّون لهذه الدولة هو في أصله فكرٌ مبني من جماجم الموتى ، لا يعترف أصلاً بالتدبّر الحقيقي الذي يتجاوز تدبّر السابقين .. والدولة التي يريدونها لعصرنا هي صورة فوتوكوبية عمّا وصلنا في روايات التاريخ عن دول العصور الأولى ، التي تلت موت النبي ﷺ ..

.. ولم يكلف هؤلاء عناء أنفسهم بالتفكير حتّى في آليّات وصول رأس الهرم السياسي إلى الحكم ، وفق المبادئ التي وقعت في العصور الأولى ، وهل كانت هذه المبادئ وفق منهج الله تعالى ، أم لم تكن ؟ .. ولو فرضنا جدلاً أنّها كانت - في عصرها - موافقةً لمبدأ الشورى الذي يأمر الله تعالى به ، فهل هي - بهذه الآليّات - مناسبةٌ لعصرنا ؟ ..

.. لم يسألوا أنفسهم : هل أبو بكر الصديق تصرف بأمر من الله تعالى حينما عين عمر بن الخطاب خليفة له قبيل موته ، أم باجتهادٍ شخصيٍّ لا علاقة له بالدين ؟ .. وكذلك عمر حينما اختار ستة يجتارون واحداً منهم ؟ وكذلك الطامة الكبرى أنهم لا يستطيعون الوصول إلى نتيجة مفادها أن هذه اجتهادات بشرية لا علاقة لها بالدين ، فالوحي انتهى بموت النبي ﷺ ، وبالتالي لا يستطيعون الوصول إلى نتيجة مفادها أن دولتهم التي يطبلون ويزمرون لها هي دولة تاريخية لا علاقة لها (كآلية وصول للسلطة ، وكتقنين كما سنرى بإذن الله تعالى في هذا الكتاب) . بمنهج الله تعالى لا من قريب ولا من بعيد ..

.. إن سبب التشرذم المذهبي والطائفي هو فرض روايات متناقضة مناقضة لكتاب الله تعالى على الدين ، واعتبار هذه الروايات نصوصاً مقدسة ، وتقديس المقدسين لهذه الروايات الجاعلين منها أساساً للتشريع ، وتحويل اجتهاداتهم إلى مذاهب لبست لبوس المنهج ذاته ، وتطبيق العقل ، ومحاربة كل متدبر يريد العودة إلى القرآن الكريم كمعيار لكل ذلك .. كل ذلك أدى إلى تجزئة الأمة إلى مذاهب وطوائف مختلفة ..

الداعون لدولة يسمونها دولة دينية ، هم ذاهم الذين يجاربون كل متدبر يدعو لتنقية الموروث مما لبس عليه ، وهم بطبيعتهم ودعوتهم هذه يريدون نقل الخلافات المذهبية والطائفية إلى دستور الأمة وقوانينها ، لتزداد تشرذماً وتمزقاً ، أو أخذ جانب مذهبي ضيق والإعراض عن الجوانب الأخرى ، وبالتالي الدخول في صراعٍ نتيجته رفع المذهب فوق الدين ذاته ، وفتح جبهات حتى مع الداعين لدولة دينية وفق رؤى مذهبية أخرى ..

.. لذلك نرى في التاريخ (القديم والحديث) أن الصراعات كانت على أوجها بين الداعين إلى هذه الدولة الدينية ، بسبب اختلاف أهوائهم المذهبية والطائفية .. وفي ذلك أكبر دليل على أن ما يدعون إليه لا علاقة له بالدين لا من قريب ولا من بعيد ..

.. المشكلة فيمن يدعون لدولة دينية من المعاصرين أنّهم لم يستفيدوا من تطوّر الفكر الإنساني سياسياً ، ولم يستفيدوا من تجارب الآخرين ، ولا حتّى من تجارب أنفسهم .. المشكلة أنّهم يعيشون بأجسادهم بينما خيالهم وتفكيرهم ما زال محبوساً في حدود غبار معركة الجمل ومعركة صفين ومجزرة كربلاء وغير ذلك من الحروب التي كان تقديسُ رجالها سبباً لتجزئة الأمة ..

كما أنّ البشريّة تتطوّر حضارياً ، كذلك يتطوّر الفكر الإنساني سياسياً ويتّجه باتجاه الدولة الليبراليّة ، وهي الدولة التي تزداد فيها - مع الزمن - مساحة الحرّيّة الشخصية المسؤولة التي لا تتعدّى على حريّات الآخرين .. فالديمقراطيّات تتّجه - مع النهوض الحضاري للمجتمعات - نحو الديمقراطيّة الليبراليّة ، وستتّجه بعد ذلك نحو الليبراليّة المسؤولة التي لا تخالف القيم والمبادئ التي يعتقدها أبناء تلك المجتمعات .. وهذا ما نعيه بالدولة الحرّة في هذا الكتاب ..

.. في هذا الكتاب أتوجّه إلى كلّ شريفٍ نقيّ طاهر ، يؤمن بكرامة الإنسان كونه إنساناً بغض النظر عن معتقده وعرقه ، وبالتالي يؤمن (سواءً كان مسلماً أم لا) بقوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ** ﴾ [الإسراء : ٧٠] ..

.. أتوجّه إلى كلّ نقيّ لا يستطيع السكوت عن النطق بالحق مهما كان الثمن ، حينما يعرف هذا الحق ، لأنني أوّمن أنّ من يخفي الحق لا يعرف الله تعالى ، كون الحقّ اسماً من أسماء الله تعالى ..

﴿ **ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَطْلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ** ﴾

﴿ **الْكَبِيرُ** ﴾ [لقمان : ٣٠]

.. أتوجّه إلى كلّ طاهرٍ يؤمن أنّ الله تعالى ربُّ العالمين ، وأنّ الإنسان - مهما كان معتقده وعرقه - هو خليفة الله تعالى في الأرض ..

.. أتوجّه إلى كلّ عاقلٍ يؤمن أن التلبّيس على منهج الله تعالى ، وتحميله ما لا يحتمل ، وجعله مطيّة للأهواء والعصبيّات التي ما أنزل الله تعالى بها من سلطان ، هو جريمة أكبر حتى من الكفر. بمنهج الله تعالى ..

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ۗ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ

الظَّالِمُونَ ﴾ [الأنعام : ٢١]

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ ۗ أَلَيْسَ فِي

جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴾ [العنكبوت : ٦٨]

ما نراه أن الله تعالى وضع العبارة ﴿ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ قبل العبارة ﴿ كَذَّبَ

بِآيَاتِهِ ۗ ﴾ في الآية الأولى ، وقبل العبارة ﴿ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ ۗ ﴾ في الآية

الثانية .. فافتراء الكذب على الله تعالى والذي يتضمّن - فيما يتضمّن - تلفيق روايات على السنّة الشريفة ، والتدليس في تفسير آيات كتاب الله تعالى ، وغير ذلك ممّا ينقضه كتاب الله تعالى ، هو جريمة أكبر حتى من جريمة الكفر بآيات الله تعالى ، لأنّ المدلّس والمفتري يُضِلُّ غيره إضافة لضلّاله هو ، بينما الكافر بآيات الله تعالى يُضِلُّ نفسه فقط أتوجّه إلى كلّ إنسانٍ يؤمن أن عقله هو هبة الله تعالى له ، وأنّ عقله هو مناط التكليف فيه ، وأنّ عقله من أهم الفوارق بينه وبين باقي المخلوقات ... أتوجّه إليه بأن يتجرّد باحثاً عن الحقيقة ، وأن يقرأ هذا الكتاب خالِعاً كلّ ما يُبعده عن رؤية ما يجب أن يراه ..

المهندس عدنان الرفاعي

مركز الذِّكْر

لِلدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

موقع :

الكاتب والمفكر الإسلامي

المهندس عدنان الرفاعي

www.thekr.net

adnan@thekr.net

من نواميس الحركة التاريخية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ

.. تطوّر النظام الاجتماعي والسياسي الذي يحكم المجتمعات البشرية ، هو نتيجة التطوّر الحضاري لهذه المجتمعات ، ونتيجة تطوّر العلاقات المختلفة بين أبناء المجتمع ، وبينهم وبين المجتمعات الأخرى ، ونتيجة الصراع المستمرّ بين أطراف المجتمع وطبقاته ، وبين المجتمع والمجتمعات الأخرى وكلّ ذلك تحكمه قوانين الحركة التاريخية ، التي نستشفّها من الدراسة العلميّة (المجرّدة عن أيّ عصبية) لتطوّر حركة التاريخ الإنساني ..

.. وفي رحلة الإنسان خلال التاريخ وتفاعله مع مختلف أنواع التعايش المجتمعي والسياسي قصّة طويلة جداً ، تمتدّ زمن عمُر البشرية ذاتها .. وهي قصّة عريضة جداً ، عرّضها عرضُ رحلة الإنسان مع جدليّة الأمل والأمل في علاقته مع أخيه الإنسان ..

.. ففي بداية الحياة الإنسانيّة قبل مرحلة المجتمعات ، كان الجانب الشخصي للفرد منغلّقاً على ذاته ، فالحياة كانت قاسية ، وعلى الإنسان أن يحمي نفسه بنفسه وأن يُلبّي كلّ حاجاته بنفسه ، كون التعاون بينه وبين أبناء المجتمع ضمن إطار تعاون اجتماعي كان في حدوده الدنيا .. ومع تطوّر حاجة الإنسان لأبناء مجتمعه تطوّرت العلاقات الاجتماعية وصولاً إلى الواقع الذي نعيشه ..

فالتجمّع البشري هو نتيجة عدّة عوامل تقتضيها الضروريات الإنسانيّة مع اتّساع المجتمع الإنساني واتّساع إنتاجه الحضاري ، فكلُّ حضارة تُنتج معها قيمها ، ومع الزمن تمتاز الطبقات وتبلور الملكيّة الخاصّة ، فاختلاف البشر بعقولهم وجهودهم وقيمهم يؤدّي إلى اختلاف الملكيّات الخاصّة فيما بينهم .. وكلُّ ذلك يؤدّي إلى دخول المجتمعات البشريّة في مراحل متمايزة ، تتكرّس فيها - مع الزمن - الحاجة الملحة لنظام المجتمع وسلطته ..

.. والديمقراطيّة حسب مفهوم المصطلحات السياسيّة الوضعيّة لا تُؤتي ثمارها إلاّ حينما تسود في المجتمع ثقافة قبول الآخر والتعايش معه كما هو بمعتقده ورأيه ، وإلاّ ستكون أداة من أدوات الصراع داخل المجتمع ، يستعملها كلُّ لقهر الآخر باسم الديمقراطيّة ذاتها ..

.. ومعظم الطغاة خلال التاريخ وعلى اختلاف مشاربهم في الطغيان ، يصفون طغيانهم بالحق والعدل والضرورة التي لا بدّ منها ، فقد فعلوا طغيانهم ، تحت أعدارٍ وطنيّة وقوميّة ودينيّة وأخلاقيّة ، لا وجود لها على أرض الواقع ، وذلك بالتلاعب في ثقافة المجتمع وفكره ..

.. إنّ أيّ أيديولوجيا خلال التاريخ هي في النهاية نتيجة مُوجّهة ومرادة من معتنقيها لتصوراتهم وأهدافهم السلطويّة ، وهي سمتُ سياستهم ، من أجل بناء مجتمع وفق صورة هذه الأيديولوجيا في إطار الثقافة والفكر الذي يحكم أصحابها ، وبالتالي وفق إطارٍ لا يخرج عن حدود الوعي والحدود الحضاريّة التي أنتجها الجيل الذي ينتمي إليه معتنقو هذه الأيديولوجيا ..

من هنا فإنّ أيّ أيديولوجيا ترسم صورة مستقبل أيّ مجتمع وفق ثقافة معتنقيها ، هي صورة من الماضي بالنسبة للأجيال اللاحقة ، وبالتالي هي صورة متخلّفة عن المستوى الحضاري للأجيال اللاحقة ، ولا تكون متقدّمة إلاّ في تخيلنا لوقوف التطوّر

الحضاري ، بل وعودته إلى الوراء وبالتالي تصبح تلك الأيديولوجيا المسبقة الصنع عيناً ثقيلاً في وجه التطور الحضاري للمجتمع ..

.. كيف بنا أن نفصل الأيديولوجيا وأدواتها الديمقراطية لأيّ عصر عن الاختراعات الإنسانية ، وعن أدوات التطور الحضاري لذلك العصر !!!؟ ... فكون الإنسان موضوع الديمقراطية وما تتعلق به من أيديولوجيا ، وكون الإنسان يتطور حضارياً مع الزمن ، كل ذلك يقتضي أنّ أيّ أيديولوجيا في عصرٍ ما ليست وصفة جاهزة لكلّ العصور إلى قيام الساعة ..

.. فالتطور الحضاري للبشرية يقتضي تطور الفكر السياسي ، بمعنى تطور الأدوات التي تشكل أسس البناء الاجتماعي والديمقراطي الذي يحمل البنية السياسية للمجتمعات البشرية ..

.. ولو أخذنا مسألة أخرى كصورة نقارب بها هذه الحقيقة ، وهي رسالة السماء إلى الأرض ، لرأينا أنّ أدواتها البيانية والإعجازية تسمو من رسالة لأخرى وصولاً إلى الرسالة الخاتمة ، مبتعدة - مع الزمن - عن الجانب الشخصي للرسول عليهم السلام .. فتطور الفكر الإنساني ، والاتساع مع الزمن لمساحة التفاعل بين المجتمعات ، حيث يعلم الله تعالى كلّ ذلك علماً مطلقاً قبل خلق الإنسان ذاته ، كلّ ذلك نراه ينعكس في تطور آيات إيصال رسالة الله تعالى إلى البشرية من رسالة سابقة إلى رسالة لاحقة ..

﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ ﴾ [الشورى : ١٣]

.. وكنت قد بينت في كتيبي الأخرى كيف أنّه في المرحلة الأولى والممتدة من آدم عليه السلام - أي من بداية البشرية - إلى إبراهيم عليه السلام قبل أن يُنجب ، والتي

مركزها نوح عليه السلام ﴿ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا ﴾ كان الجانب الشخصي (سواءً في جانب المنهج أم المعجزة) يتحمّل المسؤوليةّ كاملة في إيصال رسالة السماء إلى الناس .. فعلى صعيد المنهج لم تنزل كتب سماوية في هذه المرحلة ، ليبقى الجانب الشخصي للرسول آنذاك قائماً بعبء إيصال رسالة السماء .. وعلى صعيد المعجزة كانت معجزة نوح عليه السلام هي عمره ، وهي المدّة الوحيدة التي ذكّرت في القرآن الكريم للبث رسول في قومه : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ ﴾ [العنكبوت : ١٤] ..

.. ولذلك رأينا كيف أنّ سورة نوح عليه السلام تتكوّن من (٩٥٠) حرفاً مرسوماً ، وفق قواعد عدّ الحرف المرسوم المستنبطة من كتاب الله تعالى ، والتي بيّنتها في كتبي الأخرى ..

.. ويبيّن أيضاً أنّه في المرحلة الثانية حدثت قفزة على صعيدي المنهج والمعجزة ، وذلك بما يوازي التطوّر الحضاري للبشريّة ، ففي هذه المرحلة الممتدّة من إبراهيم عليه السلام بعد أن أنجب إلى عيسى عليه السلام ﴿ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِمُ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ﴾ نزلت كتب سماوية ، ولكنها لم تلغ الجانب الشخصي لرسول تلك المرحلة ، فالتوراة والزبور والإنجيل وصحف إبراهيم وموسى والألواح ، كلّها لم تلغ الجانب الشخصي لرسول تلك المرحلة ، فهناك الكثير من تفاعل أقوام أولئك الرسل عليهم السلام كانت خارج هذه الكتب ، فإيصال المنهج وتفاعل الناس معه كان موزّعاً بين هذه الكتب السماوية وبين الجانب الشخصي .. وفي هذا قفزة كبيرة مقارنة مع المرحلة الأولى ، وذلك بما يوازي التطوّر الحضاري للبشريّة ، فمنهج الله تعالى يتزله بعلمه جلّ وعلا ، حيث يعلم سبحانه وتعالى مدى التطوّر الحضاري للبشريّة التي يرسل إليها رسله عليهم السلام ..

.. وأيضاً حصلت قفزة كبيرة (في الابتعاد عن الجانب الشخصي) على صعيد المعجزة ، فعلى سبيل المثال عصى موسى عليه السلام غير شخصه ، ولكنها ليست معجزة إلاّ بيد موسى عليه السلام .. فالمعجزة (وكذلك المنهج) ابتعدت عن الجانب الشخصي لرسل تلك المرحلة ، ولكنها لم تنفك تماماً عن هذا الجانب الشخصي ..

وفي المرحلة الثالثة التي بدأت بإرسال الرسول محمد ﷺ ﴿ وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ وتمتدّ إلى قيام الساعة ، حصلت القفزة الكبرى في الابتعاد الكامل والتام عن الجانب الشخصي ، فالمنهج كلُّ المنهج تركّز في النصّ القرآني ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل : ٨٩] ، وذلك لدرجة تمّ فيها الفصل الكامل بين صفتي الرسالة والنبوة ، ولذلك نرى أنّ جميع النصوص القرآنيّة التي يأمرنا الله تعالى بها بطاعة من بعثه ﷺ ، تأتي متعلّقة بصفة الرسالة حصراً ..

﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ﴾ [آل عمران : ٣٢]

﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ﴾ [آل عمران : ١٣٢]

﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النساء : ٥٩]

﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [المائدة : ٩٢]

﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الأنفال : ١]

﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الأنفال : ٢٠]

﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الأنفال : ٤٦]

﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النور : ٥٤]

﴿ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النور : ٥٦]

﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [محمد : ٣٣]

﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ^ع ﴾ [المجادلة : ١٣]

﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ^ع ﴾ [التغابن : ١٢]

.. فالله تعالى لم يقل : (أطيعوا النبي) ، أو : (أطيعوا محمداً) ، أو : (وما آتاكم النبي فخذوه) ، أو (وما آتاكم محمد فخذوه) ، أو : (من يطع النبي فقد أطاع الله) ، أو (من يطع محمداً فقد أطاع الله) .. وفي ذلك بيان إلهي عظيم إلى أن ساحة أتباع منهج الله تعالى تتعلق بصفة الرسالة ، التي هي في النهاية تتعلق بكتاب الله تعالى ..

.. وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [

الحشر : ٧] ، حيث صفة الرسالة كما نرى ... وفي حصر أمر الطاعة بصفة الرسالة .. في كل ذلك ، دليل على أن المشرع هو الرسول وليس النبي (كصفة نبوة بما تعنيه من خلاص وطهارة) وليس محمداً (كشخص بشر) ..

.. وتتجلى هذه الحقيقة بين أيدينا بالنصين اللذين رأيناها ..

﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ ^ط ﴾ [آل عمران : ٣٢]

﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ^ط ﴾ [النور : ٥٤]

فالله تعالى حينما يخاطب النبي ﷺ بكلمة ﴿ قُلْ ﴾ ، ويأمره بأن يدعو إلى طاعة

الرسول : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ^ط ﴾ [النور : ٥٤] ، دون الصياغة : (

أطيعوا الله وأطيعوني) ، إنما يعني ذلك أن محمداً ذاته كني ، يتحرك ضمن ساحة لها حدودها المختلفة عن الساحة التي يتحرك بها كرسول ، فهو ذاته ﷺ كني وكشخص مُطالب باتباع الرسول ، أي باتباع الرسالة التي يحملها من الله سبحانه وتعالى ...

.. ولذلك نرى - في كتاب الله تعالى - أنه حتى في طلب الفتوى الموجهة لشخص النبي ﷺ من قبل الناس ، حتى في ذلك ، يأخذ ﷺ الإجابة من النصّ القرآني .. فكلمة : **﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ﴾** ترد مرتين في كتاب الله تعالى ، في قوله تعالى : **﴿ وَاسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّىٰ النِّسَاءِ ﴾** [النساء : ١٢٧] ، وفي قوله تعالى : **﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾** [النساء : ١٧٦] .. وفي هذين النصين نرى أن مرجعية الفتوى هي النصّ القرآني حتى لفتوى النبي ﷺ في تفاعله مع الناس ..

فخلف العبارتين : **[[﴿ وَاسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ﴾ ، ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ﴾]]** ، نرى العبارة القرآنية **﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ ﴾** فهذه العبارة : **﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ ﴾** في سياقها القرآني التالي لاستفتاء الناس وطلبهم الفتوى من النبي ﷺ **[[﴿ وَاسْتَفْتُونَكَ ﴾** ، **﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ﴾**]] ، تؤكد أن النصّ القرآني هو المرجعية الوحيدة للإفتاء ، حتى وإن كان المستفتى هو النبي ﷺ ، ففي الحالتين يعيد النصّ القرآني الفتوى إلى الله تعالى **﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ ﴾** ..

.. وفي كتاب الله تعالى نرى أنه في إجابة النبي ﷺ للأسئلة المطروحة عليه ، لا يخرج عن النصّ القرآني .. فكلمة : **﴿ يَسْأَلُونَكَ ﴾** في كتاب الله تعالى ، وكذلك العبارة : **﴿ يَسْأَلُكَ النَّاسُ ﴾** ، نرى خلفهما عبارات قرآنية لا تُعطي النبي ﷺ صلاحية الإجابة خارج النصّ القرآني .. فكلمة **﴿ قُلِ ﴾** خلف كلمة **﴿ يَسْأَلُونَكَ ﴾** ، وخلف

العبارة ﴿يَسْأَلُكَ النَّاسُ﴾ ، تؤكد أنه ﷺ في إجابته على أسئلة الناس التي تطرح عليه ، لا يتجاوز النصَّ القرآني ..

- ﴿يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ ۗ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ ۗ﴾ [الأحزاب : ٦٣]
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ ۗ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ۗ﴾ [البقرة : ١٨٩]
- ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ۗ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ
وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ۗ﴾ [البقرة : ٢١٥]
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۗ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۗ﴾ [البقرة : ٢١٧]
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ ۗ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ
وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا ۗ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ۗ﴾ [البقرة : ٢١٩]
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ ۗ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ ۗ﴾ [البقرة : ٢٢٠]
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ۗ قُلْ هُوَ أَذَىٰ ۗ﴾ [البقرة : ٢٢٢]
- ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ ۗ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ۗ﴾ [المائدة : ٤]
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَلُهَا ۗ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا
إِلَّا هُوَ ۗ ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ لَا تَأْتِيكُمُ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا
قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَٰكِنَّا أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۗ﴾ [الأعراف : ١٨٧]
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ۗ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ۗ﴾ [الأنفال : ١]
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ۗ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ۗ﴾ [الإسراء : ٨٥]
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ ۗ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ۗ﴾ [الكهف : ٨٣]

﴿ وَسْئَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا ﴾ [طه : ١٠٥]

.. ولذلك .. نرى أن الله تعالى يقول لنبيه ﷺ إن كتاب الله تعالى هو الملجأ والمرجع الوحيد له ، وليس له دون كتاب الله تعالى ملجأ ولا مرجع آخر ..

﴿ وَأَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ

دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴾ [الكهف : ٢٧]

.. فلا شك أن الضمير المتصل في كلمة ﴿ دُونِهِ ﴾ في العبارة القرآنية ﴿ وَلَنْ تَجِدَ

مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا ﴾ يعود إلى كتاب الله تعالى دون غيره ﴿ وَأَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ

كِتَابِ رَبِّكَ ﴾ ؟ ... وهذا يؤكد أنه لا يوجد ملجأ ولا مرجع إلا القرآن الكريم

حتى للنبي ﷺ ذاته ؟ فإذا كان النبي ﷺ هو ذاته ليس له ملجأ ولا مرجع دون

القرآن الكريم ، فكيف إذا يكون لنا ملجأ ومرجع آخر دون القرآن الكريم ؟ !!! ..

وعلى صعيد المعجزة (في المرحلة الأخيرة التي بدأت بالنبي ﷺ) نرى أن المعجزة

المؤيدة للمنهج انفصلت تماماً عن الجانب الشخصي له ﷺ ، فعندما يقول تعالى : ﴿ وَمَا

مَنْعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوْلُونَ ﴾ [الإسراء : ٥٩] ، فهذا يعني

أن الله تعالى لم يُؤيّد منهج الرسالة الخاتمة بأيّ معجزة كونية مصدّقة لهذا المنهج ..

فالمعجزة المصدّقة لهذا المنهج هي القرآن الكريم ذاته ، يقول تعالى : ﴿ أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا

أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ

يُؤْمِنُونَ ﴾ [العنكبوت : ٥١] .. وهذا يعني أن القرآن الكريم يكفي عن أيّ معجزة

يطلبها الإنسان - في كلّ زمانٍ ومكان - لتصديق منهج الرسالة الخاتمة (القرآن الكريم

(.. وهذا أمرٌ طبيعيٌّ ، فمنهج صالحٌ لكلِّ زمانٍ ومكانٍ ومجرّدٌ عن التاريخ ، بحاجة لمعجزةٍ صالحةٍ لكلِّ زمانٍ ومكانٍ ، ومجرّدةٍ عن التاريخ ..

.. وما نراه أنّ النبيَّ ﷺ ذاته (ومن بعده كلُّ إنسانٍ) هو مطالبٌ باتّباعٍ واقتداءٍ هدي الرسل السابقين عليهم السلام ، وذلك بما بيّنه القرآن الكريم له من هذا الهدي ..

﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ؕ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْآمَنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾
 وَتِلْكَ حُجَّتُنَا ءَاتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ
 حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ
 ۗ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ ۗ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي
 الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۗ كُلٌّ مِّنَ الصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾
 وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۗ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٨٦﴾ وَمِن ءَابَائِهِمْ
 وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ ۗ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٨٧﴾ ذَٰلِكَ هُدَىٰ اللَّهِ
 يَهْدِي بِمِ مَّن يَشَاءُ ۗ مِّن عِبَادِهِ ۗ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾
 أُولَٰئِكَ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ۗ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هُنَّآءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا
 قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴿٨٩﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ ۗ فَبِهُدُنَاهُمْ أَقْتَدِهٖ ۗ قُلْ لَا
 أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۗ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴿٩٠﴾ [الأنعام : ٨٢ - ٩٠]

.. إذاً .. رسالة الله تعالى للبشر مرّت بمراحل ، كانت فيها تتطوّر باتجاه الابتعاد
 عن الجانب الشخصي باتجاه الكتاب السماوي .. وقد تعرّضت لهذه المسألة (في هذا
 الكتاب) لكي أُبيّن أنّ التطوّر الحضاري للبشريّة لا بدّ أن يوازيه تطوّر في مخاطبة الناس

، وأنّ هذا التطوّر هو باتجاه الابتعاد عن الجانب الشخصي نحو الدستور الموجود نصّاً ، بين أيدي الناس في كلّ زمانٍ ومكان ..

إذا كان هذا هو حال مخاطبة الله تعالى للناس عبر رسله عليهم السلام ، فمن المؤكّد أنّ آليات الأنظمة السياسيّة عبر التاريخ والتي تسوس الناس (وفق عقد اجتماعي بين الحاكم والشعب وبين مكوّنات الشعب ذاته) لا بدّ أن تتطوّر وفق الارتقاء الحضاري مع الزمن .. ولا بدّ أن يكون هذا التطوّر باتجاه الابتعاد عن الحاكم الأوحّد الذي يعطيه المطبّلون والمزّمرون صفاتٍ ما أنزل الله تعالى بها من سلطان ، والذي يبقى حاكماً حتى رحيله من الدنيا ، حيث يعيّن سلفه قبيل موته ، أو يرثه كحاكم كما يرث منه الأموال والعقارات ... وكلّ ذلك هو حال الحاكم قروناً من الزمن بعد موت النبي ﷺ ، تلك الحال التي يسعى المطبّلون والمزّمرون للدولة الدينيّة لاعتبارها أسوة في نظامهم السياسي الذي يسعون لفرضه في عصرنا باسم الدّين ..

هذا التطوّر في العلاقة بين الحاكم والمحكومين وبين المحكومين ذاتهم ، باتجاه تقليص صلاحية الحاكم لصالح الشعب والحريّات الشخصيّة للمواطنين ، وباتجاه حفظ الخصوصيّات الدينيّة والمذهبيّة والطائفيّة وعدم الاعتداء عليها ، وباتجاه حرّية الفكر والمعتقد والتناول الثقافي ، هذا التطوّر بهذه الاتّجاهات هو من نواميس الحركة التاريخيّة ، التي ينصاع لها التطوّر الحضاري للمجتمعات البشريّة ..

.. وفي كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) نرى - بما يخصّ هذا الأمر - نواميس ثابتة وكليّات محتزلة ، تحمل دلالاتٍ تناسب كلّ جيلٍ إلى قيام الساعة ، مهما بلغت درجة التطوّر الحضاري لهذا الجيل ، ولا نرى في كتاب الله تعالى جزئيّاتٍ وتفصيلاً لنظامٍ سياسيٍّ محدّدٍ بعينه ، فكلّ التفصيلات (التي جاءتنا عبر الروايات التاريخيّة) للأنظمة السياسيّة منذ وفاة النبي ﷺ إلى قرونٍ من الزمن ، بل إلى الآن ، هي تاريخ لا علاقة له بالدّين ، بل ويخالف تعاليم الدّين - في هذا الأمر - في معظم الحالات ..

.. ودستور الدولة (مهما كانت) وقوانينها وأحكامها ، وما ينصاع له الناس فيها ، وفق العقد الاجتماعي المشترك بينهم ، كل ذلك يسميه القرآن الكريم بدين هذه الدولة ودين حاكمها ..

.. فكلمة ﴿ دين ﴾ هي في النهاية من الجذر اللغوي (د ، ي ، ن) ، والدين هو التعامل بالأجل ، فالعطاء يُستردُّ بعد أجل .. وهذا المعنى يتقاطع مع مفهوم الدين ، فالدين هو العمل على أن يتمَّ الجزاء لاحقاً .. من هنا ندرك معنى قوله تعالى ..

﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَمْعَافًا كَثِيرًا وَاللَّهُ

يَقْبِضُ وَيَبْضُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [البقرة : ٢٥٤]

﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ وَأَمْعَافًا كَثِيرًا ﴾ [

الحديد : ١١]

.. إذاً .. الدين هو مجموعة القوانين والأحكام التي يُطلب من المتدين بهذا الدين العمل بها ، على أن يأخذ جزاءه لاحقاً ..

.. ودين الله تعالى هو أحكام الله تعالى التي يُطلب من الناس اتباعها ..

﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبِغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا

وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [آل عمران : ٨٣]

﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي

دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشَهِدَ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾

[النور : ٢]

﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا

ۖ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ۗ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ [النصر : ١ - ٣]

.. وقوانين أيّ دولة وأحكامها ودستورها ، هي في النهاية دين هذه الدولة .. وفي النصّ القرآني التالي أكبر دليلٍ على ذلك ..

﴿ فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَٰٓءَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف : ٧٦]

فالعبرة ﴿ دِينِ الْمَلِكِ ﴾ تعني نظام دولة الملك ، ودستورها ، والقوانين التي تحكم

هذا النظام ..

.. من هنا فكلُّ دولة هي (وفق هذا المفهوم الواسع) من وجهة نظر أصحابها والمدافعين عنها ، هي دولة دينية ، لأنَّهم يؤمنون بنظامها وقوانينها ، وينصاعون لذلك .. وهذا يختلف كثيراً عن مفهوم الدّاعين للدولة الدّينية ، وفق مفاهيمهم الضيقة عن الدّين .. فالدولة الدّينية التي يدعو لها بعضهم باسم دين الله تعالى ، هي دولة دينهم هم المتعلّق بفهمهم هم للدّين الحق ، وليست دولة الدّين الحق ، كما سنرى إن شاء الله تعالى في هذا الكتاب ..

.. ولذلك كلُّ من هؤلاء يدعو لدولة دينية يزعم أنّها دولة الدّين الحق ، في الوقت الذي يختلف فيه مع الكثيرين من أمثاله الذين يدعون لدولة الدّين الحق حسب فهمهم المختلف لهذا الدّين .. ومردُّ كلِّ ذلك أنّهم يدعون لدولة فهمهم الضيق والمحدود عن الدّين ، باسم الدعوة لدولة دينية ..

من هنا نستطيع أن ندرك دلالات قوله تعالى .. ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ [الكافرون

: ٦] .. بمعنى لكم أحكامكم ومنهحكم الذي تتبعونه ، ولي منهج وأحكام أخرى ..

ولذلك نرى كيف أن الدّين أضيف لهم ﴿ دِينُكُمْ ﴾ ، لأنّه يعني الأحكام التي يتبعونها والتي من وضعهم ووضع أسيادهم بعيداً عما يريد الله تعالى ..
.. لقد بيّن لنا القرآن الكريم نموذجاً من نماذج الشورى ، وهو مملكة سبأ ..

﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوْا إِنِّي أَتِيَةٌ كَرِيْمَةٌ ﴿٢٨﴾ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٢٩﴾ أَلَا تَعْلَمُونَ عَلَىٰ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴿٣٠﴾ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوْا أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴿٣١﴾ قَالُوا نَحْنُ أَوْلَا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلِهَا أَذِلَّةً ۗ وَكَذٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٣﴾ وَإِنِّي مُرْسَلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاطِرَةٌ بِمِ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل : ٢٨ - ٣٥]

.. وما نراه في السياق السابق لهذا النصّ الكريم ، أنّ الحاكم في هذه المملكة هو امرأة : ﴿ إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ ﴾ [النمل : ٢٣] ..

.. وعلى الرّغم من أنّ هذه المرأة الحاكمة وقومها يسجدون للشمس وزين لهم الشيطان أعمالهم وصدّهم عن السبيل وعن الهدى ..

﴿ وَجَدْتُهُمْ وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطٰنُ اءَعْمٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴾ [النمل : ٢٤]

على الرّغم من هذا الانحراف العقدي الخطير في ابتعادهم عن عبادة الله تعالى ، فإنّ هذه المرأة الحاكمة على درجة من الرجاحة العقلية والاتزان وعدم التهور ما يفوق الملأ الذين هم بمثابة مستشارين لها .. فقد قامت بعرض الأمر الطارئ عليهم ﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا

الْمَلَأُوْا أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴾ ..

.. وكان رأيهم بعيداً عن الحسابات العقلية وعن مصلحة مملكتهم .. فخيرهم كان يميل إلى مواجهة تجرّ عليهم الهزيمة ..

﴿ قَالُوا نَحْنُ أَوْلُوا قُوَّةً وَأَوْلُوا بِأَسْ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾

ولكن رجاحة عقلها واثرائها وحساباتها الدقيقة وخوفها على مصلحة شعبها .. كل ذلك دفعها لخيار آخر يختلف كثيراً عن خيار مستشاريها ..

﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَظَ أَهْلِهَا آذِلَّةً ۗ وَكَذَلِكَ

يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٠﴾ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾

ولا أودّ الغوص في تفاصيل هذه القصة القرآنية .. ما أودّ أن ألقى الضوء عليه هو أن هذه المرأة مارست مبدأ الشورى ، وكانت راجحة العقل ، وكان اختيارها كملكة اختياراً سليماً حتب شعبها الحروب والويلات ..

.. وفي هذا تفنيده لمزاعم عابدي روايات التاريخ التي ما أنزل الله تعالى بها من سلطان ، وحسبت على الدين والدين الحقّ منها براء ، بأنه لا يجوز أن يكون الحاكم امرأة وفي هذا نموذج للديمقراطية كانت قائمة في أعماق التاريخ ..

وعلى مدار وجود الإنسان خلال التاريخ تُوجد شموليتان ، شمولية سياسية تتاجر بالأوطان والقوميات وآلام الناس ، وشمولية دينية تتاجر بعقائد الناس وأديانهم وطوائفهم ومذاهبهم ..

.. والقاسم المشترك بين هاتين الشموليتين هو التمسك بالسلطة ، وعدم الاعتراف بالآخر كشريك مواز .. ففي ذلك يتساوى - سياسياً - المطبّلون والمزمرّون للدولة الدينية ، والمطبّلون والمزمرّون للدولة القومية ، والمطبّلون والمزمرّون للدولة الشيوعية وغيرها من الأيديولوجيات ، والتي لا تريد تداولاً للسلطة ، محتكرة السلطة لنفسها ، لتكون السمة الأولى هي التمسك بالسلطة ، واتّهام كلّ المخالفين الذين يُخشى منهم

على هذه السلطة ، بأبشع التهم وفي كل ذلك إسقاطٌ نسبيٌّ لما أُنصف به فرعون رأس هرم النهج الفرعوني ..

﴿ أَمْرًا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ [الزخرف : ٥٢]

ففي الشموليّة المحسوبة على الدّين يُتّهم المخالف لهذه الشموليّة بالكفر والزندقة والفسق وغير ذلك من التهم التي ينفر منها الناس ، وفي الشموليّة السياسيّة يُتّهم المخالف لهذه الشموليّة بالعمالة والخيانة للوطن .. فهذه الشموليّات (دينيّة كانت أم سياسيّة) تحاول وسم المخالف لها بتهم الفساد وتبديل الدّين والخروج على تعاليمه ، وكلّ ذلك إسقاطٌ نسبيٌّ في كلّ زمانٍ ومكانٍ للنهج الفرعوني ..

﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذُرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ ۗ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ

أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴾ [غافر : ٢٦]

.. فَقَتَلُوهَا لِلشُّمُولِيَّةِ وَقَمَعَ الْمُحْتَجَّ عَلَيْهَا ﴾ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذُرُونِي أَقْتُلْ

مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ ۗ ﴾ ، يتم تبريره باتّهامات الخروج على الدّين ﴿ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ

دِينَكُمْ ﴾ كون فرعون رمزاً ونموذجاً للشُّمُولِيَّةِ الدّينيّة ، ويتمّ تبريره باتّهامات نشر

الفساد ﴿ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴾ كون فرعون - في الوقت ذاته - رمزاً

ونموذجاً للشُّمُولِيَّةِ السياسيّة ..

.. فَرَبَطُوهَا لِلشُّمُولِيَّةِ (بوجهيها السياسي والدّيني) بعدوٍ مُفترضٍ هدفه

إخراج الناس الخاضعين لهذه الشموليّة من أرضهم والذهاب بقيمهم ومبادئهم ، هذا

الربط هو ديدن كلّ الشموليّات ، كونها إسقاطاً في كلّ زمانٍ ومكانٍ للنهج الفرعوني ..

﴿ قَالَ لِلْمَلَأِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِّنْ أَرْضِكُمْ

بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ [الشعراء : ٣٤ - ٣٥]

.. ولذلك نرى كيف أن المطبّلين والمزمرّين الذين يستخدمهم رأس الهرم الشمولي كأدوات لذرّ الرماد في أعين البسطاء في كلّ زمانٍ ومكان ، يُكرّرون هذا الافتراء على المخالف لنهجهم الشمولي ، وذلك كونهم يمثّلون إسقاطاً نسبياً في زمانهم ومكانهم للملأ من قوم فرعون ..

﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ ﴿١١٠﴾ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ [الأعراف : ١٠٩ - ١١٠]

﴿ قَالُوا إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى ﴾ [طه : ٦٣]

.. وكلّ هذه الشموليّات هي في النهاية تقديم الفكرة الأيديولوجيّة التي تُبنى عليها هذه الشموليّات على أنّها فكرة مقدّسة ، من يخالفها هو كافر وزنديق وخائن وعميل وعدو .. وكلّ ذلك هو إسقاط في كلّ زمانٍ ومكان للنهج الفرعوني ..

﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَأْتِيهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ [القصص : ٣٨]

﴿ فَحَشَرَ فَنَادَى ﴿٢٤﴾ فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴾ [النازعات : ٢٣ - ٢٤]

فالزعم بأنّ الفكر الشمولي ((سواء المحسوب على الدّين والدّين منه براء ، أم الفكر الشمولي السياسي)) هو فكرٌ مقدّس لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وفرض ذلك على الناس باسم الدّين أو الوطن أو القوميّة أو أيّ أيديولوجيّة أُخرى ، هو في النهاية إسقاطٌ نسبيٌّ في كلّ زمانٍ ومكان لقول فرعون : ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي ﴾ ولقوله ﴿ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى ﴾ ..

.. وفي كلٍّ من هذه الشموليّات (دينيّة كانت أم سياسيّة) هناك ملاماً من المطبّلين والمزمرّين ، وظيفتهم تبرير الاستبداد الذي يمارس في هذه الشموليّات ، وإعطاء التسهيلات لقمع المخالفين ..

﴿ وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَدْرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ ۚ قَالَ سَنَقْبِتُهُمْ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴾ [الأعراف : ١٢٧]

.. وفي كلٍّ هذه الشموليّات لا يجوز لأحد أن يعتقد ما هو خارج إطارها ، ومن يفعل ذلك فالعاقبة أليمة .. وكلُّ ذلك إسقاط للنهج الفرعوني ، سواء للشموليّات المتسلّقة على الأديان المتاجرة بها عبر المذاهب والطوائف ، أم الشموليّات المتسلّقة على الأوطان عبر المتاجرة السياسيّة ..

﴿ قَالَ ءَامَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۗ إِنَّهُ لَكَبِيرٌ كُفُّمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْمُونَ لَأَقْطِعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِمِّنْ خَلْفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الشعراء : ٤٩]

.. القضيّة في الأنظمة الشموليّة هي - في الدرجة الأولى - قضيّة اتّباع أعمى لرأس الهرم الفرعوني ، بغض النظر حتى عن الأفكار البرّاقة التي تلوذ خلفها هذه الأنظمة لتغطية ظاهر شموليّتها .. لذلك نرى كيف أن قضيّة فرعون الأولى ليست بأنّ سحرته آمنوا لموسى عليه السلام ﴿ قَالَ ءَامَنْتُمْ لَهُ ﴾ ، القضيّة الأولى عنده أن ذلك تمّ دون إذنٍ منه ﴿ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ﴾ ..

.. وفي الأنظمة الشموليّة تتمّ الرؤية للأمور والأشياء من المنظار الشمولي ذاته الذي تغرق فيه ، فالتهم جاهزة ليُرْمَى بها الآخرون ، وأوّل المتّهمين من الآخريين هو رأس أولئك المتّهمين ، وذلك نتيجة المنظار الفرعوني بأنّ رأس الهرم هو كلُّ شيء في أيّ

منظومة .. وهذا يتجلى في اتهام كبير السحرة بأنه يقف خلف إيمان السحرة لموسى عليه السلام ﴿ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ ﴾ ..

.. وفي هذه الشموليات تتجلى المهزلة باتهام المصلح الداعي للحق والعدالة التي يأمر الله تعالى بها ، بأنه يفترى الكذب على الله تعالى ، وبأنه يدعو ضد مصلحة الوطن والناس ، وفي ذلك إسقاط لبعض الكافرين برسول من الرسل السابقين عليهم السلام ..
﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [المؤمنون

[٣٨ :

.. وفي هذه الشموليات يتجلى نهج الإقصاء وفرض المنظومة الفكرية لها على الآخرين ، وذلك كإسقاط نسبي في كلِّ زمانٍ ومكانٍ لنهج الشمولية الفرعونية ..

﴿ قَالَ لَيْنِ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لِأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾ [الشعراء : ٢٩]

.. كلُّ الشموليات ، محسوبة على الدين كانت أم سياسية ، هي إسقاطات نسبية لما يصوره كتاب الله تعالى لنا لقصة فرعون وقومه .. ولو تتبعنا قصة فرعون جزئية جزئية لرأينا أنه لكلِّ جزئية إسقاطات مختلفة في كلِّ زمانٍ ومكان ، تتمثلها الأنظمة الشمولية بنسب مختلفة تتبع درجات تعلقها بالنهج الفرعوني ..

جميع الشموليات نراها مغلقة على ذاتها ، لا ترى إلا ما تريد ، ولا تسمع إلا ما تريد ، ولا تقبل ناصحاً إلا أن يكون مطبلاً ومزماً لها .. ولذلك نُجحد فيها الحقيقة ليتحوّل بديل الحقيقة إلى مادة يُطلب استيقافها مع الزمن ..

﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ

الْمُفْسِدِينَ ﴾ [النمل : ١٤]

.. فهناك أمرٌ واحدٌ يُسمح باتباعه ، هو ما يُمليه صنم الشمولية ، وهو — حسب

النهج الفرعوني — سبيل الرشاد ..

﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ [غافر :

[٢٩]

.. لذلك فهذه الشموليات عمياء حتى عن إدراك حقيقتها ، وعن إدراك نهاية السبيل الذي تسلكه .. هي منغلقة على ذاتها وأحادية الاتجاه ولا ترى ولا تسمع إلا بهذا الاتجاه ، وحاملها الفكري والثقافي هو سحر أعين الناس وإبعادهم عن رؤية أي حقيقة تُبعدهم عن النهج الفرعوني ... من هنا نرى كيف أن سحرة فرعون (قبل أن يؤمنوا) كانوا النموذج الذي له إسقاطاته في كل زمان ومكان ، حيث يتمثل ذلك المطبّلون والمزّمرون الذين يذروّن الرماد في أعين الناس دفاعاً عن الشموليات الدنيّة والسياسيّة ..

وحتى هؤلاء السحرة الذين هم أداة لذرّ الرماد في الأعين لإيهام الناس بضرورة النهج الفرعوني وأنه حق لا بدّ منه ، حتى هؤلاء السحرة هم جزء من عابدي الصنم الفرعوني ، فلا يُسمح لهم حتى بالنظر خارج هذا السبيل .. ولذلك .. فحتى سحرة فرعون الذين جاء بهم فرعون ذاته لمواجهة موسى عليه السلام ، دفعوا ثمناً غالياً نتيجة اعتقادهم المخالف لفرعون ، وذلك بعد رؤيتهم للحقيقة حين مواجهتهم مع موسى عليه السلام ..

﴿ وَالْقَىٰ السَّحَرَةُ سَجْدِينَ ﴿١٢٠﴾ قَالُوا ءَامَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ

﴿١٢٢﴾ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُ بِهِمْ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۗ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكْرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ

لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا ۗ فَسَوْفَ تَعْمُونَ ﴿١٢٣﴾ لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خَلْفٍ ۖ ثُمَّ

لَأَصْلَبَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٢٤﴾ [الأعراف : ١٢٠ - ١٢٤]

ولذلك فالنهج الأعمى الذي يتّصف به نهج فرعون ويغرق فيه هو وأتباعه ، يحول

بين رأس الهرم الفرعوني وأتباعه وبين رؤية الحقيقة مهما كانت واضحة وجليّة ، وهذا

يتجلى في دخول فرعون وجيشه البحر كمقدمة لغرقهم فيه ، وهم يتتبعون موسى عليه السلام ومن ومعه ..

﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ۚ فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ نَجْمُودِهِ فَعَشِيَهُمْ مِّنَ اللَّيْلِ مَا عَشَيْتَهُمْ ﴾ [طه : ٧٧ - ٧٨]

.. ولو نظرنا في كل الشموليات في أي زمان ومكان ، لرأيناها غارقة في الوهم والكذب الذي تسحر به أعين الناس ، ولذلك هذه الشموليات لا ترى حقيقة نفسها وهي ذاهبة للسقوط والهلاك ، فالكذب الذي تسحر به أعين الناس تسقط هي فيه ، فلا ترى سقوطها وهلاكها ، ولذلك نرى كيف أن كل الأنظمة الشمولية (دينية كانت أم سياسية) تُكسر كسراً ، ويبقى صنمها وأتباعه غارقين بوهمهم حتى اللحظة الأخيرة ، فتنتهار هذه المنظومات فجأة فرعون الذي هو الرمز والنموذج الصنمي لهذه الشموليات ، بقي على ما هو عليه حتى اللحظة الأخيرة التي لا تنفع معها توبة ..

﴿ وَجَوَّزْنَا بِنِيِّ إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَاتَّبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدُوًّا ۗ حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ ءَأَمِنْتُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَأَمَنْتُ بِهِمْ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ ءَأَلْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس : ٩٠ - ٩١]

من هنا نرى كيف أن الشموليات الدينية والسياسية تبقى أصنامها ويبقى متبعوها في غيهم حتى لحظة الاهتيار ، حيث تنكسر هذه الشموليات ... ولو نظرنا في الواقع وفي سقوط الشموليات التي شهدناها ، لرأينا هذه الحقيقة بأم أعيننا ..

.. هذه من أهم صفات الأنظمة الشمولية (دينية كانت أم سياسية) خلال التاريخ ، لا قبول للآخر ، الاستمرار في ذر الرماد في الأعين اعتماداً على السحرة المطبلين ،

والمزمرين لتسويق النهج الفرعوني ، الاستمرار في اتهام المخالف بأبشع التهم .. لذلك .. فالخلاف المستمر الذي نراه بين الشموليّة المتاجرة بالدين وبين الشموليّة السياسيّة المتاجرة بالأوطان ، يتلاشى حينما تُوضع أيّ من هاتين الشموليتين أمام النظام المدني الحرّ الذي تُصان فيه كلُّ الحريّات ، فكلُّ منهما تحارب الدولة الحرّة متّهمةً إيّاها بأبشع التهم الشموليّة المتاجرة بالدين تتّهم النظام المدني الحرّ بأنّه نظام انحلال ستسود فيه الفاحشة ، وبأنّه مخالف لتعاليم الدين ، والشموليّة السياسيّة تتّهم النظام المدني الحرّ بأنّه عميل للخارج وضد مصلحة الوطن وقيمه العليا .. وسبب كلِّ هذا العدا للبرنامج المدني الحرّ ، هو التمسك بالسلطة وعدم التخلّي عنها ..

.. الداعون لهذه الأيديولوجيّات الشموليّة (من الشموليات المحسوبة على الدين إلى الشموليات السياسيّة) لو كانوا صادقين حتى فيما يدعون إليه لما احتكروا السلطة حينما وصلت إلى أيديهم .. لذلك .. لا تكون هذه الشموليات صادقةً إلّا حينما تعمل على تداول السلطة بين الأطياف الفكرية في المجتمع ، فالمؤمن بفكرته إيماناً صادقاً لا يخاف من الهزيمة الفكرية أمام أحد ، ولا يخاف من وصول أحدٍ إلى السلطة في إطار مجتمع مدنيّ حرّ ، يتمّ فيه التداول على السلطة بشكلٍ سلميٍّ عبر صناديق الاقتراع ..

.. الشموليّة المحسوبة على الدين تحارب الشموليّة السياسيّة ، والشموليّة السياسيّة تحارب الشموليّة المحسوبة على الدين ، وشموليّة محسوبة على الدين بلون مذهبي ما أو فكري ما تُحارب شموليّة محسوبة على الدين بلون آخر ، وشموليّة سياسيّة ما تُحارب شموليّة أخرى مردُّ كلِّ ذلك هو الاختلاف حول الأصنام التي تطبّل وتزمر لها هذه الشموليات ..

.. ومحاربة شموليّة لأخرى لإسقاط صنمها ، هو من أجل الصنم الذي تطبّل وتزمر له الشموليّة المحاربة ، وليس بهدف محاربة مبدأ عبادة الأصنام .. ولذلك كلُّ هذه الشموليات تقف في لحظة ما في خندق واحد ضد الدولة المدنيّة الحرّة التي لا تعترف

بأيّ صنم ، ولا تعترف بالبقاء في السلطة مدى الحياة ، ولا تعترف بإقصاء الآخرين وإجبارهم على ما لا يعتقدون به ، ما داموا لا يتعرّضون لمقدّسات الآخرين وحرّيّاتهم .. الشموليّات الدنيّية (المتسلّقة سياسياً على الدّين) ، والسياسيّة بمختلف مشاربها وتنوّعاتها ، تتأصّل وتمكّن مع الزمن ، بسوق أبناء المجتمع إلى مُرادها عبر الاستمرار على رأس الهرم السياسي ، مانعةً أيّ تداول للسلطة .. فمنع التداول للسلطة بين الألوان الفكرية المختلفة التي يتكوّن منها المجتمع ، هو خروجٌ على الهدف الذي خلّق الإنسان من أجله حرّاً مختاراً ممتحناً في هذه الدنيا ..

.. ولما كانت الأيام يداؤها الله تعالى بين الناس ﴿ **وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ** ﴾ [آل عمران : ١٤٠] ، فإنّ احتكار السلطة وفق النموذج الفرعوي وإسقاطاته في كلّ زمانٍ ومكان ، هو خروجٌ على مناخ الحياة الطبيعيّة التي يريدّها الله تعالى لامتحان الإنسان في هذه الدنيا ، لأنّ هذا الاحتكار هو فرض صنم هذه الشموليّات على أبناء المجتمع ..

.. لذلك .. فإنّ محاربة الأنظمة الشموليّة (سواءً المحسوبة على الدّين ، أم الشموليّة السياسيّة) يحتاج إلى اعتناق مبدأ محاربة الأصنام والعمل بذلك ، سواءً الأصنام المذهبيّة والطائفيّة التي يُطبّل ويزمّر لها عابِدو أصنام التاريخ الداعون لدولة تاريخيّة تحت شعار الدولة الدنيّية ، أم الأصنام السياسيّة التي تطبّل وتزمر لها الأنظمة الشموليّة المستبدّة ..

.. ولذلك .. فموسى عليه السلام الذي اختاره الله تعالى في مواجهة النهج الفرعوي كنموذج لهاتين الشموليّتين (الشموليّة الدنيّية والسياسيّة) ، والذي اصطنعه جلّ وعلا لنفسه ﴿ **وَأَصْطَبَعْتُمْ كَلِمَتِي** ﴾ [طه : ٤١] ، ﴿ **وَلْتَصْنَعْ عَلَيَّ عَيْتِي** ﴾ [طه : ٣٩] .. ليس من العبث أن تتكرّر - في خطاب الله تعالى له - عبارة التوحيد لله

تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ ﴾ ، ، ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾ ، ، ﴿ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ ، ، ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ ..

﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَمُوسَى ﴿١١﴾ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاحْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٢﴾ وَأَنَا آخَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى ﴿١٣﴾ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ [طه : ١١ - ١٤]

﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبِّحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٨﴾ يَمُوسَى إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [النمل : ٨ - ٩]

﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ [القصص : ٣٠]

.. فالذي يحطّم الأصنام المذهبيّة والطائفيّة تزيهاً للعبادة الحقّ لله تعالى ، لا يمكنه أن يكون مُصَفِّقاً ومُطَبِّلاً ومزمرّاً للأصنام السياسيّة .. والذين يطبّلون ويزمّرون لعصبيّاتهم المذهبيّة والطائفيّة ، غارقين في مستنقعها داعين لدولة على أساسها ، جاعلين من روايات التاريخ ورجالاته أصناماً تحول بينهم وبين رؤية الحقّ في كتاب الله تعالى ، هم الأقرب لاتباع الأصنام السياسيّة التي تلبس ثوب عصبيّاتهم التي يطبّلون ويزمّرون لها ومحاربتهم لصنمٍ سياسيٍّ ما ، هو من أجل صنمٍ آخر ، قد يكون من رجالات التاريخ ، أو من المعاصرين ، ولكن بالتأكيد ليس من أجل تحطيم مبدأ عبادة الأصنام .. لذلك .. فالأصنام هي الأصنام ، مذهبيّة وطائفيّة ودينيّة كانت أم سياسيّة ، ومحاربتها والوقوف بوجهها لإسقاطها داخل النفس ، هو مقدّمة لا بدّ منها لإسقاطها تزيهاً للحق ، سواء في إسقاط الشموليّة الدنيّة ، أم في إسقاط الشموليّة السياسيّة ..

قد يُسقطُ مجتمعٌ ما صنماً سياسياً أو مذهبياً أو طائفيّاً ما .. ولكن .. إن لم تكن الأصنام قد حُطّمت في نفوس أبناء هذا المجتمع فسيجدون أنفسهم أمام صنمٍ آخر ، وبالتالي سيجدون أنفسهم ضمن إطار شموليّة أُخرى بلونٍ آخر ..

.. الذين يؤمنون بالتضليل والخداع والدعوة لغير الحق ﴿بِالْحَبْتِ﴾ ، ويؤمنون بالطغيان وتجاوز الحدود للاعتداء على حقوق الآخرين ﴿وَالطُّغُوتِ﴾ ، أولئك يلعنهم الله تعالى ..

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْحَبْتِ وَالطُّغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَتُّؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا ﴿٥١﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴾ [النساء : ٥١ - ٥٢]

.. فتقافة التضليل والخداع وتزييف الحقائق انتصاراً لصنمٍ سياسيٍّ (شموليّة سياسيّة) أو مذهبيٍّ أو طائفيٍّ (شموليّة محسوبة على الدّين) ، وما تُمهّد له من طغيان واستبداد واعتداء على حريّات الآخرين ، كلُّ ذلك يؤدّي إلى قلب الحقائق ، وإلى تقديم الجاحدين المدمّرين للقيم والمبادئ ، على أنّهم أهدى من المطمئنّين الحاملين لكلّ القيم النبيلة وهذا ما يجعل العاملين ﴿بِالْحَبْتِ وَالطُّغُوتِ﴾ مستحقّين لعنة الله تعالى :

﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴾ ..

.. وكلُّ الأنظمة الفرعونيّة (سواء شموليّة سياسيّة أم شموليّة محسوبة على الدّين) تعتمد مبدأ الجبت بما يعنيه من تضليل وخداع وتزييف للحقائق ، ومبدأ الطاغوت بما يعنيه من استبداد وطغيان واعتداء على الآخرين ..

.. والمصيبة الكبرى أنّه حينما يسود التطرّف والتعصّب المذهبي والطائفي في مجتمع ، ويتمادى فيه مكر الجبت والطاغوت ، ويُطلّق الكثيرون من أبنائه عقولهم ويُغرقون

أنفسهم في مستنقعات العصبية المذهبية والطائفية النتنة ، مقنعين أنفسهم أن هذه المستنقعات هي عين مراد الله تعالى .. في هكذا مجتمع .. لا تنفع كل محاولات الإتيان بالأدلة والحجج وتقديم البراهين ، حتى من كتاب الله تعالى الذي يزعم كل من يغرق في هذه المستنقعات أنه يؤمن به وأنه مرجعه .. وفي كل ذلك في كل زمانٍ ومكان إسقاطٌ لدلالات قوله تعالى ..

﴿ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ﴾ [المائدة : ٦٤]

﴿ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ﴾ [المائدة : ٦٨]

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴾ [الإسراء :

[٤١]

﴿ وَخُوفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء : ٦٠]

.. ولو عدنا إلى تاريخنا الإسلامي ووفق رواياتنا نحن ، ونظرنا في آليات استلام السلطة منذ وفاة النبي ﷺ ، وما تبعها من قرون تُعدُّ النموذج الذي يسعى منظرو الدولة الدينية لتطبيقه إلى قيام الساعة ، لرأينا أن هذه الآليات جميعها من المستحيل أن تكون صالحة لعصرنا ..

لقد استلم أبو بكر الخلافة بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة في موقفٍ طارئٍ نتيجة موت النبي ﷺ والخوف من الفتنة ، والذين ساهموا في هذا الاختيار مجموعة قليلة جداً جداً مقارنة مع مجموع أبناء الأمة ..

واستمرت خلافة أبي بكر حتى موته ، وكان قد اختار قبيل موته عمر بن الخطاب لخلافته ، بمعنى تم تعيين عمر بن الخطاب تعيناً من الخليفة السابق له والذي استمرت خلافته حتى موته ..

واستمرّت خلافة عمر بن الخطّاب حتى موته مقتولاً ، واختار ستّة رجال وهو على فراش الموت ، ليختار هؤلاء الستّة واحداً منهم يخلفه ، فكان اختيار عثمان بن عفّان .. واستمرّت خلافة عثمان بن عفّان حتى موته مقتولاً ، وحدث ما حدث من مشاكل في عصره قاسمها المشترك أنّ مبدأ الشورى الذي يأمر الله تعالى به لم يكن - آنذاك - يفكر به أحدٌ إلاّ ما رحم الله تعالى ..

وبعد قتل عثمان بن عفّان اختير عليّ بن أبي طالب ، وحدث ما حدث من معارك بين الصحابة ذاهم ، سواء معركة الجمل أم معركة صفّين ، وقُطعت في سبيل كرسيّ الحكم أعناق عشرات الآلاف من الصحابة على يد إخوانهم من الصحابة ، واستمرّت خلافة علي إلى أن قُتل ..

واستولى معاوية بن أبي سفيان على السلطة إلى أن مات ، ليضع قبيل موته ابنه يزيد خليفة له على الرغم من أنف من يريد ومن لا يريد .. ليتحوّل نظام الحكم إلى نظام أشبه بالنظام الملكي القسري ، يتزل به أمير المؤمنين من بطن أمّه أميراً للمؤمنين ، لتكون آليات تداول السلطة أبعد ما تكون عن دلالات قوله تعالى ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى : ٣٨] ، وكأنّ معاوية بن أبي سفيان ومن تبعه قروناً من الزمن ((ما بين الدولتين الأمويّة والعباسيّة)) كان يقرؤون قوله تعالى ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ على أنّه (وأمرهم شورية بينهم) ..

وهذا ليس إجحافاً وليس إساءة لأحد كما سيفتري علينا عابدو أصنام التاريخ ، الذين لا همّ لهم إلاّ عبادة رجالات التاريخ جحوداً بكتاب الله تعالى وتطبيقاً للعقل والمنطق .. وفي النصّ التالي الذي نقتبسه من مرجع تاريخيّ هام ، هو الكامل في التاريخ لابن الأثير ، لأكبر دليلٍ على ما نقول ..

[] ثمّ أقبل عليّ ابن الزبير فقال : هاتِ لعمرى إنك خطيبهم ، فقال : نعم ، نخبّرك بين ثلاث خصال ، قال : أعرضهن ، قال : تصنع كما صنع رسول الله ﷺ ،

أو كما صنع أبو بكر أو كما صنع عمر ، قال معاوية : ما صنعوا ؟ ، قال : فُبض رسول الله ﷺ ولم يستخلف أحداً ، فارتضى الناس أبا بكر ، قال : ليس فيكم مثل أبي بكر وأخاف الاختلاف ، قالوا : صدقت فاصنع كما صنع أبو بكر ، فإنه عهد إلى رجل من قاصية قريش ليس من بني أبيه فاستخلفه ، وإن شئت فاصنع كما صنع عمر جعل الأمر شورى في ستة نفر ليس فيهم أحد من ولده ، ولا من بني أبيه ، قال معاوية : هل عندك غير هذا ؟ ، قال : لا ، ثم قال : فأنتم ، قالوا : قولنا قوله ، قال : فإنني قد أحببت أن أتقدم إليكم ، إنه قد أعذر من أنذر ، إني كنت أخطب فيكم فيقوم إليّ القائم منكم فيكذبني على رؤوس الناس فأحمل ذلك وأصفح ، وإني قائم بمقالة فأقسم بالله لئن ردّ عليّ أحدكم كلمة في مقامي هذا لا ترجع إليه كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه ، فلا يبقينّ رجلٌ إلاّ على نفسه ، ثمّ دعا صاحب حرسه بحضرتهم فقال : أقم على رأس كلّ رجل من هؤلاء رجلين ومع كلّ واحد سيف ، فإن ذهب رجل منهم يردّ عليّ كلمة بتصديق أو تكذيب ، فليضرباه بسيفهما []

ولننظر في الحديث التالي لنرى كيف يُستغلّ الدين كشماعة للتسويق السياسي ..

البخاري (٤٤٥٣) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ قَالَ كَانَ مَرْوَانَ عَلَى الْحِجَازِ اسْتَعْمَلَهُ مُعَاوِيَةُ فَخَطَبَ فَجَعَلَ يَذْكُرُ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ لِكَيْ يُبَايَعَ لَهُ بَعْدَ أَبِيهِ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ شَيْئًا فَقَالَ خُذُوهُ فَدَخَلَ بَيْتَ عَائِشَةَ فَلَمْ يَقْدِرُوا فَقَالَ مَرْوَانُ إِنَّ هَذَا الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَالَّذِي قَالَ لَوَالِدِيهِ أَفٍّ لَكُمْ مَا أَنْعَدَانِي فَقَالَتْ عَائِشَةُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيْنَا شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا أَنْ اللَّهَ أَنْزَلَ عُنْدِي

.. لأنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ قَالَ شَيْئًا مَّا لَا يُرِيدُهُ مَعَاوِيَةَ فِي تَوْظِيْفِ الدِّينِ فِي خِدْمَةِ السِّيَاسَةِ ، لِأَجْلِ ذَلِكَ قَالَ مِرْوَانَ : **[[خُدُّوهُ]]** .. وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا قَالَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ هُوَ ضِدُّ مَبَايِعَةِ يَزِيدٍ بِالْخِلَافَةِ بَعْدَ أَبِيهِ مَعَاوِيَةَ ، وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ اعْتِبَارٌ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : **﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾** [الشورى : ٣٨] ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿ وَأَنَّ أَلْمَسَجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾** [الجن : ١٨] ، لَوْ كَانَ هُنَاكَ ذَرَّةٌ اعْتِبَارٌ لِأَحْكَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَمَا حَصَلَتْ هَذِهِ الْحَادِثَةُ مِنْ أَسَاسِهَا ، وَلَمَا طُورِدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ حَتَّى دَخَلَ بَيْتَ عَائِشَةَ .. لَوْ كَانَ هُنَاكَ ذَرَّةٌ اعْتِبَارٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى **﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾** لَمَا بُويعَ - أَصْلًا - لِيَزِيدٍ بِالْخِلَافَةِ بَعْدَ أَبِيهِ مَعَاوِيَةَ ، وَكَمَا تَحَوَّلَتِ الدَّوْلَةُ الْمَحْسُوبَةُ عَلَى الْإِسْلَامِ إِلَى دَوْلَةٍ مَلِكِيَّةٍ قَسْرِيَّةٍ يُؤَلِّدُ الرَّجُلُ فِيهَا مِنْ رَحْمِ أُمِّهِ أَمِيرًا لِلْمُؤْمِنِينَ ..

.. وَلَوْ نَظَرْنَا فِي الْكَامِلِ فِي التَّارِيخِ لِابْنِ الْأَثِيرِ ، لَرَأَيْنَا - فِي مَوْضُوعِ هَذَا الْحَدِيثِ - نَصًّا أَكْثَرَ وَضُوحًا فِي الْإِعْرَاضِ عَنِ الْمَبْدَأِ الْقَرَّانِيِّ : **﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾** ، وَفِي تَحْوِيلِ هَذَا الْمَبْدَأِ - عَلَى أَرْضِ الْوَأَقِعِ - إِلَى نِظَامِ مَلِكِيٍّ قَسْرِيٍّ ، لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْإِسْلَامِ وَتَعَالِيمِهِ ، لَا مِنْ قَرِيبٍ وَلَا مِنْ بَعِيدٍ ..

[[فِقَامُ مِرْوَانَ فِيهِمْ وَقَالَ : إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ اخْتَارَ لَكُمْ فِلم يَأَلِ وَقَدْ اسْتَخْلَفَ ابْنَهُ يَزِيدَ بَعْدَهُ ، فِقَامُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ : (كَذَبْتَ وَاللَّهِ يَا مِرْوَانَ وَكَذَبَ مَعَاوِيَةَ ، مَا الْخِيَارُ أَرَدْتُمَا لِأُمَّةِ مُحَمَّدٍ ، وَلَكِنَّا تَرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوهَا هِرَقْلِيَّةً ، كَلَّمَا مَاتَ هِرَقْلٌ قَامَ هِرَقْلٌ) ، فَقَالَ مِرْوَانَ هَذَا الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ : ﴿ وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا ﴾ فَسَمِعَتْ عَائِشَةُ مَقَالَته فَقَامَتْ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ وَقَالَتْ : (يَا مِرْوَانَ يَا مِرْوَانَ) ، فَأَنْصَتَ النَّاسُ ، وَأَقْبَلَ مِرْوَانَ بِوَجْهِهِ فَقَالَتْ :

أنت القائل لعبد الرحمن أنّه نزل فيه القرآن ! ، كذبت ، والله ما هو ولكنته فلان بن فلان ، ولكنتك أنت فضض من لعنة نبيّ الله [[

.. المشكلة الكبرى تكمن في الكثيرين من اللاحقين الذين وضعوا رحلات التاريخ ورواياته أصناماً لا يجوز القفز فوقها .. فأهل السنّة يُفلسفون بعض روايات التاريخ للقول بأنّ الرسول ﷺ أشار إلى أبي بكرٍ بالخلافة بعده .. وأهل الشيعة يُفلسفون بعض الروايات أيضاً إلى أن الرسول ﷺ أوصى بهذه الخلافة إلى عليّ ..

وقد غطّت العصبية المذهبية والطائفية على عقول كلا الطرفين ، وعلى بصائرهم ، فأصبحوا لا يرون أنّ قولهم هذا يجعل من نظام الحكم في الإسلام (الذي يدعي كلٌّ منهم أنّه هو فقط هو يمثله) نظاماً أشبه ما يكون بالنظام المملكيّ القسري .. وأنّهم بذلك يعرضون بشكلٍ فاضح عن الالتزام بقوله تعالى ﴿ وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ ..

.. وإذا سألنا المطبّلين والمزمرين لإقامة خلافة على ضوء منهج السلف ، ما الفائدة من قوله تعالى ﴿ وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ ، حينما يبقى الحاكم في الحكم حتى موته ليعين هو خليفته؟!!!! .. وما الفائدة من قوله تعالى ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، عندما لا تكون هذه المشاورة مُلزِمةً للحاكم؟!!!! .. عندما نسألهم ذلك لا نسمع إلاّ اتهامات للسائل ما أنزل الله تعالى بها من سلطان ..

.. وإذا سألناهم : هل آليات استلام السلطة من بداية فترة الخلفاء الراشدين كانت بوحى للخلفاء ، أم باجتهاذٍ بشريّ منهم ؟ .. وهل اجتهداهم معصوم ويُعدُّ وصفاً صالحاً لكلّ زمانٍ ومكان ، أم هو قضية تاريخية لا تخرج عن إطار التاريخ .. وإذا سألناهم : هل الاقتتال بين الصحابة وقطع أعناقهم على أيدي بعضهم بعضاً ، هل كان اختلافاً فقهياً على عدد ركعات فرائض الصلاة ، أم كان سياسياً في سبيل سلطان الحكم ؟ ، وهل كان في الأمر ومرضاة لله تعالى ما يستحقّ لقطع أعناق عشرات

الآلاف من أعناقهم على أيدي بعضهم ؟ .. وإذا سألناهم : هل أسئلتنا هذه (التي تحملها كتب التاريخ التي تقدّسوها أنتم) شرعيّة ، أم لا ؟ .. وإذا سألناهم كيف تقدّسون كتب التاريخ ولا تأخذون بمضمونها ؟ .. وإذا سألناهم : هل أنتم بدعوتكم لدولة دينيّة حسب أهوائكم ومقاساتكم المذهبيّة والطائفيّة هل تدعون لدولة القرآن الكريم ، أم لدولة تاريخيّة لا علاقة لها بأحكام كتاب الله تعالى ؟ .. وإذا سألناهم وسألناهم وسألناهم لن نجد إلاّ إعراضاً عن الإجابات السليمة التي يقتضيها المنطق والعقل الذي يأمر الله تعالى بتفعيله في العديد من آيات كتابه الكريم ..

.. الرسالة التي حملها ﷺ إلى البشريّة ، والتي يطالب ﷺ باتباعها قبل أيّ إنسان آخر من البشر ، تجعله بموقف لا يمكن أن يشير فيه أو يوحي لأيّ كان بالخلافة بعده ، لا لأبي بكر ، ولا لعلي ، ولا لغيرهما ... وحتى لو فرضنا جدلاً أنّه ثبت ذلك تاريخيّاً ، فإنّ فعله هذا ناتج عن كونه حاكماً وزعيماً للمجتمع الإسلاميّ ، وليس عن كونه رسولاً .. فالرسول ﷺ لا يمكنه أبداً أن يخالف تعاليم الرسالة التي يحملها للبشريّة ، والتي فيها أمر الله تعالى ﴿ وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ ..

.. ومن ينظر نظرة عمق في المصطلحات التاريخيّة السائدة في مراجعنا التاريخيّة ((الدولة الأمويّة ، الدولة العبّاسيّة)) يرى أنّ هذه الدول أقرب إلى القبليّة منها إلى روح الإسلام ، فأسمائها تتعلّق بقبائل وعائلات ، وليس بمبدأ قرآنيّ يأمر الله تعالى به ، وما يؤكّد أنّ هذه المصطلحات تصوّر حقيقة ماهيّة هذه الدول سياسيّاً ((دولة أمويّة ، دولة عبّاسيّة)) وبأنّها دول عائلات وقبائل ، هو كفيّة وصول رأس الهرم السياسيّ إلى السلطة ، وكيف أنّه لا علاقة له أبداً بمبدأ الشورى الذي يأمر الله تعالى به ، بل ويناقض هذا المبدأ فكيف إذاً تكون هذه الدول (بالمعيار القرآني (إسلاميّة سياسيّاً ؟ !!! ..

وكيف يمكننا أن ندعوا الآن إلى بناء دول وفق آليات تداول السلطة عند السلف ، ونسميها دولاً وفق المعيار الإسلامي الذي يريده الله تعالى ؟!!! .. كيف ؟!!! .. لنتخيّل أن حاكماً ما الآن في أيّ جمهورية يبقى حاكماً حتى موته ، وقبل موته يُعيّن خلفاً له ، أو يختار هو ستّة ممن يريد ليختار هؤلاء الستّة واحداً منهم ، ومن يختارونه سيبقى حتى موته لتتكرّر المسألة ، أو لنتخيّل أن السلطة ملك لعائلة لا تخرج منها ، بحيث يرث الإبن الخلافة عن أبيه .. هل هذا له علاقة بالإسلام وبتعاليمه ؟ .. هل هذا له ذرّة علاقة بقوله تعالى ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ ؟ .. أم أنّهم يتصوِّرون قوله تعالى ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ موجّهاً فقط للحاكم وعائلته ؟!!! ..

.. على أيّ أساس يطبّل المطبّلون ويزجر المزجرون بإقامة دولة دينية وفق منهج السلف ، معتبرينها دولة دينية تجسّد مراد الله تعالى في كتابه الكريم ؟!!! .. نترك الإجابة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ..

.. في معركة صفين على سبيل المثال ، هل عمليات القتل التي كان جيش عليّ يقوم بها ضد جيش معاوية ، والتي كان جيش معاوية يقوم بها ضد جيش علي ، هل هي تجسيد لمراد الله تعالى ؟!!! .. وهل لها ذرّة علاقة بقوله تعالى ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ ؟!!! .. وهل هي حكم الله تعالى الذي أراده في كتابه الكريم ؟!!! .. هل هذه الأعمال هي عمل بقوله تعالى ﴿ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف : ٤٠] ، وذلك بحجّة البيعة التي أعطيت لكلّ منهما ؟!!! ..

.. لو نظرنا إلى تاريخنا الطويل .. متى تمّ العمل حقيقة بقوله تعالى ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورى : ٣٨] ، بالشكل الذي يريده الله تعالى ؟!!! ..

.. المشكلة أنّه تمّ خلال التاريخ تحويل الرجال إلى أصنام ، وبالتالي تمّ تحويل التاريخ إلى منهج بديل عن منهج الله تعالى ، والمطالبون بعدم فصل الدّين عن السياسة هم من أكبر عابدي أصنام التاريخ .. فكيف إذاً يسمّون دولتهم التي يدعون إليها دولة دينيّة ، ويزعمون أنّها محسوبة على كتاب الله تعالى ؟!!! ..

.. عابدو أصنام التاريخ يقولون إنّ الأُمَّة لن تصل إلى ما كان عليه المسلمون في عصر الخلفاء الراشدين ، وإنّ الحكّام حتى قيام الساعة لن يصلوا إلى مرتبة الخلفاء الراشدين ، ويطالبون بإعادة الخلافة بما يقارب فترة الخلفاء الراشدين .. بناء على ذلك وبناء على قطع أعناق عشرات الآلاف من الصحابة على يد إخوانهم الصحابة في فترة الخلفاء الراشدين وما تبعها ، بناء على ذلك كيف يمكننا تحيّل الدولة التي يُطالب بها عابدو أصنام التاريخ ؟!!! .. أم أنّهم سيُخرِجون الخلفاء الراشدين وما تبعهم من أمراء للمؤمنين من قبورهم ليسلموهم الحكم في عصرنا ؟!!! .. وحتى لو قاموا - جدلاً - بإخراجهم من قبورهم وقاموا بتسليمهم مقاليد الحكم ، فهل سيحكم الخلفاء الراشدون بذات الآلية التي حكموا بها في عصرهم ؟!!! .. أم أنّ القضية قضية متاجرة بالدّين للوصول إلى أهداف سياسيّة بحتة ؟!!! .. أم أنّها قضية تيه فكري وثقافي بحيث لا يعلم التائه حقيقة ما يقول ؟!!! ..

.. السياسة هي - كما يقول بعضهم - فن الممكن والتفاعل مع الواقع ، ومبنية على المصالح .. والدّين هو عقيدة وقيم نبيلة تدفع للحق المجرد بغض النظر عن المصلحة الخاصّة .. لذلك .. لا بدّ من فصل الأمرين عن بعضهما ، احتراماً للقيم النبيلة للدّين ، وتزيتهاً له عن المتسلّقين عليه المتاجرين به لأغراضهم السياسيّة ، وتزيتهاً له عن التائهين الذين يتخيّلون عصبياّتهم وأهواءهم عين مراد الله تعالى .. وهذا لا يعني - كما يفترى الشموليون المحسوبون على الدّين - إقصاء الدّين وجعله تابعاً للسياسة .. أبداً .. هذا

يعني تزيه الدين وإبعاد أحكامه وهيبته وقيمه ومبادئه عن المتأخرين به لأغراضهم السياسية ..

هذا التزيه للدين الحقّ كقيم نبيلة تحكم إرادة متبعية ، وكشعائر عبادات يمارسها متبوعه ، بعيداً عن أيّ متاجرة سياسية بهذا الدين ، يكون في أحلى صورته ضمن إطار الدولة الحرّة التي تُصان فيها كلُّ الحقوق دون استثناء ، ولجميع أبناء المجتمع دون استثناء ، ممّا يؤمّن حرية العبادة للجميع ، ويحفظ حقوق الجميع ، ويمنع أيّاً من التعديّ على أيّ كان ، وكلُّ ذلك من أهمّ تعاليم كلِّ الأديان السماوية ..

نحن نعلم أنّ السلطة ضرورة لحماية العقد الاجتماعي الذي يشكّل القاسم المشترك بين أبناء المجتمع .. فحماية الخصوصيات الاقتصادية والشخصية يقتضي سلطة تصونها .. فالسلطة هي رادع لكلِّ جامع نحو همجيته الذاتية ، ولذلك أُعطيت السلطة قيمة كبيرة في الإمبراطوريات السابقة التي كانت (في معظمها) شمولية .. ولكن .. مع تطوّر البشرية حضارياً وعلمياً وتكنولوجياً ، بدأت حرية الفرد تظهر دون المساس بالعقد الاجتماعي ، فحرية الفرد أصبحت تأخذ حيزاً أكبر على حساب سلطة الحاكم الشمولي ، وليس على حساب سلطة القانون ..

.. عبر التاريخ كانت المدن مجتمعات شبه منغلقة ، وذلك بسبب الانغلاق الحضاري في الماضي ، وكان مفهوم الدولة ضمن إطار المدينة ، وبالتالي بإمكانية وجود الديمقراطيات كانت تتبلور مع الزمن في هذه المدن .. ومع الزمن حيث أنشئت الإمبراطوريات والدول الكبرى التي تشمل العديد من المدن ، بدأت تتلاشى إمكانية قيام هذه الديمقراطيات في مدنها .. ولكن .. نتيجة تأثير الديانات كالإسلام والمسيحية ، بما تحمل من قيم تسامح وعيش مشترك ، بدأت النظم السياسية تتبلور مع الزمن باتجاه بناء ديمقراطيات وليدة مسبوكة بقوالب هذه المعتقدات وفهم البشر لها ..

ومسألة حق التصويت بدأت تغزو العالم منذ بداية القرن العشرين ، وقد أثرت الحرب العالمية الأولى على سمات التوجه الديمقراطي ، عبر التزوع نحو الأيديولوجيات القومية ، فكانت الأولوية لهذه التوجهات الأيديولوجية على حساب التوجهات الديمقراطية والليبرالية .. وبعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد امتداد النفوذ الشيوعي إلى أوروبا الشرقية وغيرها ، حدثت انتكاسة أخرى للتوجه نحو الديمقراطية ، فمعظم هذه الدول ومعظم الدول المستقلة كانت تدعي الديمقراطية مع أنها شمولية ..

.. ولكن مع انهيار النظام الشيوعي ، عادت من جديد نسائم إمكانية التحول الديمقراطي تمبُّ على هذه الدول .. وبعد ثورة الاتصالات حيث أصبح العالم قرية واحدة ، بدأت عدوى الديمقراطية تنتشر ، بل أصبح التوجه نحو ما هو أكثر من ذلك وهو الديمقراطية الليبرالية .. فالمتتبع لخط سير التحولات السياسية أخيراً يحسّ أنّ النظام الليبرالي هو الهدف الذي سيصبح معياراً لكل الأنظمة في العالم ..

.. ومبدأ الشورى كما بيّنه كتاب الله تعالى لا ينفكُّ أبداً عن الحالة الإيمانية والحضارية للمجتمع .. الشورى هي مسألة ديمقراطية داخل الإطار الإيماني ﴿ وَالَّذِينَ سَجْتَبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [٧٧] وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [٧٨] وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾ [الشورى : ٣٧ - ٣٩] ، فالعبارة القرآنية ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ تقع وسط أحكام تصوّر مجتمعاً مؤمناً ملتزماً بالقيم التي يحملها كتاب الله تعالى .. بينما الديمقراطية كمصطلح سياسي وضعي تُمارس داخل الإطار الوطني ، بغض النظر عن الانتماء الديني والمذهبي والطائفي .. فالمساحة المشتركة بين هاتين الدائرتين هي مساحة الانتماء الوطني والقيم النبيلة التي تجمع أبناء الوطن الواحد ..

.. لذلك نقول للمتأخرين بطوائفهم ومذاهبهم وعصبياتهم وخصوصياتهم الضيقة التي ورثوها كما ورثوا العقارات دون أن ينظروا إليها من منظار كتاب الله تعالى ، نقول لهم : كفاكم متاجرة بالدين ، وكفاكم من التضليل وذر الرماد في أعين ضحاياكم من البسطاء والمشوشين ذهنياً وفكرياً .. فأنتم يا سادة تدعون لفكر لا علاقة له بكتاب الله تعالى ، وتتوهمون أنّكم تجسدون مراد الله تعالى ، ناظرين إلى الآخرين نظرة دونية تتهمونهم بما أنّهم في الخندق المعادي لمنهج الله تعالى ، وتريدون إنشاء دولة تاريخية انتهت منذ قرون كثيرة ، موافقة لأهوائكم وعصبياتكم ، وتقومون بتقديمها للعوام والبسطاء والمشوشين ذهنياً على أنّها دولة دينية لا يُعبد الله تعالى إلا فيها ..

.. هل وقفتم عند قوله تعالى ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ﴾ لَسْتَ عَلَيْهِم

بِمُصِطِرٍ [الغاشية : ٢١ - ٢٢] ، وبأنّ مهمّة الرسول ﷺ ذاته لا تتجاوز وضع الحق الذي يريده الله تعالى بين أيدي الناس وتذكيرهم بذلك ، فمن أين أتيتم بالمستندات التي تعطيك صفة الناطقين الرسميين باسم الله تعالى ، وأنت على الآخرين الانصياع لكم وتطبيق ما تأمروهم به !!!؟ ..

.. قد يقول قائل من هؤلاء المطبّلين والمزمرّين لدولتهم الدنيّة حسب مقاس أهوائهم وعصبياتهم : الآخرون أيضاً من الأديان الأخرى وبعض المذاهب والطوائف الأخرى في ذات الوطن ينظرون إلينا ذات النظرة ، فلا يؤمنون بديننا ، بل ومنهم من يهاجم رموزنا الدنيّة ، ويعتقد أنّنا كافرون ، ألا يحقُّ لنا أن ننظر إليهم على الأقل بذات المنظار الذي ينظرون منه إلينا ؟ ..

نقول : نظرتكم إليهم ، ونظرتهم إليكم ، هي خصوصيات ، لا نتدخل بها ، ولا نريد أن نتدخل بها ، إلا من باب المودّة وأن يفهم كل الآخريين .. وكلّ هذا هو قضايا فكرية ثقافية ، وخصوصيات دينية ومذهبية وطائفية لا يجوز التحريح بها .. وكلّ ذلك

يقتضي فصل هذه الخصوصيات عن السياسة التي يُجمَع فيها المواطنون في عقدٍ اجتماعيٍّ مشتركٍ على اختلاف هذه الخصوصيات الدنيّة والمذهبيّة والطائفيّة ..

.. ونحن عندما نقول : يجب فصل الدّين عن السياسة ، إنّما نعني حماية هذه الخصوصيات ، بعدم التعرّض لها ، وعدم التجريح بها ، وعدم زجّها في المشترك الاجتماعي الذي يجمع أبناء الوطن الواحد على مختلف انتماءاتهم .. ونعني أيضاً حماية العقد الاجتماعي بين المواطنين من أن تطغى فيه خصوصيّة على أخرى ، ومن أن يغرق أبناء المجتمع الواحد في صراعات جرياً وراء هذه الخصوصيات ..

نقول لهم : ألا ترون أنّنا بدعوتنا لفصل الدّين عن السياسة نحمي خصوصياتكم أنتم من أن يتعدّى عليها الآخرون .. فالدعوة لحماية خصوصيات الآخرين من أن تتعدّوا أنتم عليها هي ذاتها الدعوة لحماية خصوصياتكم من أن يتعدّى عليها الآخرون .. والدعوة لنبذ دولة دينيّة ومذهبيّة وطائفيّة حسب أهوائكم المذهبيّة والطائفيّة ، هي في الوقت ذاته دعوة لنبذ أيّ دولة دينيّة ومذهبيّة وطائفيّة حسب أهواء الآخرين .. ألا تريدون أن نمنع الآخرين من فرض أهوائهم المذهبيّة والطائفيّة عليكم عبر نظامٍ سياسيٍّ مصبوغٍ باللون المذهبي والطائفي للآخرين ؟ .. فكيف إذا تدعون لدولة حسب هواكم المذهبي والطائفي وتريدون انصياح الآخرين لها ؟!!! ..

نقول لهؤلاء .. إذا لم تتّقوا الله تعالى في كتابه الكريم ، وإذا لم تتدبّروا حقيقة المنهج الذي تقدّمون أنفسكم مالكين له مستندات التملك من الله تعالى ، وإذا لم تنظروا إلى الآخرين نظرة احترامٍ وتقديرٍ على أنّهم مكرّمون من الله تعالى كونهم من بني آدم عليه السلام ، وإذا لم تتجرّدوا من مستنقعات عصبّياتكم المذهبيّة والطائفيّة .. فكلُّ ذلك هو شأنكم ، حيث لا يحقّ لنا أن نفرض رأينا فيه عليكم .. ولكن .. لا يحقّ لكم أن تصادروا إرادة الأمة ، ولا يحقّ لكم أن تفرضوا أنفسكم علينا ، كناطقين باسم الله تعالى ما علينا إلّا تنفيذ أوامركم ..

.. ونقول للبسطاء والعوام والمشوشين ذهنيًا ، ستعلمون عاجلاً أم آجلاً أن مراد الله تعالى يُؤخذ بحريّة تامّة ، وذلك من أهم أسس التكليف في هذه الدنيا ، ومن أهم أسس العدالة التي أحق ما تكون لله سبحانه وتعالى .. وستعلمون عاجلاً أم آجلاً (ولو في الآخرة) أن المحبّة والتسامح والقيم النبيلة والأخلاق العالية واحترام الآخرين مهما اختلفوا معنا ، كلُّ ذلك من أهم ما يحمله لنا منهج الله تعالى ، ومن أهم أدوات الدعوة لمنهج الله تعالى ، وكلُّ ذلك لا يكون إلا ضمن إطار مجتمعٍ مدنيٍّ حرٍّ تُصان فيه كلُّ الحقوق ، ولا فارق فيه من حيث المواطنة كحقوق وواجبات بين مواطنٍ وآخر ..

.. الداعون للدولة التاريخية هم في الحقيقة يدعون لدولة شموليّة بكلِّ ما في الكلمة من معنى ، وأساس الشموليّة هو العصبيّة المذهبيّة والطائفية التي يتمّ تقديمها على أنّها عين مراد الله تعالى ، وأنّها الحامل الأول والأخير للدين الحق ، وهذه الشموليّة تتماثل كثيراً مع الشموليّة السياسيّة عند الأنظمة الاستبداديّة ، مع العلم أنّ الشموليّة المذهبيّة والطائفية أبشع من الشموليّة السياسيّة ، لأنّها تُقدّم على أنّها دين ، له حدوده في الدنيا والآخرة من الجزاء والعقاب ، وهذا ما رأيناه في النهج الفرعوني الذي يصوّره لنا كتاب الله تعالى رمزاً للشموليّة والاستبداد ، فالنهج الفرعوني - كما رأينا - جمع بين الشموليّة المحسوبة على الدين وبين الشموليّة السياسيّة ..

وسواءً الشموليّة المذهبيّة والطائفية التي يتمّ تقديمها على أنّها دولة دينية ، أم الشموليّة السياسيّة ، كلاهما تُبنى على أفكارٍ ظاهرها برّاق ومادّتها من العصبية المسبوكة في قوالب التضليل الإعلامي .. كلاهما مبنيٌّ على تضليل يتمّ فيه الاختباء حول فكرة أيديولوجية قريبة من أنفس الناس من أجل عصبية باطنة ، يُراد فرضها على الناس ، تحت شعار الفكرة النبيلة التي يتمّ الاختباء خلفها ..

.. فسواءً الشموليّات المحسوبة على الدين أم الشموليّات السياسيّة ، كإسقاطات نسبية للنهج الفرعوني من استبداد فكري وثقافي وعقدي وسياسي ، هدفها الاستمرار في

الحكم الاستبدادي ، وتقدّم نفسها على أنّها تهدف لقيم نبيلة تدغدغ مشاعر الناس وعقولهم ..

.. الأنظمة الشموليّة مبنية على مزاعم أيديولوجيّة تستعمل كمانعة صواعق للحيلولة دون اهتبار هذه المنظومات الشموليّة ، فالمطبّلون والمزّمرون للدول التي يقدّمونها دولاً دينيّة تجسّد عين مراد الله تعالى ، إنّما يخفون عصبيّات تمّ سكبها من قبل بعض أسلافهم في قوالب العصبيّات التي ما أنزل الله تعالى بها من سلطان .. وتستعمل هذه العصبيّات في كلّ زمانٍ ومكان كقوّة ضاغطة تحول دون التفعيل المحرّد للعقل حتى لا يكتشف الإنسان العاقل حقيقة العصبيّة التي منها صيغ الفكر الشمولي مذهبيّاً وطائفيّاً .. ولو نظرنا في العصبيّات الشموليّة عند السنّة والشيعة على حدّ سواء لرأينا ذلك بشكل جلي .. فالشيعة بنوا فكرهم الأيديولوجيّة على عصمة ما يُسمّى بال بيت ، مع العلم أنّ مصطلح (آل البيت) ليس سليماً ، فكلمة آل لا تتعلّق بالبيت أصلاً ، وما ورد في كتاب الله تعالى هو (أهل البيت) وليس آل البيت .. إذاً .. فكرة أهل البيت هي الفكرة الأيديولوجيّة التي تُقدّم للشموليّة التي يتبنّاها متعصبو الشيعة ، ولذلك نرى كيف أنّ هذه الفكرة تُعدّ نقطة الأساس في مخاطبة العوام وحشدهم كجنود لحماية هذه الشموليّة .. ومع الزمن تزداد هذه العصبيّة ، وتُضخّم هذه الفكرة (عصمة أهل البيت ومكانتهم) لدرجة لا يقبلها قرآن ولا عقل ولا منطق ..

وهذه الفكرة الأيديولوجيّة (عصمة أهل البيت ومكانتهم) تُوضَع دائماً في الواجهة مقابل فكرة أيديولوجيّة أخرى عند أهل السنّة وهي فكرة (عدالة الصحابة) .. فالتضخيم يتمّ أيضاً كردّ فعل على أهل السنّة ، وكلّما ازداد الصراع بين السنّة والشيعة ، كلّما تمّ تضخيم هذه الفكرة ، وزيادة الضخ الأيديولوجي المبني أصلاً من مادّتها ..

وأهل السنّة أيضاً بنوا فكرهم الأيديولوجيّة على ما يسمّى بعدالة الصحابة ومنهج السلف ، وأنّ الأُمَّة لن تفهم منهج الله تعالى أكثر من السلف ، ولذلك نرى كيف يتمّ التشبّث - في الماضي والحاضر - بروايات ما أنزل الله تعالى بها من سلطان ، يتمّ تقديمها - مع الزمن - على أنّها نصوص مقدّسة ، ويتمّ التشبّث بها كردّ فعل على تشبّث الشيعة برواياتهم ، ويتمّ التشبّث بمبدأ عدالة الصحابة كردّ فعل على الشيعة الذين ينظرون سلبياً للكثير من الصحابة كردّ فعل تاريخي على ما حدث لأهل البيت ..

.. وهكذا .. فعل ورد فعل .. كلُّ يتشبّث بفكرته الأيديولوجيّة الشموليّة ، ويضخّمها مع الزمن متّهماً الآخر بالخروج على الحق .. ولذلك نرى أنّ قَمّة هذا الصراع تتجلّى بين الفكر السلفي الوهابي كفكر يجسّد قَمّة التفوق في إطار الروايات وما يسمّى بمنهج السلف من جهة ، وبين غلاة الشيعة من جهةٍ أُخرى .. ونرى كيف وصل الأمر بينهم إلى تفجير دور العبادة وإلى قتل الأبرياء وإلى اتّهامات وتكفير وتضليل حامله المشوّشون ذهنياً وفكرياً عند السنّة والشيعة على حدّ سواء ..

.. لو وقف كلُّ من هذين الطرفين - ووقفاً علمياً منهجياً - عند قوله تعالى ﴿ مَنْ

قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة : ٣٢] ، لعلم حجم الضلال الذي وصل إليه حينما يدفع لقتل الأبرياء من الطرف الآخر ، ولعلم درجة الخروج على الحقّ بسبب النهج الشمولي الظلامي الذي أغرق نفسه فيه ، نتيجة عصبيّات لا علاقة لها بدين الله تعالى لا من قريب ولا من بعيد ..

لو وقفت السنّة والشيعة عند قوله تعالى ﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى

﴾ [النجم : ٣٢] ، وعند قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ ﴿٤٤﴾ أَنْظَرَ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا

﴿ مُبَيَّنًا ﴾ [النساء : ٤٩ - ٥٠] ، وعند قوله تعالى ﴿ وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَىٰ
الْبَيْتِ لَا تَعْلَمُهُمْ ﴾ [التوبة : ١٠١] .. لعلم الجميع أنّ عصبيّاتهم التي جعلت
المذاهب والطوائف من أجلها ، هي صناعة بشرية ما أنزل الله تعالى بها من سلطان ..
لكنهم لا يستطيعون الوقوف عند دلالات هذه العبارات القرآنية ، لأنّ كلاً منهما وضع
روايات تمّ تفصيلها على مقياس عصبيته ، وافترها على الرسول ﷺ انتصاراً لعصبيته ،
وجعلها مقدّسة وحيّة حتى على كتاب الله تعالى ، وبالتالي لا يرى الحقّ الذي يحمله
كتاب الله تعالى والذي يفنّد مزاعم عصبيته ..

.. وكلّ من هذين الطرفين المتناقضين بالنسبة للشمولية الخاصّة بكلّ منهما ، يزعم
أنّ دولته التي يدعو إليها هي الدولة التي تجسّد حقيقة الإسلام ، في الوقت الذي ينظر فيه
كلّ منهما للآخر نظرة تحمل من السلبية أكثر من نظرته للكافرين .. وفي هذا دليل على
أنّ كلاً منهما يدعو لدولة تاريخية ، مبنية على فقهه الأقرب إلى التاريخ منه إلى كتاب
الله تعالى ..

لو كان أيّ منهما صادقاً في دعوته ، لما اختلف مع الآخر الذي يدعو ذات الدعوة
، بل لو كان أيّ منهما صادقاً لما اختلف مع الآخر أصلاً ، ولعاد إلى كتاب الله تعالى
واضعاً رواياته المذهبية والطائفية خلف ظهره حين نظرته للآخر .. لو كان أيّ منهما
صادقاً لما اختلف مع بعض اتباع مذهبه ذاته لأجل خصوصيات تاريخية لا علاقة لها بأي
دين أو عقل أو منطق .. القضية - في هذه الدعوة لدولة تاريخية باسم الدين - هي
قضية عصبيّة تاريخية ، تُقدّم كفكرة أيديولوجية تلبس الإسلام كغطاء لهذه العصبيّة ..

وبالمقابل نرى أنّ الأنظمة الشمولية سياسياً تسلك ذات المنهج ولكن ضمن إطار
سياسي .. فكلّ نظامٍ شمولي يتغطّى بفكرة أيديولوجية برّاقة تخطف أبصار البسطاء
ليخفي بها شهوة امتلاك السلطة .. فالشيوعية التي امتازت في القرن الماضي بنت فكرتها
الأيديولوجية على العدالة وحقّ الفقراء والكادحين ، كغطاء لامتلاك السلطة .. ولذلك

رأينا - في الاتحاد السوفييتي سابقاً - كيف أنّ الزعيم - في أوج هذه الأيديولوجية - لا يتزل عن كرسي الحكم إلاّ بتزوله إلى القبر ، ورأينا كيف أنّ الاستبداد السياسي والفكري والثقافي بلغ درجات لا مثيل لها .. وكلّ ذلك لم يُعط أيّ نتيجة إيجابية للفكرة الأيديولوجية التي يتمّ الاختفاء بها ، فبدلاً من أخذ الكادحين حقّهم رأينا كيف أنّ الفقر والتخلّف كان السمة الأولى في تلك المجتمعات ، وكلّ ذلك أدى إلى انهيار تلك المنظومة من أساسها ..

وفي الوطن العربي رأينا كيف أنّ بعض الأنظمة الشمولية اتكأت على القومية العربية كفكرة أيديولوجية فصلّت لها أحزاب سياسية كانت الأداة للوصول إلى السلطة ، وبعد الوصول إلى السلطة لا يتمّ التزول عن كرسيّ السلطة إلى بانقلاب عسكري شمولي يتكئ على ذات الفكرة الشمولية ، أو بالموت .. وبالنتيجة لم يتحقّق أيّ وجه من أوجه الوحدة حتى بين الدول التي تحكمها ذات الأنظمة التي تتبنى ذات الفكرة الأيديولوجية ، بل إنّ الدول التي تحمل ذات الفكرة الأيديولوجية والتي كان من المفترض أن تتحد ، كانت على درجة من العداة لا مثيل لها ، حتى بين كلّ منها وإسرائيل ، لأنّ القضية من أساسها هي قضية سلطة تتكئ على تلك الفكرة الأيديولوجية من أجل البقاء في الحكم ..

.. والشمولية كقيمة مجردة هي ذاتها ، سواء الشمولية المحسوبة على الدّين أم الشمولية السياسية .. فالشمولية المحسوبة على القومية تقدّم نفسها على أنّها هي - فقط هي - الحامي للقومية ، والشمولية الشيوعية تقدّم نفسها على أنّها هي - فقط هي - الحامي لحقوق الكادحين ، والشمولية المحسوبة على الدّين تقدّم نفسها على أنّها هي - فقط هي - الحامي للدّين وأنّه دونها لا يتحقّق منهج الله تعالى على الأرض .. مع العلم أنّ الحقيقة على أرض الواقع تختلف كثيراً عمّا يقدّمه كلٌّ عن نفسه ، بدليل أنّ

ذات الداعين لذات الفكرة الأيديولوجية - سياسياً ودينياً - يختلفون فيما بينهم أكثر من اختلافهم مع من يحمل نقيض هذه الفكرة الأيديولوجية ..

.. الحقيقة أن الإسلام الحق هو ما يحمله كتاب الله تعالى من قيم وأحكام ومبادئ ، يتمُّ اعتناقها طوعاً - وليس كرهاً - من قبل معتنقي الإسلام ، بينما الحركات المذهبية والطائفية والسياسية التي تقدّم نفسها ناطقةً باسم الإسلام ، هي منظومات تتسلّق على هذا الدّين النبيل من أجل أهداف سياسية مسبقة الصنع ، وقيمة ما تقدّمه هذه الحركات والأحزاب هو ما تحقّقه من محبة وتسامح وقيم يأمر كتاب الله تعالى بها .. وهنا علينا أن نتميّز بين الإسلام كقيمة نبيلة ظاهرة يعتقد بها المسلمون ، وبين من يقدّمون أنفسهم - سياسياً ومذهبياً وطائفيّاً - ناطقين باسم الله تعالى ..

والحقيقة أن القومية ثقافة وانتماء وتاريخ وواقع على الأرض ، بينما الأحزاب التي تتبنّى الفكر القومي هي منظومات سياسية تتسلّق على هذا الانتماء من أجل أهداف سياسية محضة ، وقيمة ما تقدّمه هذه الأحزاب هو ما تحقّقه من وحدة بين الشعوب العربية على أرض الواقع .. وهنا علينا أن نتميّز بين القومية كاتّناء وثقافة وتاريخ ، وبين الأحزاب التي تقدّم نفسها وصية على ذلك ..

والحقيقة أن العدالة بين أبناء المجتمع وأخذ الكادحين والفقراء لحقوقهم هي قيمة نبيلة تأمر بها الأديان ويعتقد بها كلّ النبلاء والشرفاء في كلّ زمانٍ ومكان ، بينما الأحزاب التي تبنت ذلك كالشيوعية وغيرها هي أحزاب تستعمل هذا المبدأ كوسيلة للوصول إلى السلطة ، وقيمة هذه الأحزاب هي ما تحقّقه على الأرض من وصول الكادحين إلى حقّهم ، وهنا علينا أن نتميّز بين العدالة وحقوق الكادحين من جهة ، وبين الأحزاب التي تقدّم نفسها وصية على ذلك ..

من هنا نرى أن الدولة الحرّة التي تُحترم فيها كلّ الحقوق الدّينية والمذهبية والسياسية والمدنية والثقافية و..... هي المناخ الطبيعي لتحقيق العدالة ، وهي المناخ

الطبيعي ليسود الحق بين الناس ، وهي المناخ الطبيعي والتربة الخصبة التي تنبت فيها العدالة التي أتت الكتب السماوية لتحقيقها على الأرض ، وهي المناخ الطبيعي ليمارس المتدينون الصادقون - دون أيّ متاجرة - دينهم بحريّة ، وكما يريد سبحانه وتعالى ..

إنّ الدّين الحقّ الذي أنزله الله تعالى للعالمين كافّة ، ساحة دولته هي ساحة العالمين ، وليس منطقة جغرافيّة محدّدة دون غيرها ، وأحكام كتابه الكريم ودلالاته هي للعالمين ، وليست مؤطّرة في إدراك جيلٍ أو جماعة ، ولا يمكن فرض الدّين على أحد ، فالهدف من الحياة الدنيا (التي يُمتحن الإنسان فيها) لا ينفك عن حرّيته في الاختيار فيها ..

إنّ إقامة دولة ما في مساحة جغرافيّة ما وفق معايير مذهبيّة أو طائفيّة أو دينيّة أو فكريّة ما ، يعني - في النهاية - وضع أبناء الوطن في مراتب يصطفون بها وفق انتماءاتهم وولائهم للأفكار التي بُني عليها دستور هذه الدولة وقوانينها .. وبالتالي فولاء أيّ إنسان من أبناء هذه الدولة سيكون حسب اعتقاده بما بُنيت عليه هذه الدولة .. وبالتالي سيكون ولاؤه لأيّ إنسانٍ آخر في وطنٍ آخر يعتقد بهذه الأفكار التي يعتقد بها ، أكبر من ولائه لابن وطنه الذي يعتقد مذهباً آخر أو ديناً آخر .. وبالتالي سيدوب الرابطة الوطني بين أبناء الوطن الواحد ، وستطفو الصراعات المذهبيّة والطائفيّة إلى السطح ، وسيخلق المناخ المناسب والتربة الخصبة للمتطرفين الذين سينبتون هنا وهناك في كلّ مكّونات المجتمع ليعيشوا تفرقةً وفساداً فيه ..

.. من يريد صبغَ دستور الدولة وقوانينها بلون فكره المحدود والذي هو ليس أكثر من رؤى بعض السابقين ، وجبرَ الناس على أفكارٍ مذهبيّة وطائفيّة محدّدة ، إنّما يريد أن يُلغي فطرة التطوّر الفكري عند الإنسان ، ويسدّ آفاق الثقافة المحرّدة عن أيّ عصبيّة ، وبالتالي يريد أن يُلغي واقع التنوع الذي جعله الله تعالى بين الناس ليتعارفوا وتزواج معارفهم كمقدمات لإنتاج الفكر والتطوّر الإنساني .. من يريد كلّ ذلك .. إنّما يسعى

لجعل أبناء المجتمع قطعياً يُقاد من عصبيّات أبنائه التي أُغرقوا فيها من قِبَل هؤلاء المطبّلين والمزمرّين ..

﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ

أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات : ١٣]

فمن يريد أن يُلغى التنوع البشري الذي جعله الله تعالى ﴿ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ ﴾ ، لهدف يريده الله تعالى هو ﴿ لِتَعَارَفُوا ﴾ ، لا يختلف عمن يريد أن يُلغى طبيعة الذكورة والأنوثة التي خلقها الله تعالى لتستمرّ الحياة ﴿ خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ ﴾ ..

إنّ التناقضات الكبيرة في الكثير من الروايات ، والاختلافات الكبيرة حول فهم الكثير من النصوص ، والتنوّع الكثير للمذاهب والطوائف والساحات الفكرية بين أبناء الأمة الذين يؤمنون بالقرآن الكريم وبالسنّة الشريفة ، وعدم إمكانية إنهاء هذا الخلاف ، كلُّ ذلك يعني أنّ فرض لونٍ فكريٍّ ومذهبيٍّ محدّدٍ على الأمة ، واعتبار هذا اللون لون الحقّ الوحيد الذي يحملها الدّين الحقّ ، حيث تباعد - من منظار عابدي أصنام التاريخ - الألوان المذهبية والفكرية الأخرى عن الحقّ ودين الله تعالى بمقدار ابتعادها عن هذا اللون ، وفرض دولة مصبوغة بهذا اللون دون غيره على أبناء الوطن ، واعتبار أيّ دولة أخرى (غير مصبوغة بهذا اللون) يطالب بها آخرون ممن يصبغون فكرهم بلونٍ مذهبي وفكري آخر دولة مارقة .. كلُّ ذلك لا يؤدّي إلاّ إلى تفتيت وحدة المجتمع الحامل لهذه الدولة ، وإلى الوصول لحالة من الصراع ينكرها الدّين الحقّ جملةً وتفصيلاً ..

مركز الذِّكْر

لِلدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

موقع :

الكاتب والمفكر الإسلامي

المهندس عدنان الرفاعي

www.thekr.net

adnan@thekr.net

حرية المعتقد مطلب قرآني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ

.. بين الحين والآخر .. وهنا وهناك .. ترتفع الأصوات المنادية بإقامة الدول على معايير دينية أو مذهبية خاصة ، تحت مسميات مختلفة ، ويتم الطرح عبر شمولية لا تختلف عن الشمولية السياسية أحادية الاتجاه .. ويتم تجييش البسطاء من أجل إقامة هذه الدولة ، بحيث يُصور الأمر لهم بأنَّ أيَّ دولة أُخرى مختلفة عن هذه الدولة هي دولة كافرة وفاسقة ومخالفة لشرع الله تعالى ، ويتم استدعاء بعض الآيات الكريمة التي لا تحمل ما يذهبون إليه لا من قريب ولا من بعيد ، إضافة إلى استدعاء بعض الروايات التي فصلت أساساً وفق أهواء مذهبية وطائفية مسبقة الصنع ..

وبالطبع كلُّ من هؤلاء الداعين لهذه الدول الدينية والمذهبية والطائفية ، يعتبر مذهبه الفكري وطائفته وما يُطرِّب به نفسه معياراً لدولته التي يُطلق عليها اسم الدولة الإسلامية .. ولما كانت هناك مذاهب فكرية مختلفة ، ورؤى مختلفة حتى داخل المذهب الفكري الواحد ، فمن الطبيعي أن تختلف الرؤى بين الداعين لهذه الدولة ذاتهم ، بحيث يكون الاختلاف بينهم – أحياناً – أكبر من اختلاف أيِّ منهم مع الآخرين المنادين بالدولة المدنية الحرة ..

وعلى الرغم من أنّ الدولة مسألة أقرب إلى الجانب الديني منها إلى جانب الآخرة ، وتتضمّن الأحكام التي تنظم العلاقة الدينيّة بين أبناء المجتمع ، على مختلف عقائدهم وانتماءاتهم الدينيّة والمذهبيّة والطائفيّة والعرقية والفكريّة والثقافيّة ، فإنّنا سنبدأ بشرح أكذوبة احتكار الخلاص كمسألة تتعلّق بالآخرة ، لنرى كيف أنّ هذه الأكذوبة هي المقدّمة الأولى لكلّ مترلقات التطرّف وإقصاء الآخرين والمتاجرة بالدين ، لصالح عصبّيّات وأهواء سياسيّة تاجر بها بعض السابقين ، وحوّلت مع الزمن إلى دين بعد أن لبّست بروايات موضوعية وبتفاسير موروثية مصبوغة بلون تلك العصبّيّات ، لا علاقة للدين الحقّ ولأحكامه الطاهرة بها ، لا من قريب ولا من بعيد ..

مسألة احتكار الخلاص مسألة قديمة زعمها اليهود ، ومن بعدهم النصارى ، يقول تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [البقرة : ١١١]

.. قولهم ﴿ لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا ﴾ ، واضح وصريح في احتكارهم للخلاص عبر احتكارهم للجنة لهم وحدهم ... وقوله تعالى ﴿ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ﴾ ، هو إجابة واضحة وجليّة من الله سبحانه وتعالى ، أنّ قولهم هذا ليس أكثر من أماني ، وبالتالي هو أكذوبة يفترونها على الله تعالى ... وقوله تعالى ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ صريح في أنّ من عليه الإتيان بالبرهان هو محتكر الخلاص ، وليس من لا يحتكر الخلاص ، وذلك لأنّ الأمر غريب ومخالف ليس فقط لمنهج الله تعالى ، وإنّما أيضاً للفطرة النقيّة الطاهرة التي فطر الله تعالى الناس عليها ومع ذلك .. سنأتي بالبرهان من كتاب الله تعالى بأنّ الجنّة والنار ليستا لأمة محدّدة أو دين محدّد أو مذهب محدّد ، لنرى كيف أنّ هذا الزعم هو مقدّمة فصلّت من

الأهواء التي مادّتها العصبّيات التنتة ، لنتائج تتمحور حول إلغاء الآخرين وإقصائهم في الدنيا قبل الآخرة ..

.. إذا .. من يصفهم الله تعالى بقوله ﴿ هُودًا أَوْ نَصْرَىٰ ﴾ ، أي أهل الكتاب ،

زعموا احتكار الخلاص ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَىٰ ﴾ ..

والكثيرون - للأسف - من أتباع الفكر المحسوب على الإسلام أيضاً يحتكرون الخلاص

، وذلك بقولهم : بعد الرسالة الخاتمة لا يدخل الجنة إلا إن كان مسلماً من أتباع الرسالة

التي أنزلها الله تعالى على النبي محمد ﷺ .. هاتان الفتتان هما من يحتكر الخلاص ، كلٌّ

لنفسه ، معتقداً أن الآخرين لن ولن يدخلوا الجنة ، مهما عملوا ..

.. لذلك نرى الردّ الإلهي عليهم وعلى أهل الكتاب واضحاً جلياً .. يقول تعالى ..

﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا سِجِّدًا

لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْلَ الصَّلِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ

وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾ [النساء : ١٢٣ - ١٢٤]

فقوله تعالى ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ هو نفي لهذا الزعم

الباطل الذي يزعمه أهل الكتاب والمحسوبون على الإسلام وحقيقة هذا الزعم

باحتمار الخلاص يصفه الله تعالى بأنه مجرد أمانى ﴿ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ﴾ [البقرة : ١١١]

.. لذلك جاء النفي الإلهي لهذا الزعم عبر نفي هذه الأمانى من أساسها ﴿ لَيْسَ

بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ ..

ويتابع البيان الإلهي في شرح جزئيات هذه المسألة ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا

سِجِّدًا لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ ، وذلك بصياغة عامّة ليست خاصة بنا ولا

بأهل الكتاب .. فالله تعالى لم يقل (من يعمل سوءاً أو منكم أو منهم) إنما يقول ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا ﴾ ، لتشمل كلّ البشريّة دون استثناء ..

.. وكذلك قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ هو قولٌ مفتوحٌ على البشريّة جمعاء ، ولكن بشرط واحد هو ﴿ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ .. فالإيمان شرطٌ لا بدّ منه في معادلة الدخول إلى الجنّة .. ولكن .. نرى صيغة الإيمان شاملة ، ليست مضافة أو متعلّقة بدينٍ محدّدٍ أو مذهبٍ محدّدٍ أو مسألةٍ محدّدة ﴿ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ ..

ونحن نعلم أنّ صفة الإيمان هي صفة لا يمكن احتكارها لدينٍ محدّدٍ أو مذهبٍ محدّدٍ .. والله تعالى يأمرنا أن لا نصف إنساناً مسلماً (يُلقَىٰ إلينا السلام) بأنّه ليس مؤمناً ..

﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ أَلْسَلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [النساء : ٩٤]

.. فصفة الإيمان بصيغتها العامّة هي - كما نرى - ليست حكراً على دينٍ محدّدٍ أو مذهبٍ محدّدٍ .. إن صفة الإيمان في إطارها العام هي صفة واسعة .. يقول تعالى ..

﴿ يَتَّيِبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ ۗ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْأَخِيرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ [النساء : ١٣٦]

هؤلاء الذين يصفهم الله تعالى بقوله ﴿ يَتَّيِبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ ، يأمرهم جلّ وعلا بقوله ﴿ ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ ۗ ﴾ ، وهذا يعني أنّ المعنيين بقوله تعالى ﴿ يَتَّيِبُهَا الَّذِينَ ءَامِنُوا ﴾ ، ليسوا

مؤمنين بما تصفه العبارات القرآنية ﴿ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ
وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ ﴾ .. ولذلك نفهم العبارة القرآنية ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ
ءَامَنُوا ﴾ بأنها خطابٌ من الله تعالى للذين يبحثون - وهم مطمئنون - عن الحقيقة
بصدق وإخلاص ، محاولين الوقوف على حقيقة الأمر ، لمعرفة خالق الكون ، لمعرفة
حقيقة المنهج الحق الذي يريده الله تعالى ... بمعنى : يا أيها الباحثون بصدق المطمئنون
بالحقيقة مهما كانت وأيضا كانت ، يا من تريدون اتباع الحق وأنتم مطمئنون لذلك ..
الحق والحقيقة التي تبحثون عنها والتي تريدونها بصدق واطمئنان هي باتباعكم للأوامر
التالية ﴿ ءَامِنُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي
أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ ﴾ ..

.. إذا .. قوله تعالى ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ لا يقتضي شرط الإيمان بمنهج رسالة
محددة أو مذهب بعينه أو طائفة بعينها .. أبداً .. وهذا ما نراه في الآية الكريمة التالية ..
﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ
وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ۚ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ
وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [آل عمران : ١١٠]

فقوله تعالى ﴿ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ يعني لو آمن أهل
الكتاب بمنهج الرسالة الخاتمة ، وذلك بدليل العبارة السابقة لها مباشرة ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ
أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ ۗ ﴾ والتي
تصف متبعي منهج الرسالة الخاتمة (القرآن الكريم) ، الذي بكيونته ينتج خير أمة
أُخرجت للناس ..

.. إنّ كلمة ﴿ أُمَّة ﴾ ، تعني المنهج والطريق ﴿ بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ ﴾ [٢٢ - ٢٣] .. والله تعالى لم يقل ((كنتم خير قوم أخرجوا للناس)) إنّما يقول جلّ وعلا ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ ، فمنهج القرآن الكريم بكيونته المتعلقة بصفات الله تعالى كونه ينتمي لعالم الأمر وكونه محفوظاً من قبل الله تعالى ، وكونه يُخاطب البشرية جمعاء ، هو بهذه الكينونة ينتج بمن يتبعه خير أمة أخرجت للناس ، كون أبناء هذه الأمة يتصفون بما يخاطبهم الله تعالى بقوله ﴿ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ ..

.. ولكن .. هؤلاء الذين لم يؤمنوا بمنهج الرسالة الخاتمة من أهل الكتاب ﴿ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ ، ما هو مصيرهم؟! ... العبارة الأخيرة في هذه الآية الكريمة تبين ذلك ﴿ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ..

.. العبارة القرآنية ﴿ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ تصف لنا جزءاً من المعنيين بقوله تعالى ﴿ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ ، أي تصف جزءاً من أهل الكتاب ، هكذا تنطق هذه الآية الكريمة ، لكنّ الموروث وللأسف أصبح حاجزاً بين الكثيرين وبين الدلالات الحقّ لكتاب الله تعالى .. وكلّ إنسان يدرك الحدّ الأدنى من قواعد اللغة العربيّة يصل إلى هذه الحقيقة حينما يتجرّد عن الكثير ممّا لم ينزل الله تعالى به سلطاناً ..

.. واحتجاج محتكري الخلاص على احتكارهم هذا بقوله تعالى ..

﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾^(١)
 كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَاهَدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ
 الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [آل عمران : ٨٥ - ٨٦] ..

هذا الاحتجاج ليس سليماً على الإطلاق ، وهو ناتج عن عدم إدراك دلالات كتاب
 الله تعالى ، بل عن عدم وجود إرادة صادقة أصلاً لإدراك دلالات كتاب الله تعالى ..
 .. هذه العبارات القرآنية تعني المسلمين الذين يريدون الارتداد عنه :

١ - ورود كلمة ﴿ يَبْتَغِ ﴾ في هذه العبارات القرآنية وبصيغة المضارع ﴿ وَمَنْ
 يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا ﴾ ، يعني أن المعنى بهذه العبارات القرآنية هو مسلم ، يريد ترك
 الإسلام ليذهب إلى منهج آخر .. ولا تعني هذه العبارات الآخر الذي ليس مسلماً ..
 فالآخر ليس مسلماً لترك الإسلام مبتغياً غيره ..

٢ - مما يؤكد أن المعنيين هم المسلمون الذين يعرفون الإسلام ويقفون على حقيقته
 وبأنه منهج الله تعالى الخاتم والذي أراده للبشرية جمعاء ، وبعد ذلك يريدون الارتداد عنه
 ، مما يؤكد ذلك هو الآية الثانية التالية مباشرة للآية الأولى في هذا النص الكريم ﴿ كَيْفَ
 يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَاهَدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ
 وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ ..

.. إذا .. المعنيون بقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي
 الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ ، هم مسلمون يريدون أن يبتغوا منهجاً آخر غير منهج
 الإسلام الذي هم عليه ، وسبب عدم قبول أي منهج آخر منهم هو أنهم واقفون على
 حقيقة الأمر ، وبين أيديهم المنهج الحق الذي أراده الله تعالى للبشرية جمعاء والذي تكفل
 الله تعالى بحفظه ، ولذلك فهم بارتدادهم هذا يطمسون الحقيقة (يكفرون بها) ، تلك

الحقيقة التي شهدوا أنّها حق ، نتيجة وجود البينات بين أيديهم ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ ..

.. لذلك فقمّة الجهل وقمّة الإعراض عن دلالات كتاب الله تعالى تتجلى بالاحتجاج بهذه العبارات القرآنية على تكفير من هو ليس مسلماً ، كما يذهب المشوّشون ذهنياً ، مدفوعين بأقوال المعرضين عن حقيقة دلالات كتاب الله تعالى ، انتصاراً لأصنامهم التاريخية التي يقدّمونها ديناً بديلاً عن دين الله تعالى ..
.. وفي سياق الردّ على محتكري الخلاص ، لا بدّ لنا من الوقوف عند قوله تعالى ..

﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [المائدة : ٧٣]

إننا نرى ورود كلمة ﴿ كَفَرَ ﴾ بصيغة الفعل الماضي ، وهذا يختلف عن ورود الصيغة الاسمية أو صيغة الفعل المضارع ..

﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴾ [المائدة : ٥]

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٤٨]

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ [النساء : ١١٦]

﴿ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ

مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ [المائدة : ٧٢]

﴿ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنْ السَّمَاءِ فَتَخَطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ

فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴾ [الحج : ٣١]

وهذا يتجلى في ورود كلمة ﴿ يَقْتُلُ ﴾ بصيغة المضارع في قوله تعالى ..

﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ

وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٩٣]

.. المعني هنا هو من قتل مؤمناً متعمداً واستمر على خطيئته هذه حتى وفاته دون أي

توبة مقبولة .. فورود كلمة ﴿ يَقْتُلُ ﴾ بصيغة المضارع ودون الاقتران بتوبة مقبولة

يُظهر هذه الحقيقة ، بمعنى البقاء على الخطيئة حتى الموت ودون توبة مقبولة .. ولكن ..

إن وُجدت توبة مقبولة بعد القتل فالأمر مختلف تماماً ، وهذا ما نراه في قوله تعالى ..

﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا

بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۗ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا

فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۗ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٧٠﴾ وَمَنْ تَابَ

وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾ [الفرقان : ٦٨ - ٧١]

.. فقوله تعالى ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا ﴾ يبيّن لنا أن القاتل

لم يستمر إلى نهاية حياته مصراً على هذه الخطيئة ، فالقاتل - هنا - تاب توبة مقبولة ..

.. إذا .. ورود كلمة ﴿ كَفَرَ ﴾ بصيغة الفعل الماضي في قوله تعالى ..

﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌُ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [المائدة : ٧٣]

.. هذا الورد هو وصف لجحودهم وتغطيتهم لحقيقة كان عليهم ألا يغطوها ، وهي أن الله تعالى واحد ، وليس ثالث ثلاثة كما يقولون ..

.. ولكن .. هؤلاء الذين يقولون ﴿ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ ، ينقسمون إلى

قسمين اثنين :

١ - منهم من يقول ذلك كتقليد أعمى وكموروث وكنتيجة لعدم اطلاعه على حقيقة الأمر ، ولا شك أنه بذلك غطى الحقيقة ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ فدخل العمق الأول من عمقي الكفر المذكور في هذه الآية الكريمة .. ولكنه بسلوكه وعمله هو إنسان لا يعمل الفواحش وهو ملتزم - كعمل - بكل القيم النبيلة ، ولو أتاحت له فرصة الوقوف - كعلم - على الحقيقة لتراجع وأتبع الحق ..

٢ - ومنهم من يقول ذلك ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ استكباراً وجحوداً بحقيقة يعلمها هي نقيض ما يقوله في جحوده هذا ، ويمارس هذا الجحود في عمله وسلوكه .. فهذا القسم دخل العمق الثاني والأكبر من الكفر ، ومهما قدّمت له الحجج لا تباع الحقيقة فلن يتراجع عن قوله ولن يتبع الحق .. وهذا ما تصوّره العبارة القرآنية ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ ﴾ ..

.. فقوله تعالى ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ ﴾ يعود إلى القسمين معاً ، لأن

القسمين يقولون ﴿ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ .. ولكن القسم الثاني من هذين القسمين

مارس كفراً فوق الكفر الأوّل ، فكلّمة ﴿ مِنْهُمْ ﴾ تعود إلى الجميع الذين قالوا ﴿ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ ، أي تعود إلى القسمين .. ولكنّ القسم الثاني فقط من هذين القسمين والذي مارس العمق الأكبر من هذا الكفر ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ ﴾ هو الذي سيمسّه عذابٌ أليم ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ..

.. فالله تعالى لم يقل (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) ، إنّما يقول جلّ وعلا ﴿ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .. فكلّمة ﴿ كَفَرُوا ﴾ هنا تعود للقسم الثاني فقط ، وذلك بتخصيصها بكلّمة ﴿ مِنْهُمْ ﴾ .. فكلّمة ﴿ مِنْهُمْ ﴾ تتكوّن من كلمة (مِنْ) التي تفيد التبعية وتخصّص القسم الثاني فقط ، وكلّمة (هم) التي تعود إلى كلّ المعيّنين بقوله تعالى ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾ ..

.. الأعراب .. أليسوا من المسلمين ؟ .. ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلٌّ لَمْ تُوْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات : ١٤] .. هؤلاء الأعراب .. ألم يصفهم الله تعالى في كتابه الكريم بأنّهم أشدّ كفراً ونفاقاً ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة : ٩٧] ..

.. ألم يصف الله تعالى بعض المسلمين الذين يصلّون ويزكّون بالكفر ، نتيجة تغطيتهم للحقيقة ..

﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقَبَّلَ مِنْهُمْ إِنَّهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهَمَ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَرِهُونَ ﴿٥٤﴾ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴾ [التوبة : ٥٤ - ٥٥]

.. لذلك .. فلا استشهاد بقوله تعالى ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [المائدة : ٧٣] على تكفير جميع أهل الكتاب ، وعلى دخولهم (جميعاً) النار في الآخرة ، هو استشهاد باطل ، وناتج عن جهل عميق بدلالات كتاب الله تعالى ، وعن اتباع أعمى لموروث ينقض كتاب الله تعالى الكثير من جوانبه جملةً وتفصيلاً ..

.. وهنا قد يقول قائل : إن شرط الإيمان هو الإيمان بجميع الرسل عليهم السلام ، ومنهم الرسول محمد ﷺ .. وأهل الكتاب لا يؤمنون بالرسالة التي أنزلها الله تعالى على النبي ﷺ ، يقولون ذلك محتجين بقوله تعالى ..

﴿ ءَأَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَأَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ؕ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ؕ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ [البقرة : ٢٨٥]

.. فكلمة ﴿ وَرُسُلِهِ ﴾ واضحة وجلية كشرط للإيمان بجميع الرسل عليهم السلام ، ومنهم محمد ﷺ .. وبالتالي - بناء على قولهم - لا يتّصف بالإيمان إلا من آمن بالرسالة الخاتمة التي أنزلها الله تعالى على النبي محمد ﷺ ..

ونجيب على ذلك فنقول : هذه الآية الكريمة خاصة بتصوير المؤمنين من متبعي الرسالة الخاتمة ، ودليل ذلك هو كلمة ﴿الرَّسُولُ﴾ التي تعني محمداً ﷺ ، وبالتالي فكلمة ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ التي تتبعها بذات السياق تعني المؤمنين من أتباع محمد ﷺ ... وهؤلاء المؤمنون من أتباع الرسالة الخاتمة مطالبون بالإيمان بجميع الرسل عليهم السلام ، وذلك كون القرآن الكريم الموجود بين أيديهم والحامل للرسالة الخاتمة لن يحرّف أبداً ، لأن الله تعالى تكفل بحفظه ، وفيه يُذكر كلُّ الرسل عليهم السلام الذين يُطالب المسلمون بالإيمان بهم ..

.. ومما يؤكد ذلك أن أهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بمنهج الرسالة الخاتمة ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [آل عمران : ١١٠] ، يصف الله تعالى بعضهم بقوله : ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ، وبعضهم الآخر بقوله : ﴿وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ، كما بيّنا سابقاً .. فعلى الرغم من عدم إيمانهم بمنهج الرسالة الخاتمة وعدم محبتهم إليه ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ على الرغم من ذلك ، منهم من يصفه الله تعالى بقوله ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ..

.. ومما يؤكد ذلك أن احتكار الخلاص - كما رأينا - هو أكذوبة .. فوضّع هذا الشرط وهو الإيمان بنبوة محمد ﷺ ليكون الآخرون (غير المسلمين) مؤمنين ، هو احتكار للخلاص ، وأمنيات كأمنيات أهل الكتاب ، وكنا قد رأينا كيف أن القرآن الكريم ينقض هذه الأمنيات جملةً وتفصيلاً ..

﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ وَلَا سِحْدَ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ [النساء : ١٢٣ - ١٢٤]

.. إذا .. شرط الإيمان بكلّ الرسل دون استثناء يتعلّق بمتبعي الرسالة الخاتمة .. بينما الرسائل الأخرى حكمها آخر ، فلو آمن أتباعها بالرسول محمد ﷺ لكانوا مسلمين .. هذه الحقيقة نراها حليّة في قوله تعالى ..

﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ۚ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٢٤﴾ لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى ۖ وَإِنْ يُقْتَلُوا كُمْ يُؤَلُّوكُمْ الْآدَبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١٢٥﴾ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ۚ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِعَايَتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ ۚ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿١٢٦﴾ * لَيْسُوا سَوَاءً ۚ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١٢٧﴾ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَٰئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١٢٨﴾ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران : ١١٠ - ١١٥]

.. هنا لا نرى شرط الإيمان بجميع الرسل كما رأيناه في وصف المؤمنين بالرسالة الخاتمة التي أنزلها الله تعالى على النبي محمد ﷺ .. فصفت المؤمنين من أهل الكتاب بينها الله تعالى بقوله ﴿ يَتْلُونَ ءَايَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١٢٧﴾ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٧٥﴾ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴿٧٦﴾ ..

.. والمتدبر لكتاب الله تعالى بتجرّد يرى هذه الحقيقة جليّة ، فذمّ الله تعالى لاحتكار الخلاص ، وبيانه جلّ وعلا أنّ هذا الاحتكار أكذوبة (كما رأينا) ، يكفي كلّ باحث عن الحقيقة ..

.. والذين يهربون من الانصياع للأحكام التي يحملها كتاب الله تعالى ، جرياً وراء عصبيّاتهم ، ويعشقون مبدأ احتكار الخلاص الذي يتناغم مع ما في نفوسهم من عصبيّات ، يستشهدون بقوله تعالى ﴿ وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۚ فَسَأَكْتُمِبَهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ﴿٧٦﴾ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ﴿٧٧﴾ على أنّ رحمة الله تعالى لا تُكْتَب إلاّ لمُتَّبِعِي الرِّسَالَةِ الخاتمة ..

.. ولننظر في النصّ القرآني المحيط بهذه العبارات القرآنيّة نظرة تدبّرٍ مجرد ، محاولين مسّ دلالاتها ..

﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا رِمِيقَتِنَا ۗ فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّيَّ أَهْلَكْنَا بِمَا فَعَلَّ السُّفَهَاءُ مِنَّا ۗ إِن هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ ۗ أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۗ وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ ﴾ ﴿٧٧﴾ * وَأَكْتُبْنَا لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ ۗ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَن أَشَاءُ ۗ وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۚ فَسَأَكْتُمِبَهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ

وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِعَائِتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿٧٦﴾ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۗ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۗ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٧٧﴾ قُلْ يَتَّيِّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ ۗ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ ۗ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةٍ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ﴿٧٩﴾ [الأعراف : ١٥٥ - ١٥٩]

.. هذا النصُّ الكريم يصوِّرُ موقفاً لموسى عليه السلام حينما اختار قومه لميقات الله تعالى ، ودعاء موسى عليه السلام عندما أخذهم الرجفة ، وطلبه من الله تعالى أن يكتب لهم في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة ، مبتدأً مرحلة جديدة [] كما بيّنت في النظرية السادسة (سلم الخلاص) [] بظهور مفهوم جديد هو ﴿ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ .. وقوله تعالى ﴿ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ ﴾ واضحٌ وجلِّيٌّ في ذلك ..

.. وتأتي إجابة الله تعالى على ذلك مباشرة ﴿ قَالَ عَدَايَ أُصِيبُ بِهِ مِنْ أَشْيَاءِ ۗ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۗ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِعَائِتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .. فكلمة ﴿ فَسَأَكْتُبُهَا ﴾ والمتعلِّقة برحمة الله تعالى التي وسعت كلَّ شيءٍ ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ هي جزءٌ من هذه الإجابة على طلب موسى

عليه السلام ، وهذه الرّحمة سيكتبها الله تعالى على من يتّصف من قوم موسى عليه السلام بالصفات : ﴿ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِإِيَّتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾

وهؤلاء الذين ستكتب لهم رحمة الله تعالى والمتّصفون بهذه الصفات ، هم المعنيون بكلمة ﴿ لِلَّذِينَ ﴾ في قوله تعالى ﴿ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ ﴾ ..

.. بعد ذلك تبدأ الآية التالية بكلمة ﴿ الَّذِينَ ﴾ ، ولا تبدأ بكلمة ﴿ لِلَّذِينَ ﴾ ، وبالتالي نحن أمام كلامٍ مستأنفٍ جديدٍ منقطعٍ عن العبارات القرآنية المصوّرة لإجابة الله تعالى على طلب موسى عليه السلام .. وهذا يتأكد معنا في النقاط التالية ..

١ - الله تعالى يقول ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ﴾ ولم يقل ((للذين يتبعون الرسول النبي الأمي)) .. صحيحٌ أنّ مجرد ورود هذه العبارة القرآنية مبتدئة بكلمة ﴿ الَّذِينَ ﴾ وليس بكلمة ﴿ لِلَّذِينَ ﴾ ليس دليلاً قاطعاً على بداية عبارات قرآنية تصوّر مسألة جديدة مستقلة تماماً عن المسألة السابقة المتعلقة بإجابة الله تعالى على طلب موسى عليه السلام ، ولكنّها في الوقت ذاته ليست دليلاً على تعلق العبارات التالية لكلمة ﴿ الَّذِينَ ﴾ بالعبارات التالية لكلمة ﴿ لِلَّذِينَ ﴾ .. لكنّ النقاط التالية تؤكّد الاستقلالية التامة بين هاتين المسألتين ..

٢ - العبارات التالية لكلمة ﴿ الَّذِينَ ﴾ تؤكّد أنّ كلمة ﴿ الَّذِينَ ﴾ ((أوّل كلمة في الآية التي يُذكر فيها الرسول النبي الأمي في هذا النصّ)) تبدأ بهذه الآية الكريمة مسألة جديدة ، مستقلة تماماً عن مسألة الرّحمة التي ذكرها الله تعالى في إجابته على موسى عليه السلام ، والتي سيكتبها على بعض قوم موسى عليه السلام ﴿ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِإِيَّتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .. كيف ؟ ..

.. العبارات التالية لكلمة ﴿ الَّذِينَ ﴾ تتعلق بمراحل تتعدّى - زمنياً - المرحلة التي تمّ

فيها دعاء موسى عليه السلام وإجابة الله تعالى بأنّ رحمته سيكتبها لجزء من قومه ..

﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُمْ أَلطِّبَتِ وَحُرِّمَ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾

.. فكيف من الممكن أن يجيب الله تعالى موسى عليه السلام بأنّ رحمته التي سيكتبها

على جزء من قومه في عصره تتعلق بالذين يتبعون ﴿ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ﴾ ، كيف

سيتبعون في عصرهم محمداً ﷺ وهم في عصر يسبق مجيئه بقرون كثيرة !!!؟ ..

.. ونرى ورود كلمة ﴿ وَالْإِنْجِيلِ ﴾ .. والإنجيل آتاه الله تعالى لعيسى عليه السلام

بعد مرحلة طلب موسى عليه السلام وإجابة الله تعالى له بفترة كبيرة .. فكيف

سيجدونه مكتوباً عندهم في الإنجيل ﴿ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ

وَالْإِنْجِيلِ ﴾ والإنجيل سيتزل بعدهم بقرون ليست قليلة !!!؟ ..

.. وكيف ﴿ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُمْ أَلطِّبَتِ

وَحُرِّمَ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ والقرآن

الكريم سيتزل بعدهم بقرون كثيرة !!!؟ ..

.. إذاً .. الآية الكريمة التي تبدأ بكلمة ﴿ الَّذِينَ ﴾ : ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ

النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ﴾ تحمل مسألة جديدة مستقلة عن العبارات السابقة لها والتي تُصوّر

الرحمة التي سيكتبها الله تعالى على بعض قوم موسى عليه السلام ، كإجابة من الله تعالى

على طلب موسى عليه السلام ﴿ فَسَأَكْتُمُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِقَايَتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ..

٣ - ما يؤكد استقلالية الآية الكريمة التي تبدأ بكلمة ﴿ الَّذِينَ ﴾ عن العبارات السابقة لها في الآية السابقة لها مباشرة ، والمتعلقة بالرحمة التي سيكتبها الله تعالى على بعض قوم موسى عليه السلام ، ما يؤكد هذه الاستقلالية هو أن كل المسائل المتعلقة بالرسالة الخاتمة تأتي بصيغة المضارع [﴿ يَتَّبِعُونَ ﴾ ، ﴿ تَجِدُونَهُمْ ﴾ ، ﴿ يَأْمُرُهُمْ ﴾ ، ﴿ وَيَنْهَاهُمْ ﴾ ، ﴿ وَيُحِلُّ ﴾ ، ﴿ وَيُحَرِّم ﴾ ، ﴿ وَيَضَع ﴾] ... وهذا يتعلق بكون هذه المرحلة تختلف عن المرحلة التي أحاب الله تعالى بها موسى عليه السلام على طلبه .. فكيف سيتبع قوم موسى وفي عصره الرسول النبيّ الأمي ؟ .. وكيف سيحدونه مكتوباً عندهم في الإنجيل الذي آتاه الله تعالى لعيسى عليه السلام بعد موسى عليه السلام بقرون ؟ .. وكيف يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحلّ لهم الطيبات ، وقد بُعث ﷺ بعد موسى بقرون ؟ .. وكيف وكيف ..

٤ - تكملة هذه الآية الكريمة مبتدئة بكلمة ﴿ فَالَّذِينَ ﴾ هي ابتداء لبيان مسألة جديدة ، مستقلة عن المسألة السابقة بذات الآية الكريمة التي تحدّثنا عنها ، وبالتأكيد مستقلة عن الآية السابقة : ﴿ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِمْ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَأَتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۗ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ .. وهذا يؤكد أن هذه الآية الكريمة مستقلة بدلالتهما عن الآية السابقة لها مباشرة .. فكيف سينصر قوم موسى عليه السلام في عصرهم النبيّ محمداً ﷺ !!! ..

٥ - صيغ الأفعال في هذه العبارة القرآنية المبتدئة بكلمة ﴿ فَالَّذِينَ ﴾ ، نراها بصيغة الماضي : [﴿ ءَامَنُوا بِهِمْ ﴾ ، ﴿ وَعَزَّرُوهُ ﴾ ، ﴿ وَنَصَرُوهُ ﴾ ، ﴿ وَأَتَّبَعُوا ﴾ ،

﴿ أَنْزَلَ مَعَهُ ﴾ [] ، وهي تتعلق بـ ﴿ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ﴾ ﷺ ، وهذا يتعلق بما بعد إنزال القرآن الكريم على النبي ﷺ .. وكل ذلك يجعل من الآية الكريمة (كاملة) مستقلة عن الآية السابقة لها والتي تحمل العبارة القرآنية ﴿ فَسَأَكْتُمُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِإِيَّتِنَا يُوْمِنُونَ ﴾ ..

٦ - الآية التالية مباشرة هي متابعة في هذه الاستقلالية ، فهي خطاب من الله تعالى لرسوله ﷺ بأن يتوجه للناس كافة بمضمونها ..

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ الْأُمِّيَّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَتِهِ وَأَتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾

٧ - الآية التالية مباشرة تؤكد فساد معتقد احتكار الخلاص في تفسير هذه الآيات :

﴿ وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ ﴾

.. فلو كانت الرحمة لا تُكتب إلا للمتبعي الرسالة الخاتمة كما يريد أصحاب الأهواء ، فكيف بنا أن نفهم قول الله تعالى بأنه من قوم موسى هناك أمة يهدون بالحق وبه يعدلون ، وبالتأكيد من يهدي بالحق يعدل به يستحق رحمة الله تعالى !!! .. أليست الكلمتان [﴿ يَهْدُونَ ﴾] ، ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ [بصيغة المضارع ، بمعنى أنهم الآن يهدون بالحق ، وبه يعدلون الآن ؟ ..

٨ - مذهبهم من التفسير باحتكار الرحمة لمنهج الرسالة الخاتمة فقط ، يتصادم مع الكثير من آيات كتاب الله تعالى ، التي تبين فساد معتقد احتكار الخلاص كما بينا ..

.. المشكلة الفكرية والثقافية عند المطبلين والمزمرين لدولة تاريخية يحسبون أنها عين الدولة الإسلامية ، تكمن في كونهم يحسبون أن البشرية جمعاء (على مختلف أديانها

ومذاهبها وطوائفها) سيحاسبها الله تعالى يوم القيامة وفق معاييرهم المذهبية والطائفية الضيقة التي صنعها بعض أسلافهم ، وبالتالي يعتقدون أنّ الآخرين كلّ الآخرين من أهل النار .. ولا يوجد عندهم مجرد استعداد للنظر في قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِئَةٍ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الجاثية : ٢٨] .. هم لا يعينهم قول الله تعالى ﴿ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا ﴾ .. ولا يعينهم كون الدعوة لكلّ أمة هي إلى كتاب هذه الأمة وليس إلى كتاب أمة أخرى ﴿ كِتَابِهَا ﴾ .. ولا يستطيعون النظر إلى دلالات هذه العبارة القرآنية ﴿ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا ﴾ إلا على أنّها تعني أنّ كلّ أمة تُدعى يوم القيامة إلى نصوص مذهبهم الضيق المخالف أصلاً في الكثير من جوانبه لدلالات كتاب الله تعالى .. ولا يعينهم قول الله تعالى ﴿ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ، الذي يؤكد أنّ العمل هو القاسم المشترك بين جميع الأمم ، وأنّه الحدّ الأكبر في معادلة الدخول إلى الجنّة والنار ، كما يؤكد الله تعالى بشكلٍ جليّ في الكثير من آيات كتابه الكريم ..

.. والداعون إلى دولة دينية حسب معاييرهم الخاصة التي تميّز مذاهبهم الفكرية ، يستشهدون على ما يذهبون إليه بقوله تعالى .. ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنَّهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة : ٥١] ، معتبرين الشراكة السياسية الكاملة مع الآخرين من أبناء الوطن الواحد ولايةً يأمر الله تعالى بالابتعاد عنها ..

.. ما هي الولاية المعنية هنا والتي ينهانا الله تعالى عنها ؟ .. وكيف نوفق بين ذلك وبين قوله تعالى ﴿ لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ تُخْرِجُوهُمْ مِّنْ

دِيرِكُمْ أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ مُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨١﴾ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيرِكُمْ وَظَهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٨٢﴾ [المتحنة : ٨ - ٩] ؟ ..

.. الجذر اللغوي (و ، ل ، ي) يدل على قرب ، وأولى بالشيء أخرى به وأحدر ، وولي أمر فلان هو المسؤول عن أمره وعن توجيهه ولا بد من سياقٍ محيطٍ - ولو إشارة مضمرة - بأيّ مشتق من مشتقات هذا الجذر لمعرفة جهة الولاية المعنيّة ..
.. فالولاية المعنيّة في الآية الكريمة التالية هي ولاية توجيه وأمر بالكفر ، ولذلك ينهى الله تعالى عنها ..

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ ءَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَىٰ الْإِيمَانِ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [التوبة : ٢٣]
ولكن هذا لا يعني أن الآباء ليسوا أولياء لأمر أبنائهم في مسائل أخرى .. فقولته تعالى ﴿ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَىٰ الْإِيمَانِ ﴾ يحدّد نوع الولاية التي ينهانا الله تعالى عنها ، وهي ولاية التوجيه باتجاه الكفر ﴿ لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ ءَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَىٰ الْإِيمَانِ ﴾ ..

.. والولاية المتعلقة بمسألة محدّدة هي مسألة الكفر حيث ينهى الله تعالى عنها ، نراها في النصوص التالية ..

﴿ تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ ﴿٨٣﴾ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ ءَوْلِيَاءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَسِقُونَ ﴾ [

﴿ يَتَّيِبُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ
 أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة : ٥٧]
 ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۗ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ
 فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ۗ وَإِلَى اللَّهِ
 الْمَصِيرُ ﴾ [آل عمران : ٢٨]

﴿ يَتَّيِبُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۗ أُرِيدُونَ أَن
 تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَنَا مُبِينًا ﴾ [النساء : ١٤٤]

.. إذا .. الولاية التي ينهى الله تعالى عنها في هذه النصوص هي اتباع أوامر الكفر
 والابتعاد عن منهجه حلّ وعلا .. وعرفنا ذلك من السياق القرآني المحيط بكل مشتق من
 مشتقات الجذر (و ، ل ، ي) .. ففي الآية الأخيرة نرى أنّ الله تعالى يقول ﴿ لَا
 تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ۗ ﴾ ، فالمنهي عنه هو اتباع الكافرين من
 دون المؤمنين في هذه المسألة المحددة ..
 .. ولننظر في قوله تعالى ..

﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ
 عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۗ
 أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة : ٧١]

.. فولاية المؤمنين لبعضهم بعضاً هي أمرٌ يأمرنا الله تعالى به ، وذلك في مسألة محددة
 يبينها الله تعالى ﴿ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ
 وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۗ ﴾ ، وهذه الولاية التي يأمر الله تعالى بها

هي لمواجهة ولاية الكافرين لبعضهم بعضاً.... فهذه الولاية بين المؤمنين لا بدّ منها في مواجهة ولاية الكافرين لبعضهم بعضاً ، وإلاّ ستكون هناك فتنة وفساد .. يقول تعالى مبيّناً ذلك ..

﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ

كَبِيرٌ ﴾ [الأنفال : ٧٣]

.. ولكن .. في مسألة أخرى هي القرب من الله تعالى ، كعلاقة بين الإنسان وبين الله سبحانه وتعالى ، تتغيّر حدود هذه الولاية ، لتكون لله تعالى فقط و فقط لا غير ..

﴿ وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ ۗ لَيْسَ لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا

شَفِيعٌ لَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام : ٥١]

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ يُحْيِي وَيُمِيتُ ۗ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ

اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [التوبة : ١١٦]

﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ۗ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ

مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [العنكبوت : ٢٢]

﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ

﴾ [الأعراف : ٣]

﴿ مَثَلُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا

وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [العنكبوت : ٤١]

.. إذا .. لكل ولاية حدودها .. ونعرف ذلك من السياق القرآني المحيط بها ..

فالإنسان ذاته تحيط به مجموعة من دوائر الولاية ..

- منها ما هو مأمورٌ بها ، كولاية المؤمنين لبعضهم في مواجهة الكافرين ، وولاية الآباء في الأمور التي لا تبعد عن منهج الله تعالى ..
- ومنها ما هو منهيٌّ عنها ، كاتخاذ أولياء من دون الله تعالى .. فعلاقة الإنسان مع خالقه جلّ وعلا هي دون وسيط ، وعليه ألا يتخذ من دون الله ولياً ، كما رأينا ..
- ومنها ولاية لا علاقة لها بالإيمان بالله تعالى وبالكفر به جلّ وعلا ، كولاية علمية في تعلم حرفة أو علم دنيوي محدد ..

والولاية التي في الآية الكريمة التي نحن بصدد دراستها : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة : ٥١] ، هي ولاية اتباع عقدي نرتدُّ بها عن منهج الله تعالى ، وهي ناتجة عن مسارعة فيهم خشية وخوفاً ، وكلُّ ذلك يؤدي إلى الارتداد عن منهج الحق .. وهذا ما نراه جلياً في السياق القرآني التالي لهذه الآية الكريمة ..

﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ ﴿٥١﴾ فترى الذين في قلوبهم مرضٌ يسرِّعونَ فيهم يقولون نحشَى أن تُصيبنا دأيرةٌ فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمرٍ من عندِهِ فيُصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نندمين ﴿٥٢﴾ ويقولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَهْتُوا لَآ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ۖ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتِ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَسِرِينَ ﴿٥٣﴾ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ حٰجِبِينَ ۗ وَحُبُونَهُ ۗ أذلةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكٰفِرِينَ

سُجِّدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تَخَافُوا لَوْمَةَ لَائِمٍ ۚ ذَٰلِكُمْ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ۗ
وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٦﴾ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ
وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٧﴾ وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ
اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴿٥٨﴾ [المائدة : ٥١ - ٥٦]

.. هل وقف هؤلاء المطبلون والمزمرّون بمحاربة الدولة المدنيّة الحرّة ((التي تُصان فيها كلُّ الحقوق الدينيّة والمذهبيّة والطائفيّة)) لصالح دولة تاريخيّة لا علاقة للقرآن الكريم بها لا من قريب ولا من بعيد ، هل وقف هؤلاء عند كلمة ﴿الْيَهُود﴾ في العبارة القرآنيّة ﴿ * يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ !!!؟ ، وهل وقفوا عند كلمة ﴿النَّصَرَىٰ﴾ !!!؟ .. وهل وعى هؤلاء وبعد أربعة عشر قرناً من نزول القرآن الكريم الفارق بين مصطلح ﴿الْيَهُود﴾ في القرآن الكريم وبين التعبير القرآني ﴿الَّذِينَ هَادُوا﴾ !!!؟ .. وهل وعى هؤلاء بعد أربعة عشر قرناً من نزول النصّ القرآني الفارق بين ما تصفه كلمة ﴿النَّصَرَىٰ﴾ في القرآن الكريم ، وبين ما تصفه العبارة القرآنيّة ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَرَىٰ﴾ !!!؟ .. وهل وعى هؤلاء الفارق بين ما تعنيه العبارة القرآنيّة ﴿أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ وبين ما تعنيه العبارة القرآنيّة ﴿الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ !!!؟ .. ولماذا وردت كلمتا ﴿الْيَهُود﴾ و ﴿النَّصَرَىٰ﴾ دون غيرهما في هذه العبارة القرآنيّة ﴿ * يَتَأَيُّبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ !!!؟ ..

.. وفي هذا السياق لا أودّ التوسّع في شرح الفوارق بين هذه المصطلحات القرآنيّة ،
فلكلّ مصطلحٍ منها حدوده من الدلالات ، وقد بيّنتها بشكلٍ جليّ في النظريّة السادسة
(سلّم الخلاص) ..

إنّ ورود كلمتي ﴿الْيَهُودِ﴾ و ﴿النَّصْرِيِّ﴾ دون أيّ صيغةٍ أخرى في قوله تعالى
﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصْرِيِّ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾
ليس عبثاً ، هذا بالإضافة لما رأيناه في السياق اللاحق لهذه العبارة القرآنيّة فالولاية
المنهي عنها لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بالشراكة السياسيّة والاجتماعيّة ضمن
إطار دولة مدنيّة حرّة تُحفظ فيها كلّ الحقوق ، وللجميع ..

لذلك فالاستشهاد بهذه الآية الكريمة على أمور سياسيّة أو اجتماعيّة ، لمحاربة الدولة
المدنيّة الحرّة التي تُحفظ فيها حرّيّة المعتقد في المجتمع المدنيّ الحرّ ، هو استشهادٌ باطل ...
وإلاّ كيف نفهم قول الله تعالى ﴿ لَا يَنْهٰكُمْ اللّٰهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتِلُوْكُمْ فِي الدِّيْنِ وَلَمْ
يُخْرِجُوْكُمْ مِّنْ دِيْرِكُمْ اَنْ تَبْرُوْهُمْ وَتُقْسِطُوْا اِلَيْهِمْ اِنَّ اللّٰهَ سٰحِبُ الْمَقْسِيْنَ ﴾ [٩]
يَنْهٰكُمْ اللّٰهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُوْكُمْ فِي الدِّيْنِ وَاَخْرَجُوْكُمْ مِّنْ دِيْرِكُمْ وَظَهَرُوْا عَلٰى
اِخْرَاجِكُمْ اَنْ تَوَلّٰوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلّٰهُمْ فَاُولٰٓئِكَ هُمُ الظّٰلِمُوْنَ ﴾ [المتحنة : ٨ - ٩] ..

.. أليس البرّ والقسط هما مسألة تفاعل فيها الودّ والمحبة والعمل المشترك في الدنيا ،
في إطار مجتمعٍ إنسانيّ مدنيّ حرّ ؟ .. أليس العمل السياسي في إطار الوطن الواحد بين
جميع مكونات المجتمع على اختلافاتها الدنيّة والمذهبيّة والطائفيّة ، أليس معنيّاً بما يأمر الله
تعالى به من برّ وقسطٍ في الآيتين السابقتين ؟ ..

.. والغريب في الداعين إلى دولة تاريخيّة مذهبية ضيقة الأفق يطلقون عليها اسم
الدولة الدنيّة ، وذلك حسب معاييرهم الخاصّة المسحونة في أطر عصبيّاتهم ، مستشهدين

على ما يذهبون بقوله تعالى ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ .. الغريب أنهم يتولون الآخرين (الذين يعتبرونهم كفاراً) في معظم مناحي حياتهم الدنيوية ، وهؤلاء الآخرون موجودون في أوطان أخرى .. فمعظم العلوم من الطب إلى الهندسة إلى الإلكترونيات إلى ، ومعظم المنتجات الحضارية من الهاتف إلى السيارة إلى يأخذونها من أولئك الآخرين الموجودين في أوطان أخرى .. وهم بذلك يتخذونهم أولياء في هذه المسائل الدنيوية ، بل ويلهثون خلفهم متلقفين ما يرميه الآخرون لهم من فتات الحضارة ..

وهنا نرى تناقضاً غريباً يبين حقيقة العقم الفكري عند هؤلاء .. فإذا كان التعامل الحضاري مع الآخرين ذوي معتقد آخر (في أوطان أخرى) مسموحاً ، بل ويقتاتون على الفضلات الحضارية لأولئك الآخرين والتي تُلقى من مزابلهم في أوطان أخرى ، فكيف إذاً لا تجوز - عندهم - الشراكة السياسية مع أبناء وطنهم معتنقي معتقد هؤلاء الآخرين ؟!!! ..

وإن قالوا : هذه أمور دنيوية لا علاقة لها بالعقيدة ، وبالتالي فأمر الدنيا لها استقلاليتها عن أمور الآخرة .. نقول لهم : كلامكم الصحيح هذا يؤدي إلى دولة مدنيّة حرّة يتم فيها فصل الدّين عن السياسة ، فلماذا تحاربون هذه الدولة المدنيّة الحرّة ؟!!! .. مشكلة هؤلاء مركّبة ، فهم من جهة لا يدركون حقيقة دلالات كتاب الله تعالى ، ومن جهةٍ أخرى لا يريدون الحقيقة حتى لو وُضعت بين أيديهم ، لأنّ عصبيّتهم تمنعهم من امتلاك إرادة البحث عن الحقيقة ..

.. ولو أخذنا النصّ التالي من كتاب الله تعالى ، لرأينا في فهمهم الخاطئ لدلالاته عصبيّةً مسبوكةً بقوالب مذهبهم وطوائفهم واحتكارهم للخلاص وعدم قبولهم للآخر ، فقط لأنّه آخر ..

﴿ إِنَّمَا جَزَاؤُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٣ - ٣٤]

.. فالعبارة القرآنية ﴿ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ ،

تشمل كلّ الموصوفين بهاتين الصفتين ، سواء كانوا مسلمين ، أو غير مسلمين ، وفي كلمة ﴿ يُحَارِبُونَ ﴾ نرى دلالات الحرب على كلّ القيم النبيلة التي فطر الله تعالى الناس عليها ، وعلى كلّ القيم النبيلة التي جاء بها منهج الرسالة الذي أنزله الله تعالى على رسوله ﷺ ، وهذا ما يتجلى في دلالات العبارة القرآنية ﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ ، فكلّ ما هو ليس نافعاً وكلّ ما يضرّ بالإنسان وقيمه هو فاسد ..

وفي تكرار كلمة ﴿ أَوْ ﴾ بين حالات الجزاء في قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ في ذلك بيان

في اختلاف الأحكام التي يستحقّها هؤلاء كجزاء على جنائياتهم ، وذلك حسب جنابة كلّ منهم ... وبالتالي فنحن أمام جناباتٍ متعدّدة ، جزاؤها بدرجاتٍ مختلفةة ..

وقوله تعالى .. ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، يُؤكّد لنا أننا أمام جناباتٍ غُفرائها يحتاج إلى توبة ، وجزاؤها المُبيّن في هذا النصّ القرآنيّ ، لا يسقط إلا بتوبة الجاني قبل أن يُقدّر عليه ..

فالعبارة القرآنية ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴾ ، تؤكّد أنّه

هناك جناباتٍ بحاجة لتوبة ، وذلك قبل وقوع الجاني تحت قبضة العدالة ليؤخذ الجزاء منه

على جنائته .. وهذه الجنايات هي اغتصاب حقوق الآخرين في الدنيا ، وليست ارتداداً عن معتقد ، أو ما يتعلّق بين الإنسان مع خالقه جلّ وعلا دون حقوق الآخرين من البشر .. ففي علاقة الإنسان مع الله تعالى لا إكراه أبداً ، وحرية المعتقد مطلب قرآنيّ بين لا يجحده إلاّ كلُّ فاقِدٍ للبصيرة ..

.. والآية الكريمة التالية تلقي الضوء على هذه الحقيقة ..

﴿ قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩]

.. في هذه الآية الكريمة نرى ورود عبارة ﴿ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ ، دون عبارة ﴿ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ .. فعبارة ﴿ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾ مُصطلح قرآنيّ خاصّ بمتبعي رسالتي موسى وعيسى عليهما السلام .. بينما المصطلح القرآنيّ ﴿ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ يشمل أهل الكتاب والمسلمين ، وذلك حسب السياق القرآنيّ المحيط بهذه العبارة .. وفي العبارات القرآنيّة التالية دليلٌ على ذلك ..

﴿ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً ﴾ [آل عمران : ١٨٦]

﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [النساء : ١٣١]

﴿ وَاللَّحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [المائدة : ٥]

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ

أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة : ٥٧]

.. فورود العبارة القرآنيّة ﴿ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ حلف العبارة القرآنيّة ﴿ الَّذِينَ

أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ ، دليلٌ على أنّنا (كمسلمين) من الذين أُوتوا الكتاب .. والعبارة

القرآنيّة ﴿ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ هي للإشارة إلى أهل الكتاب تخصيصاً لهم من جملة المعنيين

بالعبارة القرآنيّة ﴿ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ ، التي تشمّلنا وتشملهم ..

.. إذاً قوله تعالى ﴿ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾

ليست خاصّةً بأهل الكتاب كما تذهب تفاسيرنا التاريخية .. والعبارة القرآنيّة ﴿ حَتَّىٰ

يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ، تبين لنا الهدف الذي من أجله يأمرنا الله

تعالى بمقاتلة المعنيين في هذه الآية الكريمة .. وهذا ينفي تماماً مفهوم الجزية بمعنى دفع

الأموال بدلاً عن اعتناق الدّين ، أي بمعنى الخيار الآخر لاعتناق الإسلام ..

.. فالله تعالى لم يقل .. ((قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا

يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ

يُؤْمِنُوا أَوْ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ)) .. فالجزية حصراً هي هدف القتال ،

حيث ينتهي القتال حينما ﴿ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ..

.. وبالتالي يكون معنى العبارة القرآنيّة : ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ

صَاغِرُونَ ﴾ .. هو : حتى ينصاع أصحاب تلك الجنايات إلى الجزاء المقابل لجناياتهم

، وهم أذلاء منصاعون لما حرّمه الله تعالى ورسوله ﷺ ..

.. وفي العطف بين العبارات القرآنية المشيرة إلى صفات أصحاب تلك الجنايات ..

﴿ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ بيان إلى أن قتال هؤلاء يكون حينما يتصفون بجميع تلك الصفات ، ومن هذه الصفات ﴿ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ .. وهذا يؤكد أن المسألة مسألة جنائياتٍ وحقوقٍ مُستحقة ، فأصحاب الرسالات الأخرى ليسوا ملزمين باتباع الخصوصيات التي حرّمها الرسول ﷺ على المسلمين ..

.. فالآية الكريمة إذا تعني أصحاب الجنايات الذين لم ينصاعوا للأحكام التي ترتبت عليهم نتيجة جنائياتهم تلك ، وذلك من المسلمين أو من أهل الكتاب داخل مجتمع الدولة ، الذين لهم ما لها وعليهم ما عليها ، وكذلك لكل من هو متعلق مع أبناء هذه الدولة بعقد اجتماعي سياسي يجعل منه شريكاً كاملاً في إطار هذه الدولة .. فالعصبيات التي تملأ نفوس الذين يريدون إلغاء الآخر ويتهمونه بأنه من درجة ثانية ويجب فرض الدين عليه قسراً ، يستشهدون بهذه الآيات الكريمة ، التي لا تحمل ما يذهبون إليه لا من قريب ولا من بعيد ..

في مجتمع مدني حرّ تُحفظ فيه الحقوق الدنيوية والمذهبية والطائفية لكل أبنائه ، لا يتم فيه الاقتتال في الدين ولا الإخراج من الديار ، ولا يظهر فيه أحدٌ بإخراج أحدٍ من دياره ، في هذا المجتمع يأمر الله تعالى بأن تكون المعاملات الدنيوية (سياسية ، اجتماعية ، ثقافية ،) بالبرّ والقسط ، وفي ذلك ضمانٌ للجميع ، وحرية متوازنة ومسئولة تنتج ثقافة قبول الآخر ، وبالتالي نفي ثقافة الإكراه والإقصاء ..

.. وفي هكذا مجتمع مدني حرّ تُصان فيه الحريات الدنيوية والمذهبية والطائفية ، يكون

الحق المنتصر الأكبر فيه .. وهذا ما نقرؤه في قوله تعالى ..

﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۗ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۗ ﴾ [البقرة : ٢٥٦]

.. فعندما تُلغى سياسة الإكراه وثقافة الإقصاء وعدم قبول الآخر ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۗ ﴾ ، حين ذلك يتبين الرشد من الغي ﴿ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۗ ﴾ .. بمعنى أنه بوجود مجتمعٍ مدنيٍّ حرٍّ لا إكراه فيه ولا إقصاء ، يظهر الحقُّ جلياً فنرى الرشد رشداً والغيَّ غيًّا .. وكلُّ ذلك لصالح منهج الحقِّ الذي يريدُه الله تعالى ..
بينما في مجتمع الإكراه والإقصاء حيث ثقافة التكفير وإلغاء الآخر ، تختلط الأمور فنرى - نتيجة لذلك - الرشد غيًّا والغيُّ رشداً .. هذا ما ينطق به قول الله تعالى ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۗ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۗ ﴾ ..

.. لذلك .. فالذين يستشهدون بقوله تعالى ﴿ يَتَأْتُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۚ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة : ٥١] على محاربة النظام السياسي المدني الحرّ ، الذي تُصان فيه حرية المعتقد لجميع مكونات المجتمع على اختلافاتها الدينيّة والمذهبيّة والطائفيّة والفكريّة والسياسيّة ، والذي يتمّ فيه الاحتكام لصناديق الاقتراع بغض النظر عن هذه الانتماءات المختلفة بين أبناء المجتمع .. هذا الاستشهاد بهذه الآية الكريمة على محاربة النظام السياسي المدني الحرّ ، ناتجٌ عن جهلٍ كبيرٍ بحقيقة دلالات هذه الآية الكريمة ، وبحقيقة روح الأحكام التي يحملها كتاب الله تعالى ، وناتجٌ عن فكرٍ ظلاميٍّ إقصائيٍّ يريد فرض خصوصياته على الآخرين بالقوّة .. وكلُّ ذلك ينهى الله تعالى عنه في كتابه الكريم .. يقول تعالى ..

﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۗ أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّىٰ

يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس : ٩٩]

﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ۗ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ۗ ﴾ [الكهف :

[٢٩

.. وقوله تعالى في الآية الأخيرة ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ۗ ﴾ ، واضح وصريح في صون حرية المعتقد للإنسان ، وأن الإنسان حرٌّ في اختيار معتقده مسلماً كان أو غير مسلم وهنا ندخل على موضوع المرتد .. فالمرتد في الإسلام لا عقوبة دنيوية عليه ، وعقوبته في الآخرة .. لقد وردت هذه المسألة (بصيغة الارتداد) في ثلاثة نصوص قرآنية ..

﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ۖ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي

الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۗ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة : ٢١٧]

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ۖ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ

وَيُحِبُّونَهُمْ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا

يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ۗ ﴾ [المائدة : ٥٤]

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آذَنُوا عَلَىٰ أَذْبَانِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَىٰ ۖ الشَّيْطَانُ

سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمَلَىٰ لَهُمْ ۗ ﴿١٥﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ

سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ۗ ﴿١٦﴾ فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ

يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَذْبَانَهُمْ ۗ ﴿١٧﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَسْحَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا

رِضْوَانَهُ ۖ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ۗ ﴾ [محمد : ٢٥ - ٢٨]

.. العقوبة في كتاب الله تعالى للمرتد هي في الآخرة وليس في الدنيا .. هذا ما ينطق

به كتاب الله تعالى .. وهذا ما قرأناه من قوله تعالى ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۗ قَدْ تَبَيَّنَ

الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴿ [البقرة : ٢٥٦] ، ومن قوله تعالى ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ أليست العبارة القرآنية ﴿ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ واضحة وصريحة بأنها تعني الانتقال من ساحة الإيمان إلى ساحة الكفر .. أليست العبارات القرآنية التالية لها واضحة وصريحة في أنّ العقوبة المترتبة على هذا الارتداد هي عقوبة في الآخرة وليس في الدنيا ..

﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ۗ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ۗ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهَا مِنْ سُرَادِقُهَا ۗ وَإِنْ يَسْتَعِثُوا يُعَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ ۗ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [الكهف : ٢٩]

أليس قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ۖ فَيُمْتَ وَهُوَ كَافِرٌ ﴾ واضحاً وجليّاً في وصف من يرتد ارتداداً يستمرّ عليه حتى خروجه من الدنيا كافراً ؟ .. أليست العبارات التالية لهذه العبارة القرآنية تبين عقوبة جزاؤها في الآخرة ..

﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ۖ فَيُمْتَ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۗ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۗ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة : ٢١٧]

.. كتاب الله تعالى واضح وصريح وجليّ في صون حرية المعتقد للجميع ، وواضح وصريح وجليّ في عدم النهي عن معاملة الآخرين بالبرّ والقسط شريطة عدم مقاتلتنا في ديننا وإخراجنا من ديارنا ، وكلّ ذلك يؤدّي إلى أنّ الدولة المدنية الحرّة التي تُصان فيها حقوق جميع أبناء المجتمع من انتماءات دينية ومذهبية وطائفية ، هي الدولة الأقرب ما تكون للدولة التي نستشفُّ صورتها من كتاب الله تعالى ..

الذين يريدون المتاجرة بالدين لصالح أهوائهم المذهبية والطائفية الضيقة ، الذين يُلغون الآخرين ويقصونهم باسم الدين ، إنّما يتمثلون قول طائفة من أهل الكتاب حينما

قالوا ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ .. فالتقوقع في مستنقعات الخصوصيات الضيقة التي هي في أصلها عصبيات ما أنزل الله تعالى بها من سلطان ، هو مقدّمة ونتيجة في الوقت ذاته لإقصاء الآخرين فكرياً ، ومن ثمّ سياسياً ..

﴿ وَقَالَتْ طَافِيَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَآكُفُرُوا ءَاخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٢﴾ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِن آهْدَى اللَّهُ أُمَّةً لِّمَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّوْكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنِّ أَلْفَضِلْ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [آل عمران : ٧٢ - ٧٣]

.. فالذين يستشهدون بقوله تعالى ﴿ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصْرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنَّهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة : ٥١] ، على محاربة النظام السياسي المدني الحرّ الذي لا فارق فيه - سياسياً ووطنياً - بين مواطن وآخر ، وعلى احتكار السياسة في أيّ وطن لخصوصية دينية أو مذهبية أو طائفية ما ، هؤلاء لا يختلفون عن الطائفة من أهل الكتاب الذين قالوا ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ ..

.. في دولة شمولية مذهبياً وطائفيّاً تناجر بالدين لحساب عصبيات مسبقة الصنع ، لا يمكن أن يتحقّق فيها أمان ، ولا طمأنينة ، ولا استقرار اجتماعي أو سياسي أو ثقافي أو اقتصادي ، مهما كثرت الكلمات المعسولة بطمأننة الآخرين ، لأنّ استدعاء الروايات التي ما أنزل الله تعالى بها من سلطان والتي يتمّ وفقها إقصاء الآخر وربّما قتله ، أمرٌ واردٌ في كلّ لحظة ..

.. ومسألة الحكم بما أنزل الله تعالى هي مسألة لا يشكُّ بها أيُّ إنسانٍ يؤمن بكتاب الله تعالى (القرآن الكريم) ، فقد وردت بشكلٍ بيّنٍ في عدّة نصوص .. ولكنّ التلبس

على أحكام هذه النصوص من قِبَل الداعين لدولتهم التاريخيّة التي يسمّونها (ظلماً وعدواناً) بالدولة الدّينيّة ، يتجلّى في إخراج دلالات هذه النصوص عن سياقها القرآنيّة الحيطيّة بها ، وفي تلييسها دلالات لا علاقة لها بالصياغة اللغويّة التي صيغت بها هذه النصوص ..

.. والحكم بما أنزل الله تعالى هو أمرٌ للمؤمنين بأنّ هذه الأحكام من عند الله تعالى ، وأنّ الله تعالى يأمرهم بتطبيقها في حياتهم الشخصيةً تقريباً إلى الله تعالى ، وتحسيداً لحقيقة إيمانهم بها .. وكلُّ ذلك في سلوكهم وتفاعلهم الشخصي في مختلف مناحي حياتهم ، ومن لا يطبّق هذه الأحكام على نفسه فقد جحد حقيقة هذه الأحكام ، وجزأوه (إن لم يرتكب جنایات بحق الآخرين) عند الله تعالى ..

ولننظر في النصّ التالي الذي تتناول دلالته أصحاب الرسالات السماويّة الثلاث ..

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ مِّمَّا سَحَّكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّيْنِیُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءً فَلَا تَخْشَوْنَ النَّاسَ وَأَخْشَوْنَ وَاللَّهَ تَشْتَرُوا بِعَیْنِی ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿١٠٤﴾ وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعِیْنَ بِالْعِیْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿١٠٥﴾ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ عَائِدِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ۗ وَعَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٠٦﴾ وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿١٠٧﴾ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ

يَدِيهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ ^ط فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ^ط وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَاءَ ^ط وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ^ط فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ^ط إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٥٤﴾ وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ^ط فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ^ط وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴿٥٥﴾ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ^ط وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٦﴾ [المائدة :

[٥٤ - ٥٠]

.. نحن نؤمن إيماناً كاملاً أن دلالات العبارة القرآنية ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ مطلقة وصالحة لكل زمان ومكان ، وتعني نحن كمسلمين ، على الرغم من ورودها ضمن سياق قرآني يتحدث عن التوراة ، فكل من لا يحكم بما أنزل الله تعالى هو كافر بذلك .. وأيضاً العبارة القرآنية ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ، فكل من لا يحكم بما أنزل الله تعالى هو ظالم .. ونؤمن إيماناً كاملاً أن دلالات العبارة القرآنية ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ مطلقة وصالحة لكل زمان ومكان وتعني كمسلمين ، على الرغم من أنها ترد ضمن سياق قرآني يتحدث عن الإنجيل ، فكل من لا يحكم بما أنزل الله تعالى هو فاسق .. ومن الطبيعي أن تعني العبارة القرآنية ﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ^ط ﴾ التي هي ضمن سياق قرآني يتحدث عن القرآن الكريم ، وكذلك

العبرة القرآنية ﴿ وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ ، وكذلك العبارة القرآنية ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ..

.. لكن .. ما نراه في هذه العبارات القرآنية أنّه لا تُوجد إشارة لرفع السيف في وجه من لا يريد الحكم بما أنزل الله تعالى ، ولا يُوجد تكليف لأحدٍ بذلك .. وتنوّع البشر في معتقداتهم وأفكارهم وثقافتهم ليس مشكلة تُعجز الله تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً لدرجة يُكلّف بها المتطرّفين لإلغاء هذا التنوّع ، كما يتخيّل المطبّلون والمزمرّون لدولتهم التاريخية .. أبداً .. إنّ هذا التنوّع يريده الله تعالى لاختبار البشر فيما آتاهم ، وهذا ما بيّنه الله تعالى لنا في هذا النصّ الكريم ذاته ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ﴾ ..

هذا كلّه في علاقة الإنسان مع الله تعالى ، فالأمر الإلهي بالحكم بما أنزله الله تعالى يتعلّق بأحكام كتابه الكريم التي يتعبّد بها المؤمن بهذا الكتاب .. فمثلاً .. من لم يطبّق على نفسه حدود الله تعالى في مسألة الطلاق ، لم يحكم بما أنزل الله تعالى ، لأنّه - بذلك - تعدّى حدود الله تعالى ..

﴿ أَلَطَّلِقُ مَرَّتَانٍ ۖ فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ ۗ وَلَا تَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ۗ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۗ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٢٩]

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا تَخْرُجْنَ ۗ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ ۗ

وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ
بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴿ [الطلاق : ١]

.. هذا مثال للحكم بما أنزل الله تعالى من أحكام ، ومن لم يطبق على نفسه أحكام
كتاب الله تعالى متعدياً حدود هذه الأحكام [﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ ﴾ ، ﴿ وَمَنْ
يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ ﴾] من يفعل ذلك جزاؤه عند الله تعالى [﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ
الظَّالِمُونَ ﴾ ، ﴿ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ﴾] ..

فأحكام الطلاق هي من حدود الله تعالى ، والعلاقة فيها هي بين الإنسان وبين ربه
جلّ وعلا ، وجزاء من يتعدى هذه الحدود هو عند الله تعالى ، ما لم تترتب على هذا
التعدي حقوقاً لأناس آخرين ..

.. وأحكام الصيام هي حدود الله تعالى ، ومن لم يحكم بها (ممن يؤمنون بكون
كتاب الله تعالى حقاً) يعدُّ كافراً بها وظالماً وفاسقاً ..

﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ
عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْقَن
بَشِرُوهُنَّ وَأَتَنُّوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ
مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ
عَلِكُمْ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ
لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٧]

.. ومن لم يحكم بما أنزل الله تعالى (في مسألة الصيام) متعدياً حدود هذه الأحكام
، عقوبته عند الله تعالى ، وليس عند المتطرفين .. فلا تُوجد إشارة في كتاب الله تعالى

حرية المعتقد مطلب قرآني (الدولة الحرّة مطلب قرآني) ١٠١

لأيّ عقوبة دنيويّة عليه ، فهذه مسألة تتعلّق بإيمانه وبطاعته لله تعالى ، وما لم يُؤثّر -
عدم التزامه بهذه الأحكام - شيئاً في حقوق غيره من البشر ، فجزاؤه على الله تعالى ..
وأحكام الميراث هي من الأحكام التي أنزلها الله تعالى وأمر المؤمنين باتباعها ، وبعد
عرض هذه الأحكام التي هي حدود الله تعالى ، يبيّن الله تعالى لنا الجزاء للملتزم بهذه
الأحكام ، وللعاصي ..

﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ
تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾ [النساء :
١٣ - ١٤]

.. وكذلك الأمر في مسألة الظهر ..

﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ
يَتِمَّ آسَاءُ ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّ آسَاءُ ۗ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۗ ذَٰلِكَ
لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ۗ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤﴾ [المجادلة : ٣ -
٤]

.. ونحن لا ندعو إلى عدم وضع هذه الأحكام (كأحكام الميراث) في قوانين الدولة
المدنيّة الحرّة .. أبداً .. أبداً .. أبداً .. فبال تأكيد أنّ المؤمنين بكتاب الله تعالى يريدون
الانصياع لأحكامه ، وفي الدولة المدنيّة الحرّة يُوضَع الدستور والتشريعات بعد موافقة
المواطنين عليها ، وتؤخذ فيها الخصوصيّات المذهبيّة والطائفيّة والدينيّة لكلّ مكونات
الاجتمع ، وبالتأكيد أنّ المواطنين المؤمنين بكتاب الله تعالى سيختارون ما يتناسب مع
إيمانهم ..

.. ما ندعو إليه هو عدم فرض الأهواء والعصبيات على الآخرين ، ما ندعو إليه هو عدم جعل روايات التاريخ واجتهادات بعض السابقين حجة على كتاب الله تعالى ، ما ندعو إليه هو عدم المتاجرة بالدين لأجل أهداف سياسية ضيقة .. وكل ذلك - مما ندعو إليه - لا يخرج عن كونه تزيهاً للدين الحق ، ونأياً به عن شهوات المتسلقين المتاجرين بطهارته ونقائه ..

.. في كتاب الله تعالى لا نرى عقوبةً دنيويةً لكل المسائل المتعلقة بالعقيدة ، ولا تتجاوز العقوبات الدنيوية التي ترد في كتاب الله تعالى كونها جزاءً لجنايات تهتك حرمة أعراض الناس وأموالهم ودمائهم ..

لذلك نرى عقوبة الزنا ، وعقوبة الإتيان بالفاحشة ، وعقوبة رمي المحصنات ، وعقوبة السرقة ، وعقوبة الاعتداء على دماء الآخرين ، وعقوبات الاعتداء على حياتهم الشخصية .. وفي كل ذلك تأكيداً على حرية المعتقد ، وأن يختار الإنسان ما يريد في عقيدته حرراً ، شريطة ألا يتعدى على حريات الآخرين وحقوقهم .. فالعقوبات الصريحة في كتاب الله تعالى فرضت لحماية الإنسان ، وليس لفرض شيء عليه ، وفي كل ذلك تتجلى حكمة الله تعالى في تأمين حرية الإنسان ليختار دون إكراه ، وذلك من أهم مقتضيات الامتحان العادل للإنسان في حياته الدنيا ..

.. من هذا المبدأ القرآني الواضح الصريح ، نفهم دلالات العبارات القرآنية في كتاب الله تعالى التي تبين لنا أن الحكم هو لله تعالى ، وليس لأي غيره ..

﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف : ٤٠]

﴿ قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ ۗ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ ۗ
إِن الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ ﴾ [الأنعام : ٥٧]

﴿ ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ ۗ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ﴾ [الأنعام :

[٦٢]

﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ ۗ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا
مِن سُلْطَانٍ ۗ إِن الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۗ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ۗ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ
أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف : ٤٠]

﴿ وَقَالَ يَبْنَئِي لَأَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِن أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ ۗ وَمَا أُغْنِي
عَنكُمْ مِّنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ ۗ إِن الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۗ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۗ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ
الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [يوسف : ٦٧]

﴿ وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۗ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَىٰ وَالْآخِرَةِ ۗ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ

تُرْجَعُونَ ﴾ [القصص : ٧٠]

﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ۗ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۗ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ۗ لَهُ

الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [القصص : ٨٨]

.. في كل هذه المسائل لا نرى إشارة لما يذهب المطبّلون والمزّمرون إليه ، وذلك
بفرض تصوّراتهم المتطرّفة (التي تناقض ما جاء به كتاب الله تعالى) على الناس بالقوّة ،
تحت شعارات برّاقة تخطف أبصار السدّج والبسطاء من العوام ، من أجل أهداف
سياسيّة بحته لا علاقة لها بمنهج الله تعالى لا من قريب ولا من بعيد ..
.. وفي سياق هذا البحث لا بدّ من الوقوف عند قوله تعالى ..

﴿ يَتَأْتِيَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ^ط فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ^ط ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء : ٥٩]

.. أحكام هذه الآية الكريمة والتي تحمل أمرين اثنين بالطاعة ، موجهة لجملة المؤمنين

﴿ يَتَأْتِيَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ .. وهؤلاء المؤمنون يؤمنون بالله تعالى ، ولذلك يؤمرون

بطاعة الله تعالى ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ ﴾ .. ويؤمنون بما يحمله الرسول ﷺ من منهج ، وبما

يستنبطه أولو النهى والتدبّر والتعقل والتفكّر (أولوا الأمر) منهم ، ضمن إطار منهج

الرسالة الذي أنزل على الرسول ﷺ .. ولذلك .. يؤمرون بطاعة الرسول وأولي الأمر

منهم : ﴿ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ^ط ﴾ ..

.. هذان الأمران الإلهيان هما للمؤمنين فقط بالله تعالى وبما يحمله الرسول ﷺ وبما

يستنبطه أولو الأمر من منهج الرسالة ... والعبارة ﴿ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ^ط ﴾ لا تعني

الحكام كسياسيين ، فهي تعني أولي النهى والتعقل والتدبّر ، وذلك ضمن إطار منهج

الرسالة ﴿ الرَّسُولَ ﴾ .. ولذلك نرى أنّ ﴿ الرَّسُولَ ﴾ و ﴿ وَأُولَى الْأَمْرِ ﴾ من المؤمنين

بدليل كلمة ﴿ مِنْكُمْ ^ط ﴾ ، جاء ضمن إطار طاعة واحدة ﴿ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى

الْأَمْرِ مِنْكُمْ ^ط ﴾ ..

فطاعة أولي الأمر بمعنى أولي النهى والعقل والتدبّر ليست منفصلة عن طاعة الرسول

، بمعنى ليست منفصلة عن منهج الرسالة الذي أنزله الله تعالى ، ولذلك ترد طاعة واحدة

مشتركة لهذين الأمرين ﴿ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ^ط ﴾ .. وفي ذلك دليل

على التحام هذين الأمرين بمشترك هو منهج الرسالة ، وبالتالي فالمسألة ليست سياسية

أبداً ، المسألة فكرية تتعلق بالبحث والاستنباط من منهج الرسالة ، والمطالب باتباع ذلك هم جملة المؤمنين بمنهج الرسالة ..

وتما يؤكد أن العبارة **﴿ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾** لا تعني الحكام السياسيين كما يذهب الكثيرون جرياً وراء الموروث ، هو قوله تعالى **﴿ فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾** ، فردُّ الأمر المتنازع فيه إلى الفطرة النقية التي فطر الله تعالى الناس عليها في تفاعلها مع منهج الرسالة **﴿ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾** هو من أجل الوصول إلى الخير **﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾** وإلى أحسن تأويل فيما تمّ التنازع الفكري حوله **﴿ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾** .. فالمسألة مسألة خلاف فكري في التأويل ، وليست مسألة حكم سياسي ..

.. من هنا قلنا إن العبارة القرآنية **﴿ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾** تعني أولي النهى والتعقل والتدبير ، ولا علاقة لها بالحكام السياسيين لا من قريب ولا من بعيد ، إلا في كونهم متدبرين مستنبطين للحقّ باحثين عنه في كتاب الله تعالى ..

.. ومع كل ذلك .. لا نرى عقاباً دنيوياً لمن لا يلتزم بهذه الطاعة ، فالقضية تتعلق بإيمان الإنسان ، وهي بينه وبين الله تعالى ، والأحكام الدنيوية مبنية على ظاهر ما يرتكبه الإنسان من مخالفات مع الآخرين وجرائم في المجتمع ..

من هنا نرى أن المتاجرة بآيات الله تعالى لأغراض سياسية رخيصة ، هي من جهة تسيء لمنهج الله تعالى بوضعه سلماً للمكاسب السياسية ومادّةً للتجارة فيه ، ومن جهة أخرى تسيء لمنهج الله تعالى كون هذه المتاجرة تقدّم للآخرين الفهم الخاطئ للدّين على أن هذا الفهم الخاطئ هو عين منهج الله تعالى ومراده ..

.. والروايات الملققة على النبي ﷺ فيما يسمّى بالصّحاح وغيرها ، عند السنّة والشيعية على حدّ سواء ، والتي تدعو لاحتكار الخلاص وقتل الآخر أو تكفيره أو جعله

بدرجة دنيا ، هي - للأسف - كثيرة ، وكثيرة جداً فقد لُفّق على الرسول ﷺ في (صحيح البخاري حديث : ٢٧٩٤ حسب ترقيم العالمية) بأنّه قال : [مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ] .. ولُفّق عليه ﷺ في (صحيح مسلم حديث ٣١٧٥ حسب ترقيم العالمية) أنّه قال : [لا يحلّ دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلاّ الله وأتّى رسول الله إلاّ ياحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة] .. ولُفّق عليه ﷺ في (سنن النسائي حديث ٣٩٥٣ حسب ترقيم العالمية) أنّه قال : [لا يحلّ دم امرئ مسلم إلاّ ياحدى ثلاث رجل كفر بعد إسلامه أو زنى بعد إحصانه أو قتل نفساً بغير نفس] .. ولُفّق عليه ﷺ في (مسند أحمد حديث ٤٢٣ حسب ترقيم العالمية) أنّه قال : [لا يحلّ دم امرئ مسلم إلاّ ياحدى ثلاث رجل زنى بعد إحصانه فعليه الرجم أو قتل عمداً فعليه القود أو ارتدّ بعد إسلامه فعليه القتل] ..

.. وكنا قد بيّنا أنّ العبارة القرآنيّة ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ واضحة وصريحة بأنّه لا يحقّ الجبر ولا القسر في مسألة الدّين ، سواءً كان ذلك قبل الدخول في دينٍ مُحدّدٍ أم بعد الخروج منه ..

وكلمة ﴿فِي﴾ في هذه العبارة القرآنيّة لا تعطّيهم الدليل على أنّ عدم الإكراه في الدّين ساحتها قبل الدخول في الدّين الإسلامي ، فتخصّص هذه العبارة القرآنيّة بناءً على ذلك ليس صحيحاً ، وهو محاولة لفرض الروايات الموضوعية والأهواء المسبقة الصنع على دلالات كتاب الله تعالى .. فكلمة ﴿الدِّينِ﴾ في هذه العبارة القرآنيّة تعني جنس الدّين ، وليست خاصّةً بالدّين الإسلامي (الرسالة الخاتمة) دون غيره ، والصورة القرآنيّة التالية تُظهر هذه الحقيقة ..

﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِمْ

إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ [الشورى : ١٣]

.. إن ما وصّى الله تعالى به نوحاً وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام هو من الدين ، كما أن ما أوحاه إلى محمد ﷺ هو من الدين ، والعبارة القرآنية ﴿ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ التي تصوّر جوهر ما شرعه الله تعالى من الدين في هذا النصّ ، متعلّقة بكلّ أولئك الرسل عليهم السلام ، وهذا يؤكّد أنّ كلمة ﴿ الدِّينِ ﴾ ليست خاصّة بالدين الذي أنزله الله تعالى عبر الرسالة الخاتمة ..
.. والصورة القرآنية التالية تؤكّد هذه الحقيقة ..

﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ

كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة : ٣٣]

.. فالعبارة القرآنية : ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾ صريحة في أنّ ما تعنيه كلمة ﴿ الدِّينِ ﴾ ليست خاصّة بالدين الذي أنزله الله تعالى عبر الرسالة الخاتمة .. ولذلك فمن أسماء يوم الآخرة هو ﴿ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ..

﴿ يَصَلُّونَهَا يَوْمَ الدِّينِ ﴿١٥﴾ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ﴿١٦﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴿١٧﴾

ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴿١٨﴾ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴿١٩﴾

[الانفطار : ١٥ - ١٩]

إذا .. قوله تعالى ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ يعني : لا جبر ولا قسر في مسألة الدين ،

سواء كان ذلك دخولاً أو خروجاً من أيّ دين ، والعبارة القرآنية ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ

وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ [الكهف : ٢٩] ، صريحة في تبيان هذه الحقيقة .. وكذلك الآية

الكرامة ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى
يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس : ٩٩] ..

وحتى لو طلقنا عقولنا وصدقنا أن عدم الإكراه ساحتها قبل دخول الدين ، وليس
بعد دخوله ، فإن هذا التصور - غير السليم - تنقضه الرواية الموسوعة التالية التي
يقدها معتقدو هذا التصور الباطل ..

البخاري (٣٧٩) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى
يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُوهَا صَلَّوْا صَلَاتِنَا وَاسْتَقْبَلُوا قِبَلَتَنَا وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا فَقَدْ
حَرَمْتُ عَلَيْهِمْ دِمَاؤَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ

مسلم (٣١) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى
يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ
وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ

هاتان الروايتان الموضوعتان تقولان : أمر الرسول ﷺ بمقاتلة الناس (كل الناس)
حتى يؤمنوا بالدين الإسلامي الذي أنزله الله تعالى عليه ، وحتى يصلوا صلاتنا ويستقبلوا
قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا ، وإلا فدماءهم مهدورة وأموالهم مستباحة .. هذا ما يقرؤه كل
عاقل يدرك الحدّ الأدني من قواعد اللغة العربية ..

وهناك من يحلو له كتليبس وذرّ للرماد في أعين البسطاء أن يفسّر كلمة الناس في هذا
النصّ المكذوب والملفّق على النبي ﷺ ظلماً وعدواناً [أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ] بأنها لا
تعني الناس ، إنما تعني الذين يقاتلوننا ويريدون إخراجنا من ديارنا .. هكذا يحلو
لبعضهم أن يهرب من مواجهة حقيقة دلالات هذه الروايات المكذوبة ، فبدلاً من

الانصياع للحقّ والاعتراف أنّ هذه الروايات مكذوبة وتخالف ما جاء به كتاب الله تعالى ، بدلاً من ذلك يقومون بذرّ الرماد في أعين الناس انتصاراً لروايات رفعوها إلى مستوى الأصنام ، وجعلوها حجّة حتى على دلالات كتاب الله تعالى ..

.. كيف لكلمة [النَّاسَ] ألاّ تعني الناس !!!؟ .. كيف !!!؟ .. أليست كلمة الناس ترد في كتاب الله تعالى وفي عبارة تمنع الرسول ﷺ ذاته من إكراه الناس على الإيمان : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ !!!؟ ..

.. ولو فرضنا جدلاً أنّها تعني من يقاتلنا لإخراجنا من ديارنا ، لو فرضنا ذلك جدلاً ، فما علاقة ذلك بالنصوص التالية للعبارة [أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ] في الروايات المكذوبة ، والتي تبين سبب القتال المزعوم الذي يفترونه على النبي ﷺ بأنّه أمر به ..

[حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُواهَا وَصَلُّوا صَلَاتِنَا وَاسْتَقْبَلُوا قِبَلَتَنَا وَدَبَّحُوا دَبِّحَتَنَا فَقَدْ حَرَمْتَ عَلَيْنَا دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ]

[حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُؤْمِنُوا بِي وَيَمَّا جِئْتُ بِهِ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا

مَنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ]

.. من يقاتلنا لإخراجنا من ديارنا نقاتله لردعه عن ذلك ، وليس ليذبح ذبيحتنا وليستقبل قبلتنا وليعتنق ديننا .. المشكلة لا تكمن في كون هؤلاء لا يعرفون الحقيقة فحسب ، إنّما المشكلة أيضاً في كونهم لا يملكون إرادة معرفة الحقيقة ، ولا يمتلكون الجرأة على النطق بها .. فمن لا يملك الجرأة على نطق الحقّ لا يعرف الله تعالى ، لأنّ الحقّ اسمٌ من أسماء الله تعالى ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾ [الحج : ٦٢] ..

.. مشكلتهم أنّهم يتخيّلون حرّية المعتقد ليست في صالح الإسلام ، وكأنّ المسلمين يتفلّتون من الإسلام وينتهزون الفرصة المناسبة للخروج منه ، ولذلك يحاربون حرّية المعتقد بناءً على ذلك ... إنّ تصوّرهم هذا دليلٌ على أنّهم لا يرون الإسلام إلاّ عصبيّة مبنية على العاطفة دون الحجّة والدليل والبرهان ، فتصوّرهم هذا هو نتيجة منهجهم التراثي الجمعي الذي يجارب العقل حتى في تعقّله لآيات كتاب الله تعالى ، ونتيجة عدم إيمانهم بأنّ حجّة الحق دائماً غالبية ..

.. إذاً .. في دولة على مقياس معتنقي هذا الفكر الذي ينقضه كتاب الله تعالى جملةً وتفصيلاً كما نرى ، سيتمّ قتل بعض الناس أو تسفيهم وإهانتهم ، نتيجة لاختياراتهم الدنيّة أو المذهبيّة أو الطائفيّة ، وكلّ ذلك سينتج فتناً في المجتمع لا تُحمد عقباها .. وسيتمّ تكفير بعض الناس أو اتّهامهم بالفسق والزندقة بناءً على مخالفتهم لأمر لا وجود لها في كتاب الله تعالى ، ودخلت الفكر المحسوب على الإسلام عبر بعض الروايات وبعض الأقوال لفلان وعلان ، حيث تمّ - مع الزمن - تحويل هذه الروايات وهؤلاء الرجال إلى أصنام ، يتمّ التطييل والتزوير لها على حساب منهج الله تعالى .. كيف نُوفّق بين أحكام كتاب الله تعالى التي تنبض بالرحمة والحكمة وعدم الاعتداء على الأبرياء والأطفال ، وبين الحديث التالي الذي يعتبره (المطبّلون والمزّمون للدولة التاريخيّة تحت شعار الدولة الإسلاميّة) نصّاً مقدّساً ..

مسلم (٣٢٨١) حسب ترقيم العالميّة :

و حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ قَالَ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الذَّرَارِيِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّتُونَ فَيُصَيَّبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ فَقَالَ هُمْ مِنْهُمْ

.. ولننظر في النصّ التالي المقتطع من كتاب صحيح مسلم بشرح النووي ، فيما يخصُّ هذا الحديث :

[[..... وهذا الحديث الذي ذكرناه من جواز بياتهم وقتل النساء والصبيان في البيات ، هو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور . ومعنى (البيات ، ويبيتون) أن يغار عليهم بالليل بحيث لا يُعرف الرجل من المرأة والصبي . وأما (الذراري) فبتشديد الياء وحفيفها لغتان ، التشديد أفصح وأشهر ، والمراد بالذراري هنا النساء والصبيان . وفي هذا الحديث : دليل لجواز البيات ، وجواز الإغارة على من بلغتهم الدعوة من غير إعلامهم بذلك . وفيه : أن أولاد الكفار حكمهم في الدنيا حكم آبائهم ، وأما في الآخرة ففيهم إذا ماتوا قبل البلوغ ثلاثة مذاهب : الصحيح : أنهم في الجنة . والثاني : في النار . والثالث : لا يجزم فيهم بشيء . والله أعلم .]]

.. مهما بلغت الكلمات المعسولة بطمأنة الآخرين ((من قِبَل المطبّلين والمزّمّرين للدولة التاريخيّة التي يسمّونها دولة دينيّة ، والدّين الحقّ منها براء)) فهل ستكون هناك طمأنينة يمكنها أن تدخل نفوس أبناء المجتمع ، مع الإيمان الكامل للمطبّلين والمزّمّرين بأنّ مثل هذه النصوص هي نصوصٌ مقدّسة ؟!!! ..

.. أيُّ طمأنينة يمكنها أن تدخل نفوس الآخرين من أبناء المجتمع تجاه المطبّلين والمزّمّرين للدولة التاريخيّة التي يسمّونها بالدولة الدّينيّة ، مع إيمان هؤلاء المطبّلين والمزّمّرين بالأحاديث التالية ..

مسلم (٤٩٧١) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ حَدَّثَنَا شَدَّادُ أَبُو طَلْحَةَ الرَّاسِبِيُّ عَنْ غَيْلَانَ بْنِ حَرِيرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِذُنُوبٍ أَمْثَالِ الْجِبَالِ فَيَغْفِرُهَا

اللَّهُ لَهُمْ وَيَضَعُهَا عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَىٰ فِيمَا أَحْسَبُ أَنَا قَالَ أَبُو رَوْحٍ لَأُذْرِي مِمَّنْ الشُّكُّ قَالَ أَبُو بُرْدَةَ فَحَدَّثْتُ بِهِ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ أَبُوكَ حَدَّثَكَ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْتُ نَعَمْ

مسلم (٤٩٦٩) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَىٰ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَىٰ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ دَفَعَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَىٰ كُلِّ مُسْلِمٍ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا فَيَقُولُ هَذَا فِكَأَنَّكَ مِنَ النَّارِ

مسلم (٤٩٧٠) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ عَوْنًا وَسَعِيدَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا شَهِدَا أَبَا بُرْدَةَ يُحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَمُوتُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ إِلَّا أَدْخَلَ اللَّهُ مَكَانَهُ النَّارَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا قَالَ فَاسْتَحْلَفَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَحَلَفَ لَهُ قَالَ فَلَمْ يُحَدِّثْنِي سَعِيدٌ أَنَّهُ اسْتَحْلَفَهُ وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيَّ عَوْنٌ قَوْلَهُ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ عَفَّانَ وَقَالَ عَوْنُ بْنُ عُتْبَةَ

.. هذا ما تحمله هذه الروايات المكذوبة بالنسبة لأهل الكتاب كنظرة عقديّة .. أمّا كتعامل في ساحة الدّنيا ضمن إطار التفاعل في ساحة وطن واحد ، فالرواية المكذوبة التالية تختزل حقيقة مراد المعتقدين بصحّتها من المطبّلين والمزمرّين للدولة التاريخيّة (التي يسمونها دولة دينيّة) وذلك في تعاملهم مع أبناء مجتمعهم من أهل الكتاب ..

مسلم (٤٠٣٠) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا..... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَبْدُءُوا
الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ
.....

هذا هو الأمر (عند المطبّلين والمزمرّين) بالنسبة لأهل الكتاب ، على الرّغم من أنّ
الله تعالى يأمرنا في كتابه الكريم بأن نعاملهم وفق مبدأ ﴿ وَلَا تُجَدِّدُوا أَهْلَ الْكِتَابِ
إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت : ٤٦] .. فكيف إذاً يكون الأمر (عندهم)
بالنسبة لغير المسلمين من الديانات الأخرى ؟!!!!!! ..

.. أيّ مجتمعٍ مستقرٍّ يمكننا أن نتخيّله حينما يُوضَع مضمون هذه الروايات في دستور
الدولة التاريخيّة وتشريعاتها التي يطبّل لها المطبّلون ويزمّر لها المزّمرون ، وذلك تحت اسم
الدولة الدنيّة التي مادّها من هكذا روايات ، ومسبوكة بقوالبهم المذهبيّة والطائفيّة التي
صُنعت أصلاً من خلافات سياسيّة حوّلت مع الزمن إلى دين ؟!!!!!! ..
.. أيّ طمأنينة يمكننا أن نتوقّعها من الآخرين إذا كان المطبّلون والمزّمرون يعتقدون
بدخول الآخرين من أبناء دينهم في جهنم ، بناء على الحديث التالي ..

ابن ماجة (٣٩٨٣) حسب ترقيم العالمة :

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ
بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى
إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا
وَاحِدَةً وَهِيَ الْجَمَاعَةُ

أحمد (١١٧٦٣) حسب ترقيم العالمة :

حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الْمَاجِشُونَ عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ الشُّمَيْرِيِّ عَنْ
أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ افْتَرَقَتْ
عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَأَنْتُمْ تَفْتَرِقُونَ عَلَيَّ مِثْلَهَا كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا فِرْقَةً

.. لأنهم يعتقدون بصحة مثل هذه الروايات التي ما أنزل الله تعالى بها من سلطان ،

لأجل ذلك غرقوا في عصبياتهم المذهبية والطائفية ، ولأجل ذلك يحاربون الدولة المدنية
الديمقراطية الحرة ..

مركز الذِّكْر

لِلدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

موقع :

الكاتب والمفكر الإسلامي

المهندس عدنان الرفاعي

www.thekr.net

adnan@thekr.net

دول التاريخ في ميزان القرآن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ

.. السياسة هي فنُّ الممكن في التعامل مع الواقع ، عبر ترجمة فكر وأيديولوجيا على أرض هذا الواقع ... ولما كانت الرؤى مختلفة بين البشر فإنه لفكر واحد (تؤمن به مجموعة من البشر) تكون بين أيدينا سياسات مختلفة ، حسب ثقافتهم وطرق تفاعلهم المختلفة في الحياة ..

.. لذلك نرى كيف أنَّ القوميّين اختلفوا حينما وصلوا إلى الحكم ، بل كانوا (في الكثير من الحالات) ألدَّ الأعداء على بعضهم .. وكذلك اختلف الشيوعيون فيما بينهم حينما وصلوا إلى الحكم ، كلُّ منهم كان يتاجر بالآم الكادحين لحساب مشروعه السلطوي .. وكذلك اختلف الإسلاميون حينما وصلوا إلى الحكم ، كلُّ منهم كان يتاجر بالإسلام كشعار من أجل غايات سياسيّة سلطويّة ، ومن كان منهم مُضلاًّ ويعتقد جازماً أنَّه بدعوته لإقامته دولته التاريخيّة التي يزجر لها إنّما يدعو للدولة الإسلاميّة التي تجسّد منهج الله تعالى في الأرض ، فمشكلته مركّبة ، تجمع بين الجهل في الدّين والجهل السياسي ..

.. لقد حدث كلُّ ذلك بين منتمين إلى إطار عقدي واحد (سواء القوميّون أم الشيوعيون أم الإسلاميون أم غيرهم) ولكنَّ المشكلة تأخذ أبعاداً أخرى حينما

دول التاريخ في ميزان القرآن (الدولة الحرّة مطلب قرآني) ١١٦

يكونون مختلفين عقدياً ((على سعد : الدّين والمذهب والطائفة والقوميّة والعرق وغير ذلك)) ، وحينما يكونون مختلفين على جزئيات المنهج الذي يدعون إليه ، حين ذلك سنكون أمام سياسات متناقضة في العن تدور من النقيض إلى نقيضه ..

.. هذه الحقيقة ندرکها بشكلٍ جليّ حينما نلقي الضوء على الاختلافات المذهبيّة والطائفيّة بين الداعين إلى دولة دينيّة ، وحينما نلقي الضوء على الاختلافات والتناقضات في الجزئيات الفقهية داخل المذهب الواحد .. فهذه الاختلافات بينهم ستنتقل إلى الدولة وسياساتها ، وبدل أن تكون دولةً دينيّة كما يدعون ستكون دولة المتناقضات المذهبيّة والفقهية والفكرية والثقافية ، وبالتالي ستعود بالجمتمع إلى ما قبل عصور تشكّل تلك المذاهب والطوائف ..

.. نقول للداعين إلى دولة دينيّة وفق معايير تاريخيّة مبنية من تصوّرات بعض السابقين ، نقول لهم : ما تدعون إليه هو دولة تاريخيّة مُفصّلة وفق رؤى متناقضة ، ومبنية - في الكثير من جوانبها - على روايات تاريخيّة ما أنزل الله تعالى بها من سلطان ، ومبنية على مفاهيم بعض السابقين لتلك الروايات التي ما أنزل الله تعالى بها من سلطان ، والسابقون ذاهموا اختلفوا في كلّ الجزئيات الفقهية التي تريدون بناء دولتكم عليها ... وبناءً على دعوتكم هذه ستدخلون أنتم في متاهات المتناقضات ، دحولاً تتيهون فيه لدرجة تختلفون فيها فيما بينكم أكثر حتى من اختلافكم مع الآخرين الداعين لإقامة هذه الدولة وفق معايير أخرى ..

.. في كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) يتمّ تصوير معظم الأحكام من منظارٍ عامٍّ تُترك فيه الجزئيات مفتوحة للتدبّر وفق الأعماق الحضاريّة في كلّ زمانٍ ومكان ... وتمّ تبيان بعض الأحكام بشكلٍ مفصّل ، مثل قطع يد السارق ، وجلد الزاني ، وأحكام المواريث ، وذلك لصون حقوق الناس الماديّة والحفاظ على أعراضهم ..

.. ولكن .. حتى هذه الأحكام المعدودة التي بيّنها كتاب الله تعالى ، اختلفوا فيها اختلافاً شاسعاً ، لدرجة لا يمكننا فيها الوقوف على إجماع حقيقيٍّ مبرهنٍ من كتاب الله تعالى على أيّ جزئيةٍ من جزئيات هذه الأحكام ... الإجماع الذي يطّبلون ويزمّرون له ليس أكثر من خطابات موجّهة للعوام ، من أجل تجميعهم في خنادق العصبيّات المذهبيّة والطائفيّة ، لمحاربة الحرّيّات التي لا تختلف مع ما أتى به كتاب الله تعالى ..

وللوقوف على شيءٍ من ذلك ، لنأخذ مسألة هامّة هي عقوبة السارق ، فهذه المسألة هي من المسائل المحدودة التي ذكرها كتاب الله تعالى ، وهي في الوقت ذاته تتعلّق بقوانين أيّ دولة ، ففي أيّ مجتمع تحدث سرقات ، ولا بدّ من وضع تشريعات تشمل الجزاء الذي تفرضه الدولة على مرتكبي هذه السرقات .. فالعقوبة المترتبة على هذه الجناية تتعلّق بأحكام كتاب الله تعالى من جهة ، ولا بدّ لها من تشريعات في قوانين الدولة من جهةٍ أُخرى .. ولإيضاح أحكام هذه المسألة أقتبس النصّ التالي من كتابي : النظرية الثالثة (الحق المطلق) ، تحت عنوان : منهج البحث القرآني :

أحكام عقوبة السارق والسارقة وردت في آية من كتاب الله تعالى ..

﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ**

حَكِيمٌ [المائدة : ٣٨]

وعلى الرّغم من ورود هذا الحكم واضحاً جليّاً في كتاب الله تعالى ، فقد اختلف جمهور العلماء فيه .. لقد ذهب جمهور العلماء إلى وضع شروط القطع ، فقالوا : القطع لا يجب إلاّ عند شرطين : قدر النصاب ، وأن تكون السرقة من الحرز .. وقال آخرون (مثل ابن عباس وابن الزبير والحسن البصري) : القدر غير معتبر ، فالقطع واجب في سرقة القليل والكثير ، والحرز أيضاً غير معتبر ، وتمسّكوا بعموم هذه الآية الكريمة ..

.. والذين قالوا بوجوب شرط قدر النصاب ، اختلفوا في قدر هذا النصاب ، فقال الشافعي [نقلاً عن تفسير الفخر الرازي] : يجب القطع في ربع دينار ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز القطع إلا في عشرة دراهم مضروبة ، وقال مالك وأحمد وإسحق : إنه مقدّر بثلاثة دراهم ، أو ربع دينار ، وقال ابن أبي ليلى : إنه مقدّر بخمسة دراهم ، وكل واحدٍ من هؤلاء المجتهدين يطعن في الخبر الذي يرويه الآخر .. واختلفوا أيضاً ، هل يُجمع بين القطع والغرم ، قال الشافعي : أغرم السارق ما سرق ، وقال أبو حنيفة والثوري وأحمد وإسحق : لا يجمع بين القطع والغرم ، فإن غرم فلا قطع ، وإن قطع فلا غرم ، وقال مالك : يقطع بكلّ حال ، وأمّا الغرم فيلزمه إن كان غنياً ، ولا يلزمه إن كان فقيراً .. وأباح بعضهم إيقاف هذا الحكم في ظروفٍ محدّدة .. كما فعل عمر بن الخطّاب ..

وكلّ ذلك (نعني هذه الاختلافات التي ترقى أحياناً إلى درجة التناقض كما نرى) تناقله الأئمة وكأنّه نصوصٌ قرآنيّة لا يجوز تجاوزها ، دون أيّ تفعيلٍ للعقل في تدبّر كلمات الآية الوحيدة في كتاب الله تعالى ، التي تحمل حكم قطع أيدي السارق والسارقة ..

لننظر في الصياغة اللغويّة لهذه الآية الكريمة :

[١] - هذه الآية الكريمة جملة ، فلا يُذكر بظاهر صياغتها اللغويّة القدر المسروق الذي يبدأ عنده القطع ، ولا يُذكر فيها أيّ اليدين تُقطَع ، هل اليمنى أم اليسرى ، ولا يُحدّد فيها مقدار ما يُقطَع من اليد ، هل إلى الأصابع ، أم إلى الكف ، أم إلى الساعدين ، أم إلى المرفقين ، أم إلى المنكبين .. فقله تعالى ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ هو قولٌ مُجملٌ يحمل كلّ الاحتمالات التي تدور داخل إطار الصياغة اللغويّة لهذه العبارة القرآنيّة ..

[٢] - العبارة القرآنية ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ لا يمكن أن تُحصر دلالاتها بالقطع الحسيّ دون غيره ، فذلك سيؤدّي إلى قطع الأيدي من المنكبين ، فقله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة : ٦] ، يؤكّد أنّ الأيدي تمتدّ إلى ما بعد المرافق ، فالله تعالى يريد منّا أن نغسل أيدينا إلى المرافق ، أي أن نغسل جزءاً من أيدينا ، الذي هو إلى المرافق ..

وفي المسألة التي بين أيدينا ، نرى أنّ النصّ هو ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، فالله تعالى لم يقل (فاقطعوا يديهما إلى كذا) ... إذا العبارة القرآنية ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ، تحمل دلالات أوسع ممّا تمّت قراءته منها خلال التاريخ ..

[٣] - العبارة القرآنية ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ نراها بصيغة مُثنى الجمع ، فكلمة (أيدي) فيها تُبيّن لنا الجمع ، والضمير (هما) بيّن لنا المثنى ، فالله تعالى لم يقل (فاقطعوا يديهما) بصيغة المثنى فقط ، أو (فاقطعوا أيديهم) بصيغة الجمع فقط ، إنّما يقول جلّ وعلا ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ .. وفي هذا دليلٌ آخر على ضرورة تدبّر ما تحمله هذه العبارة من دلالات ..

[٤] - العبارة القرآنية ﴿ جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا ﴾ ضمن إطار السياق ﴿ فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا ﴾ تبيّن التوافق بين درجة عقوبة القطع من جهة ، وبين درجة السرقة والطريقة التي تمّت بها من جهةٍ أُخرى ، فالقطع يجب أن يكون جزاءً موافقاً للسرقة ، أي يجب أن تميّز في عقوبة القطع بين سرقة وسرقة ، فليس من المعقول أنّ من سرق الحدّ الأدنى من القدر الموجب للقطع تتساوى عقوبته مع من سرق المبالغ الطائلة

.. إذّا .. لا بدّ من الوقوف عند دلالات هذه الآية الكريمة ، وفق منهج البحث القرآني
﴿ ءَأَمْنَا بِهِ كُلُّ ﴾ ..

الصيغة الاسميّة ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ كاسم فاعل معرّف بأل التعريف ، له دلالاته في كتاب الله تعالى .. فالذي يجب إقامة الحدّ عليه هو من لبسته هذه الصفة ، ولا يوجد أدنى شكّ ببراءته منها ، حتى لا يقع الظلم ..

وكلمة ﴿ فَأَقْطَعُوا ﴾ هي من مشتقات الجذر اللغوي (ق ، ط ، ع) ، ودلالات هذا الجذر اللغوي تعني الفصل ، وهذا يكون ما بين الحالة الماديّة والمعنويّة حسب السياق القرآني المحيط. بمشتقّ من مشتقاتها .. فهناك القطع الحسيّ الماديّ : ﴿ إِنَّمَا جَزَأُا الَّذِينَ سَحَابُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِّنَ الْأَرْضِ ﴾ [المائدة : ٣٣] ، وهناك القطع بمعنى الجرح ﴿ فَأَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكًا وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ آخُزْجِ عَلَيْنَّ ط فَمَا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف : ٣١] ، وهناك القطع بمعنى الفصل المعنوي والتجزئة للمسألة التي يُراد تقطيعها ﴿ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ط كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [المؤمنون : ٥٣] .. كلُّ هذه المعاني تستمدّ دلالاتها من إطار المعنى الذي يحمله الجذر (ق ، ط ، ع) في كتاب الله تعالى ، وهذا المعنى المجرد هو ذاته لجميع هذه الحالات ، ولكنّ الفارق بين حالةٍ وأخرى يعود إلى السياق القرآني المحيط بالمشتقّ المتفرّع عن هذا الجذر اللغوي ..

.. وكلمة ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ في الصورة القرآنية ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا

أَيْدِيَهُمَا﴾ ، لا يمكن حصر دلالاتها بمجرد اليد الحسيّة المعروفة ، فهذه الكلمة المشتقة من الجذر (ي ، د ، ي) تعني وسيلة القوة والسيطرة وآلية الحركة ، فإن كانت وفق سياق قرآنيّ يتحدّث عن مسائل ماديّة تتعلّق بالجسد ، فهي حين ذلك تعني اليد الحسيّة المعروفة ..

﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى

الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة : ٦]

.. وإن كانت ضمن سياقٍ يتحدّث عن الأمور المعنويّة التي تقف خلف الأمور

الماديّة ، فهي تعني وسائل القوة والسيطرة ..

﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِمْ عِلْمًا﴾ [طه : ١١١٠]

﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴿٤٦﴾ إِنَّا

أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴿٤٧﴾ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ [

ص : ٤٥ - ٤٧]

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح :

[١٠]

.. إذا .. في ورود كلمة ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ بهذه الصيغة ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ

فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ دليلٌ على احتواء هذه العبارة القرآنية على جميع المعاني المتعدّدة لليد

، من المعنى الحسيّ وصولاً إلى المعنى المعنوي ، فالمطلوب هو قطع أيدي السارق ،

وأيدي السارقة ، وما يُحدّد ماهيّة القطع ، ودرجته ، هو أن يكون جزاءً موافقاً للسرقة

الحاصلة ، ولماهيّة حدوثها ﴿جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا﴾ .. وكلُّ ذلك تركه الله تعالى مفتوحاً

دول التاريخ في ميزان القرآن (الدولة الحرّة مطلب قرآني) ١٢٢

ليحدّد القاضي في كلّ زمانٍ ومكان حقيقة تطبيق هذا الحكم ، بناءً على دلالات هذه العبارة القرآنيّة الواسعة كما رأينا ، وبناءً على المعطيات الماديّة والحضاريّة وخصوصيّات المجتمعات في كلّ زمانٍ ومكان ..

.. فقدر المبلغ المسروق ، وطريقة السرقة ، وعلاقة السارق بالمسروق ، وكلّ الظروف المحيطة بهذه المسألة ، تُحدّد ماهيّة العقوبة ، هل ترقى إلى القطع الحسيّ ، وإن كانت ترقى إلى ذلك من أيّ نقطة يتمّ القطع ، أم أنّ الجزاء يكون بكفّ يد السارق وتجريده من وسائل سيطرته (أيديه) على الأمور ، أم أنّها تشمل الحالتين ، أم أنّ قطع يد السارق - في بعض الحالات - يكون بتأمين عمل شريف له يكفيه الحاجة للسرقة ، أم كلّ ذلك يتحدّد من خلال دراسة حالة السرقة في الزمان والمكان والظروف التي حصلت فيها ، ومن خلال تفعيل العقل في استنباط أحكام هذه المسألة من الدلالات التي يحملها كتابُ الله تعالى بكليّته ..

إذاً .. دلالات هذه العبارة القرآنيّة أكبر بكثير ممّا تقوله تفاسيرنا الموروثة ، وما اختلف فيه الفقهاء كما رأينا في تحديد قدر السرقة التي يتمّ عندها القطع الحسيّ ، وما اختلفوا فيه من تحديد مكان القطع ، وهل يُجمَع القطع مع التغريم أم لا ، كلّ ذلك مردّه عدم الوقوف عند دلالات هذه العبارة القرآنيّة ، وفرض بعض الروايات التاريخيّة على دلالتهما ..

إنّ الفقه الإسلاميّ الحقّ ، الذي يُستنبط من كتاب الله تعالى ، لا تختلف فيه الأمة ، لأنّه يأتي عبر تفعيل العقل - في كلّ زمانٍ ومكان - في استنباط دلالات آيات كتاب الله تعالى .. ومن هذا المنظار نقول : لماذا لا يكون إيقاف عمر بن الخطّاب لحكم قطع يد السارق [إن صحّت الرواية] نتيجة إدراكه لدلالات هذه الآية الكريمة ، التي تحمل - كما رأينا - مساحةً أوسع من العقوبة ، ليست محصورة بالقطع الحسيّ .. فعمر بن الخطّاب وغيره من البشر لا يملكون حقّ إيقاف أحكام كتاب الله تعالى ..

.. إذا كان النصّ القرآني الصريح بقطع يد السارق قد اختلف الفقهاء في جزئياته ، ولم يقفوا وقوفاً حقيقياً على جوهر صياغته اللغوية ، كما رأينا ، فكيف إذا يتمّ التطويل والتزمير لأحكام دولة يطلقون عليها اسم الدولة الإسلامية ، في الوقت الذي يعلمون فيه علم اليقين أنّه لا يُوجد إجماع حقيقي مرهن من كتاب الله تعالى على أيّ جزئية من جزئيات الأحكام التي يخطبون بها ليل نهار فوق رؤوس العوام ؟!!! ..

.. على أيّ جزئية من هذه الجزئيات التي اختلفوا فيها سيتم إنشاء أحكام الدولة التي يطبلون ويزمرون لها ؟!!! ، وكم نموذج للدولة الإسلامية يمكننا أن نعتمد بناء على اختلافات لا يحيط بها المختصّون ذاتهم ؟!!!!!! .. أليسوا بدعوتهم هذه يدعون لنقل الخلافات المذهبية والطائفية والفقهيّة إلى الدولة التي يدعون إليها ، لتدخل الأمة بعد ذلك في صراعات تعيدها حضارياً وفكرياً إلى مرحلة ما قبل نشوء هذه الخلافات المذهبية والطائفية والفقهيّة ؟ ..

.. قد يستغرب بعض الإخوة كلامنا هذا ، وقد يسمعون لقول المطبلين والمزمّرين بأنّ شرح هذه القضية موجود في الروايات .. وهنا نقول : لو كان الأمر مشروحاً وياجماع في الروايات ، فلماذا نرى ما نراه في هذه المسألة ((وفي كلّ مسألة من مسائل الفقه)) من اختلافات ترتقي إلى درجة التناقض ؟!!!!!! ..

.. وللوقوف على مزيد من اختلافهم في هذه المسألة ، أعرض النصّ التالي من كتابي : **محطّات في سبيل الحكمة** ، فيما يخصّ مسألة قطع يد السارق :

.. لننظر في الحديث التالي :

البخاري (٦٣٠١) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعْنُ اللَّهِ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَعُ يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَعُ يَدُهُ

مسلم (٣١٩٥) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ كُلُّهُمْ عَنْ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِنْهُ غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ إِنْ سَرَقَ حَبْلًا وَإِنْ سَرَقَ بَيْضَةً

.. كيف لا يكون أخذ الأموال عبر النهب والاختلاس والخيانة ليس من السرقة

!!!? .. أليس أخذ الأموال من الناس اختلاساً وسلباً وخيانة ، وححد هذه الأموال وعدم إعادتها لهم ، أليس هو سرقة بكل المقاييس !!!? .. لننظر في الحديث التالي ..

الترمذي (١٣٦٨) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُنْتَهَبٍ وَلَا مُخْتَلَسٍ قَطْعٌ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَدْ رَوَاهُ مُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ وَمُغِيرَةَ بْنِ مُسْلِمٍ هُوَ بَصْرِيُّ أَخُو عَبْدِ الْعَزِيزِ الْقَسَمَلِيِّ كَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ

.. ولننظر في النصين التاليين المقتطعين من تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي

فيما يخص هذا الحديث :

]] قال النووي في شرح مسلم : قال القاضي عياض : شرع الله تعالى

إيجاب القطع على السارق ولم يجعل ذلك في غيرها كالاختلاس والانتهاج والغصب ،

لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة ، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستغاثة إلى

ولاية الأمور وتسهيل إقامة البينة عليه بخلافها ، فيعظم أمرها ، واشتدت عقوبتها

ليكون أبلغ في الزجر عنها انتهى]]

]] قال الشوكاني في النيل : قد ذهب إلى أنه لا يقطع المختلس والمنتهب والخائن العترة والشافعية والحنفية ، وذهب أحمد وإسحاق وزفر والخوارج إلى أنه يقطع ، وذلك لعدم اعتبارهم الحرز انتهى . قلت : والراجح هو قول الشافعية والحنفية . لأحاديث الباب وهي مجموعها صالحة للاحتجاج .]]

.. وحتى لو سلمنا لقولهم الموضوع على النبي ﷺ بأنه لا يقطع على المنتهب والمختلس والخائن ، فكيف بنا أن نفهم - بناء على ذلك - الأحاديث التالية ..

مسند أحمد (٢٤١٣٤) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عُرْوَةَ عَنَ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَتْ امْرَأَةً مَخْرُومِيَّةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَطْعِ يَدَيْهَا فَآتَى أَهْلَهَا أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَكَلَّمُوهُ فَكَلَّمَ أُسَامَةَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أُسَامَةُ لَا أَرَاكَ تُكَلِّمُنِي فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطِيبًا فَقَالَ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَقَطَعْتُ يَدَيْهَا فَقَطَعَ يَدَ الْمَخْرُومِيَّةِ

النسائي (٤٨٠٥) حسب ترقيم العالمية :

أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَتْ امْرَأَةً مَخْرُومِيَّةً تَسْتَعِيرُ مَتَاعًا عَلَى أَلْسِنَةِ جَارَاتِهَا وَتَجْحَدُهُ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَطْعِ يَدَيْهَا

سنن أبي داود (٣٨٢١) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارِسٍ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ قَالَ حَدَّثَنِي يُوسُفُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ كَانَ عُرْوَةُ يُحَدِّثُ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ اسْتَعَارَتْ امْرَأَةٌ تَعْنِي

حَلِيًّا عَلَى أَلْسِنَةِ أَنَاسٍ يُعْرَفُونَ وَلَا تُعْرَفُ هِيَ فَبَاعَتْهُ فَأَخَذَتْ فَأُتِيَ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ بِقَطْعِ يَدِهَا وَهِيَ الَّتِي شَفَعَ فِيهَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَقَالَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا قَالَ حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عُرْوَةَ عَنِ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَتْ امْرَأَةً مَخْزُومِيَّةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَطْعِ يَدِهَا وَقَصَّ نَحْوَ حَدِيثِ قُتَيْبَةَ عَنِ اللَّيْثِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ زَادَ فَقَطَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهَا

أحمد (٦٠٩٤) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ كَانَتْ مَخْزُومِيَّةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَطْعِ يَدِهَا

.. نصوص صريحة وبيّنة بأن سبب قطع يد هذه المرأة هو أنها كانت تستعير المتاع وتجحده ، وكل ذلك لا يخرج عن مفاهيم الاختلاس والنهب والخيانة .. فكيف يكون لا قطع على المنتهب والمختلس والخائن في الوقت الذي تُقطع فيه يد هذه المرأة نتيجة جحودها للمتاع الذي كانت تستعيره؟! .. ولننظر في الحديث التالي ..

مسلم (٣١٩٧) حسب ترقيم العالمية :

و حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الَّتِي سَرَقَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ فَقَالُوا مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا وَمَنْ يَجْتَرِي عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حَبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأُتِيَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَلَّمَهُ فِيهَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَالَ لَهُ أُسَامَةُ اسْتَغْفِرْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَلَمَّا كَانَ الْعَشِيُّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَسَلَّمَ فَأَخْتَبَ فَأَتَنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ أَمَا بَعْدُ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرْكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا ثُمَّ أَمَرَ بِنْتُكَ الْمَرْأَةَ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَطَعْتُ يَدَهَا قَالَ يُونُسُ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ قَالَ عُرْوَةُ قَالَتْ عَائِشَةُ فَحَسُنْتَ تَوْبَتُهَا بَعْدَ وَتَزَوَّجَتْ وَكَانَتْ تَأْتِينِي بَعْدَ ذَلِكَ فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَتْ امْرَأَةً مَخْزُومِيَّةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُقَطَعَ يَدُهَا فَأَتَى أَهْلُهَا أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَكَلَّمُوهُ فَكَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَيُونُسَ

.. ولننظر في النص التالي المقتطع من كتاب صحيح مسلم بشرح النووي فيما يخص هذا الحديث ، لنرى كيف يتم الالتفاف على الدلالات الواضحة لصياغة هذه الروايات :

[[قوله : (كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها فأتى أهلها أسامة فكلموه) الحديث ، قال العلماء : المراد أنها قطعت بالسرقة ، وإنما ذكرت العاربية تعريفاً لها ووصفاً لها ، لا أنها سبب القطع . وقد ذكر مسلم هذا الحديث في سائر الطرق المصرحة بأنها سرقت وقطعت بسبب السرقة ، فيتعين حمل هذه الرواية على ذلك جمعاً بين الروايات ، فإنها قضية واحدة ، مع أن جماعة من الأئمة قالوا : هذه الرواية شاذة : فإنها مخالفة لجماهير الروايات ، والشاذة لا يعمل بها]]

.. ولننظر في الرواية التالية ..

سنن أبي داود (٣٨٠٢) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ الْهَمْدَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ

بْنُ سَعِيدِ الثَّقَفِيِّ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا وَمَنْ يَجْتَرِي إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حَبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أُسَامَةُ أَتَشْفَعُ فِي حَدِّ مَنْ حُدِّدَ اللَّهُ ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ فَقَالَ إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ وَآيِمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَتْ امْرَأَةً مَخْزُومِيَّةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَطْعِ يَدِهَا وَقَصَّ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ قَالَ فَقَطَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ وَقَالَ فِيهِ كَمَا قَالَ اللَّيْثُ إِنَّ امْرَأَةً سَرَقَتْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ وَرَوَاهُ اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِإِسْنَادِهِ فَقَالَ اسْتَعَارَتْ امْرَأَةً وَرَوَى مَسْعُودُ بْنُ الْأَسْوَدِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَاهُ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ امْرَأَةً سَرَقَتْ فَعَادَتْ بِزَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

.. ولننظر في النص التالي المقتطع من كتاب عون المعبود شرح سنن أبي داود فيما

يخصُّ هذا الحديث :

]] ولا تنافي بين ذكر جحد العارية وبين السرقة ، فإن ذلك داخل في

اسم السرقة . فإن هؤلاء الذين قالوا : " أنها جحدت العارية وذكروا أن قطعها لهذا

السبب ، قالوا : " إنها سرقت " فأطلقوا على ذلك اسم السرقة . فثبت لغة أن فاعل

ذلك سارق ، وثبت شرعاً أن حده قطع اليد . وهذه الطريقة أولى من سلوك طريقة

القياس في اللغة : فيثبت كون الخائن سارقاً لغة ، قياساً على السارق ، ثم يثبت الحكم فيه [[..

.. إذا كان الخائن سارقاً لغةً ، فلماذا رأينا في رواياتٍ عديدةٍ أنّه لا قطعٍ عليه ؟!!!!!! .. وكيف بنا أن نفصل الدلالات اللغويّة للنصوص عن الأحكام المحمّولة بهذه النصوص عبر دلالات صياغتها اللغويّة ؟!!! .. ولننظر في الرواية التالية كيف أنّ القطع كان نتيجةً لاستعارة المتاع وجموده ..

النسائي (٤٨٠٤) حسب ترفيم العالمية :

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَتَانَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعِ بْنِ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً مَخْزُومِيَّةً كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ فَتَجْحَدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَطْعِ يَدِهَا

ولننظر في شرح سنن النسائي للسندي فيما يخصّ هذا الحديث :

[[قوله (تستعير المتاع) قيل ذكرت العارية تعريفاً لحاها الشنيعة لا لأنها سبب

القطع وسبب القطع إنما كان السرقة لا جحد العارية ، قال الجمهور لا قطع على من جحد العارية ، وقال أحمد وإسحق بالقطع ، قلت قول الراوي فأمر بالفاء ظاهر في قول أحمد وآب عن تأويل الجمهور وقد جاء في بعض الروايات ما هو كالصريح في ذلك وما جاء من لفظ السرقة في بعض الروايات فيحتمل التأويل والله تعالى أعلم]]

.. أليست العبارة [[كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ فَتَجْحَدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ بِقَطْعِ يَدِهَا]] واضحة جليّة في أنّ القطع كان بسبب أنّ هذه المرأة كانت [[تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ فَتَجْحَدُهُ]] ؟!!! .. أليست الفاء في بديّة العبارة [[فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَطْعِ يَدِهَا]] ، أليست دليلاً على أنّ القطع سببه هذا الجحود ؟!!! ..

.. ولننظر في النصّ التالي في موطأ مالك فيما يخصّ هذه المسألة ..

موطأ مالك :

قَالَ مَالِكٌ وَالْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي اعْتِرَافِ الْعَبِيدِ أَنَّهُ مَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ عَلَى نَفْسِهِ بِشَيْءٍ يَفْعُ الْحَدُّ فِيهِ أَوْ الْعُقُوبَةُ فِيهِ فِي حَسَدِهِ فَإِنَّ اعْتِرَافَهُ جَائِزٌ عَلَيْهِ وَلَا يُتَّهَمُ أَنْ يُوفَعَ عَلَى نَفْسِهِ هَذَا قَالَ مَالِكٌ وَأَمَّا مَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ بِأَمْرٍ يَكُونُ غُرْمًا عَلَى سَيِّدِهِ فَإِنَّ اعْتِرَافَهُ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى سَيِّدِهِ قَالَ مَالِكٌ لَيْسَ عَلَى الْأَجِيرِ وَلَا عَلَى الرَّجُلِ يَكُونَانِ مَعَ الْقَوْمِ يَخْدُمَانِهِمْ إِنْ سَرَقَاهُمْ قَطَعَ لَأَنَّ حَالَهُمَا لَيْسَتْ بِحَالِ السَّارِقِ وَإِنَّمَا حَالُهُمَا حَالُ الْخَائِنِ وَلَيْسَ عَلَى الْخَائِنِ قَطْعٌ قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَسْتَعِيرُ الْعَارِيَةَ فَيَجْحَدُهَا إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ قَطْعٌ وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ مَثَلُ رَجُلٍ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ فَجَحَدَهُ ذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيمَا جَحَدَهُ قَطْعٌ قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي السَّارِقِ يُوجَدُ فِي الْبَيْتِ قَدْ جَمَعَ الْمَتَاعَ وَلَمْ يَخْرُجْ بِهِ إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ قَطْعٌ وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ كَمَثَلِ رَجُلٍ وَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ خَمْرًا لِيَشْرَبَهَا فَلَمْ يَفْعَلْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ وَمَثَلُ ذَلِكَ رَجُلٌ جَلَسَ مِنْ امْرَأَةٍ مَجْلِسًا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُصِيبَهَا حَرَامًا فَلَمْ يَفْعَلْ وَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ مِنْهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَيْضًا فِي ذَلِكَ حَدٌّ قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخُلْسَةِ قَطْعٌ بَلَّغْ ثَمَنَهَا مَا يُقْطَعُ فِيهِ أَوْ لَمْ يَبْلُغْ

ولننظر في الحديث التالي كيف أن سبب قطع يد هذه المرأة هو أنها كانت تستعير الحلبي وأنها لم تتب ولم تعد ما أمسكته إلى أصحابه ..

النسائي (٤٨٠٧) حسب ترقيم العالمية :

أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْخَلِيلِ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَسْتَعِيرُ الْحُلْبِيَّ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَعَارَتْ مِنْ ذَلِكَ حُلِيًّا فَجَمَعَتْهُ ثُمَّ أَمْسَكَتْهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَتَتَّبِ هَذِهِ الْمَرْأَةُ وَتُؤَدِّي مَا عِنْدَهَا مِرَارًا فَلَمْ تَفْعَلْ فَأَمَرَ بِهَا فَقَطِعَتْ

.. متناقضات لا يجمع بينها جامع ، ومردٌ كلٌ هذا الوضع على الرسول ﷺ هو عدم التدبر الحقيقي لكتاب الله تعالى هذا في مسألة تُذكر صراحة في كتاب الله

تعالى ، وفي فهمهم لدلالات نص صريح تكفل الله تعالى بحفظه كنص ، فكيف إذاً يمكننا أن نتخيل الأمر في مسائل هي في أصلها خلافيّة ، ومبنية على روايات موضوعة ما أنزل الله تعالى بها من سلطان ؟!!!!!! ..

.. وهنا نسأل المطّبلين والمزمرين بإقامة دولة دينية على هذه المتناقضات الفقهيّة ، على أيّ جزئية من هذه الجزئيات المتناقضة ستضعون أحكام دولتكم ؟!!!! .. وكم من الاختلافات ستحكم توجّهكم هذا ؟ .. ألستم بذلك تدعون إلى دولة متناقضات فقهيّة وخلافات فكريّة لا تزيدنا إلاّ تشرذماً واختلافاً ؟ ..

.. ولننظر في الحكم الآخر الذي ذكره الله تعالى بصريح العبارة في كتابه الكريم ، وهو حكم جلد الزانية والزاني ، لحفظ أعراض الناس ، لنرى كيف أنّهم اختلفوا - أيضاً - في ذلك ، ووضعوا روايات ما أنزل الله تعالى بها من سلطان ، لتفصيل أحكام مسبقة الصنع أرادوا جعلها جزءاً من منهج الله تعالى ... وللوقوف على شيء من حقيقة الأمر أقتبس النصّ التالي من كتابي : النظرية السادسة (سلم الخلاص) ، تحت عنوان : خلاصنا على سلم الرسالة الخاتمة :

.. لقد تمّ التفاعل مع تطبيق حدود الزنا في كتاب الله تعالى ، من خلال ضبايئة اشتركت في خلقها مجموعة من المفاهيم المغلوطة ، كمسألة الناسخ والمنسوخ المزعومة ، وكمسألة تقديم بعض الروايات تفسيراً أخيراً لبعض آيات كتاب الله تعالى ..
.. زعموا أنّ الآية الكريمة التالية منسوخة ، بعد أن حصروا دلالاتها في إطار الزنا فقط ..

﴿ وَالَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنكُمْ ۖ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾

قالوا هذه الآية كانت تحمل حدّ الزنا ، ثمّ نسخها الله تعالى بالآية التي تليها مباشرة ، ثمّ نسخ الله تعالى الآية التي تليها بالجلد لغير المحصن ، وبالرجم للمحصن ... باختصارٍ شديد هذه الآية - حسب ما يؤدّي إليه زعمهم - فاقدة الصلاحيّة ، ولا فائدة منها الآن إلاّ للتلاوة والتبريك وللتفتّن بتطبيق أحكام التجويد عليها ..

وقد بيّنت في النظرية الثالثة (الحقّ المطلق) وفي كتاب : المعجزة الكبرى ، أن هذه الآية ليست منسوخة كما زعموا ، وأنّ الفاحشة فيها تعني ما دون الزنا ، وأنها لا تحمل حكماً لحدّ الفاحشة ، إنّما تحمل توجيهاً من الله تعالى للمؤمنين بحدّ حركة اللاتي يأتين الفاحشة في المجتمع حتى لا تشيع الفاحشة ، وبيّنت أنّ في الصورة القرآنيّة ﴿ فَإِنَّ

أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [النساء : ٢٥] دليلٌ على صحّة ما نذهب إليه .. فلو كانت الفاحشة المعنيّة هنا الزنا كما ذهبوا ، ولو كان حدّ الزنا للمحصن والمحصنة هو الرجم حتى الموت كما لبّس في روايات موضوعيّة نُسبت ظلماً إلى الرسول ﷺ ، لو كان الأمر كذلك ، لكانت عقوبة المعنّيات في هذه الصورة القرآنيّة :

(أ) - إمّا نصف (الرجم حتى الموت) ، فالمعنّيات بهذه العقوبة محصنات إحصان زواج .. ﴿ فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [النساء : ٢٥] ، وهذا لا يقبله عقلٌ ولا منطق ، لأنّ الموت لا يُنصف ..

(ب) - أو نصف الجلد ، أي خمسين جلدة ، وفي هذه الحالة يكون حكم الله تعالى في هذه المسألة قد جُزّي بين أصحاب الدّين الواحد ، وهذا ما لا نعهده في أحكام كتاب الله تعالى ، ولتنافى ذلك مع قوله تعالى ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ

مِنْهُمَا مِائَةٌ جَلْدَةً [النور : ٢] ، الذي يحمل حكماً عاماً لأيّ زانية أو زانٍ ، دون أيّ استثناء ودون أيّ تخصيص ..

.. ومما يؤكد أنّ مسألة الرجم أكذوبة ملفقة على منهج الله تعالى هو أحكام الذين يرمون أزواجهم في سورة النور ، فبالتأكيد زوجاتهم متزوجات منهم ، والله تعالى يقول **﴿ وَيَدْرُؤُاَ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾** [النور : ٨] ، فورود كلمة **﴿ الْعَذَابَ ﴾** بهذه الصياغة تنفي مسألة الرجم حتى الموت من أساسها ، فالمرأة المعنّية في هذه الصورة القرآنيّة هي امرأة متزوّجة بمعنى أنّها محصنة ، والله تعالى لم يقل ويدراً عنها الموت أو الرجم ، أو حتى الجزاء ككلمة مفتوحة تشمل كلّ الحالات ، إنّما يقول جلّ وعلا : **﴿ وَيَدْرُؤُاَ عَنْهَا الْعَذَابَ ﴾** ، فالجزاء المترتب عليها - في حال ثبوت ما تُرمى به - هو العذاب ، وليس الموت أو الرجم حتى الموت ..

.. ومسألة الرجم حدث فيها خلطٌ كبير نتيجة أخذ الروايات دون التدقيق بصحّتها وبتحديد فترة تطبيق الحكم الوارد فيها بالنسبة لتزول الآية الكريمة الحاملة لأحكام الزنا في سورة النور .. لننظر إلى الحديثين التاليين في صحيح بخاري ومسلم كيف يؤكّدان عدم التدقيق بالنسبة لكون الرجم قبل نزول حكم الجلد في سورة النور ، أم بعده ..

صحيح البخاري : حديث رقم (٦٣٣٥) حسب ترقيم العالمية ..

[حَدَّثَنَا سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى عَنِ الرَّجْمِ فَقَالَ رَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ أَقْبَلَ النُّورَ أَمْ بَعْدَهُ قَالَ لَا أَدْرِي]

صحيح مسلم : حديث رقم (٣٢١٤) حسب ترقيم العالمية ..

[وَحَدَّثَنَا قَالَ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى هَلْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ نَعَمْ قَالَ قُلْتُ بَعْدَ مَا أَنْزَلَتْ سُورَةُ النُّورِ أَمْ قَبْلَهَا قَالَ لَا أَدْرِي]

.. إنّ السؤال في هذين الحديثين : [فقلتُ أُقبَلُ النُّورِ أَمْ بَعْدَهُ قَالَ لَا أُدْرِي] ، [قلتُ بَعْدَ مَا أُنزِلَتْ سُورَةُ النُّورِ أَمْ قَبْلَهَا قَالَ لَا أُدْرِي] ، هو من أجل معرفة شرعية حكم الرجم ، هل فعله ﷺ ليفصل كليات النصّ القرآني ، أم مجازةً لأحكامٍ كانت سائدة ، وذلك انتظاراً لتزول النصّ القرآني ؟ ..

لقد بينت في كتاب (محطّات في سبيل الحكمة) وفي كتاب (الحقّ الذي لا يريدون) ، ببرهانٍ من كتاب الله تعالى ، ومن الروايات ذاتها ، أنّ النبيّ ﷺ كان يقوم ببعض الأعمال ليس بوحىٍ من السماء ، وذلك ريثما يتزل النصّ القرآني المناسب لهذه الأعمال ..

صحيح البخاري : حديث رقم (٥٤٦٢) حسب ترقيم العالمية ..

[حَدَّثَنَا قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ

فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ]

صحيح مسلم : حديث رقم (٤٣٠٧) حسب ترقيم العالمية ..

[حَدَّثَنَا وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ

فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ]

ولو عدنا إلى الروايات التي لفّقوها على السنّة الشريفة والسنّة منها براء ، لرأينا أنّ هذه الروايات الملقّقة يرفضها القرآن الكريم والعقل والمنطق وقواعد اللغة العربيّة ..

.. النصّ الموضوع الذي يحاولون جعله نصّاً قرآنياً : [الشيخ والشيخة إذا زنيا

فارجمواهما البتّة] ، هذا النصّ لا يمكن أن يكون نصّاً إلهياً ، لأنّه نصٌّ ركيكٌ لغوياً ،

يُحجّل من صياغته حتى من يملك الحدّ الأدنى من إدراك حقيقة اللغة العربيّة فكلّمة

[والشيخة] لا تُستعمل في لغة راقية ، فكيف إذاً ستستعمل في الصياغة المطلقة لكتاب

الله تعالى ... إنّ كلمة الشيخ تُستعمل للرجل والمرأة على حدّ سواء ، كما هو الحال في

دول التاريخ في ميزان القرآن (الدولة الحرّة مطلب قرآني) ١٣٥

كلمة (عجوز) ، نقول : رجل عجوز ، وامرأة عجوز ، هكذا بيّن لنا كتاب الله تعالى إذا ورود كلمة [والشيخة] في النصّ الملقّ يؤكّد أنّه موضوع ولم يسمع به ﷺ ..

ثمّ إنّ كلمة [الشيخ] في كتاب الله تعالى لا علاقة لها بالإحصان ، كما يريد زاعمو هذه الرواية الموضوعية ، فهذه الكلمة تعني مرحلة متقدّمة من العمر ..

﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾

[هود : ٧٢]

﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ

لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا ﴾ [غافر : ٦٧]

.. فكيف إذا يزعمون أنّ القول الموضوع [الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما

البيّنة] هو نصٌّ إلهيٌّ يصوّر عقوبة المحصن الزاني ؟!!!!!! .. كيف ؟!!!!!! ..

ثمّ كيف تكون هناك كلمتان هما [الشيخ والشيخة] كانتا من كتاب الله تعالى ثمّ

حذفنا ، ونحن نعلم أنّ مجموع ورود أيّ كلمة في كتاب الله تعالى هو سرٌّ عظيم يرتبط

بحكمة مطلقة تقتضي عدم إضافة كلمة إلى كتاب الله تعالى ، وتقتضي عدم حذف

كلمة من كتاب الله تعالى ، وتقتضي عدم تبديل كلمة بكلمة في كتاب الله تعالى

.. كيف ؟!!!!!! ..

.. إنّ مشتقات الجذر اللغوي (ش ، ي ، خ) في كتاب الله تعالى : [[شَيْخٌ]]

، [شَيْخًا] ، [شُيُوخًا] [[ترد (٤) مرّات ، وهذا يقابل عدد مرّات ورود

مشتقات الجذر اللغوي (ط ، ف ، ل) في كتاب الله تعالى : [﴿ اَلطِّفْلِ ﴾] ، ﴿ طِفْلاً ﴾ ، [﴿ اَلْأَطْفَالُ ﴾] والتي ترد أيضاً (٤) مرّات ..

.. ومّا يؤكّد أنّ هذا النصّ [الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة] موضوع ، هو ورود كلمة [إذا] فيه .. فكلمة [إذا] تحمل معنى حتميّة الوقوع ، وهذا ينافي الواقع ، فعلى الأقل كان من المفروض أن ترد كلمة [إن] دون كلمة [إذا] ، حيث كلمة [إن] تحمل إمكانية حدوث الأمر وإمكانية عدم حدوثه في الوقت ذاته ، وهذا يُناسب الحكم الذي يريدون فرضه على منهج الله تعالى ، بينما كلمة [إذا] في هذا النصّ فلا تتناسب إطلاقاً مع ما يريدوه واضعوا هذا الحديث ..

ثمّ كيف نفهم القول الموضوع على لسان عمر بن الخطّاب : [والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطّاب في كتاب الله تعالى لكتبتها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة فإنّنا قد قرأناها] .. فهل امتنع عمر بن الخطّاب عن كتابة هذا النصّ في كتاب الله تعالى خشيةً من الناس ، وأنّه لولا هذه الخشية لأضاف هذا النصّ إلى كتاب الله تعالى ؟!!!!!! .. هذا الكلام يُحمل على وجهين ، إمّا أنّ النصّ ليس من كتاب الله تعالى لا من قريب ولا من بعيد ، وعمر بن الخطّاب يعلم ذلك وبالتالي امتنع عن إضافته لكتاب الله تعالى بناء على ذلك .. وإمّا أنّ النصّ من كتاب الله تعالى ولكنّ عمر بن الخطّاب خشي الناس أكثر من خشيته لله تعالى ، فامتنع عن إضافته لكتاب الله تعالى خشيةً من الناس .. وكلّ ذلك كلامٌ مكذوبٌ من أساسه ، ولا يحمل لكتاب الله تعالى إلاّ الإساءة ... فقلوه تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر :

٩] ، صريحٌ وبيّنٌ ويُسقط هذه الروايات الموضوعّة من أساسها ..

.. فحتى الأحكام الواضحة الصريحة الجليّة المذكورة في نصوص كتاب الله تعالى لمسألتي الزنا والفاحشة ، تمّ الاختلاف فيها ، وتمّ القفز على الكثير من جوانبها الواضحة وضوح الشمس وسط النهار ، وتمّ (في الالتفاف على دالاتها) تليفق روايات ينقضها كتاب الله تعالى جملةً وتفصيلاً ... فكيف إذاً يمكن الانطلاق من هذه الاختلافات والتناقضات والتلفيق التي ما أنزل الله تعالى بها من سلطان ، إلى صياغة أحكام ودساتير لدولة تاريخيّة ، يُزعم أنّها تجسّد عين ما يريد الله تعالى في منهجه الكريم ؟!!!!!! .. كيف ؟!!!!!! ..

وهنا نعود فنسأل المطّبلين والمزمرّين بالدولة الدنيّة التي لا علاقة لها بدين الله تعالى ، كيف ستجتمعون أنتم على صيغة لأحكام دولتكم من بين هذه المتناقضات التي لا يخلو منها حكمٌ فقهيٌّ واحد ؟!!!! .. إنّ ما تدعون إليه هو دولة المتناقضات الفقهيّة ، ودولة لا تنتج إلاً مزيداً من التشرذم والتشظّي والاختلاف بين أبنائها ..

.. لتبيان هذه الحقائق ، لنقف عند جزئيّة واحدة من جزئيّات مسألة الطلاق ، لنرى اختلافاً شاسعاً في ذلك ، ولنرى اختلافاً في ذات الجزئيّة بنسبة (١٨٠) درجة ، والأهم من ذلك أنّه تمّ في هذه الجزئيّة ترجيح الروايات المخالفة لكتاب الله تعالى على دلالات كتاب الله تعالى .. ولتبيان هذه الحقيقة أعرض النصّ التالي من كتابي : **محطّات في سبيل الحكمة :**

.. لننظر في الحديث التالي ..

مسلم (٢٦٨٩) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ قَالَ إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَسُنَّتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ

عُمَرَ طَلَّقَ الثَّلَاثَ وَاحِدَةً فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ

.. ألم يذهب الشافعي ، ومالك ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، ومعظم جماهير العلماء من السلف والخلف ، إلى أن من قال لامرأته في مجلس واحد : أنت طالق ، ثلاثاً ، يقع بذلك الطلاق ثلاث طلاقات ، جرياً وراء ما يُنسب في هذه الرواية لعمر بأنه أمضى ذلك !!!؟ ..

.. لننظر في شرح هذا الحديث في كتاب صحيح مسلم بشرح النووي ، لنرى كيف يتم الاختلاف بناء على هذه الروايات ، وكيف يتم ترجيح القول والقييل على دلالات كتاب الله تعالى الواضحة وضوح الشمس وسط النهار ، فالعبارة القرآنية ﴿ **أَطْلَقُ مَرَّتَانِ ط** ﴾ [البقرة : ٢٢٩] ، هي خارج كل هذه الاختلافات ، ولا نرى أنها تُؤخذ بعين الاعتبار في أي رأي من هذه الآراء المتناقضة :

[] قوله : (عن ابن عباس قال : كان طلاق الثلاث في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم) . وفي رواية عن أبي الصهباء (أنه قال لابن عباس أتعلم إنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثاً من إمارة عمر ؟ فقال ابن عباس نعم) . وفي رواية (أن أبا الصهباء قال لابن عباس : هات من هناتك ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر واحدة ؟ فقال : قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم ، وفي سنن أبي داود (عن أبي الصهباء عن ابن عباس نحو هذا إلا أنه قال كان الرجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها جعلوه واحدة) هذه ألفاظ هذا الحديث وهو معدود من الأحاديث المشكلة . وقد اختلف العلماء فيمن قال لامرأته أنت

طالق ثلاثاً فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد وجاهير العلماء من السلف والخلف : يقع الثلاث . وقال طاوس وبعض أهل الظاهر : لا يقع بذلك إلا واحدة . وهو رواية عن الحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق والمشهور عن الحجاج بن أرطاة أنه لا يقع به شيء ، وهو قول ابن مقاتل ورواية عن محمد بن إسحاق . واحتج هؤلاء بحديث ابن عباس هذا ، وبأنه وقع في بعض روايات حديث ابن عمر أنه طلق امرأته ثلاثاً في الحيض ولم يحتسب به ، وبأنه وقع في حديث ركانة أنه طلق امرأته ثلاثاً وأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم برجعته . واحتج الجمهور بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ قالوا : معناه أن المطلق قد يحدث له ندم فلا يمكنه تداركه لوقوع البينونة ، فلو كانت الثلاث لا تقع لم يقع طلاقه هذا إلا رجعيًا فلا يندم . واحتجوا أيضاً بحديث ركانة أنه طلق امرأته البتة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " الله ما أردت إلا واحدة ؟ " قال : الله ما أردت إلا واحدة . فهذا دليل على أنه لو أراد الثلاث لوقعن وإلا فلم يكن لتحليفه معنى . وأما الرواية التي رواها المخالفون ، أن ركانة طلق ثلاثاً فجعلها واحدة ، فرواية ضعيفة عن قوم مجهولين . وإنما الصحيح منها ما قدمناه أنه طلقها البتة ولفظ (البتة) محتمل للواحدة وللثلاث ولعل صاحب هذه الرواية الضعيفة أعتقد أن لفظ (البتة) يقتضي الثلاث فرواه بالمعنى الذي فهمه وغلط في ذلك . وأما حديث ابن عمر فالروايات الصحيحة التي ذكرها مسلم وغيره أنه طلقها واحدة . وأما حديث ابن عباس فاختلف العلماء في جوابه وتأويله ، فالأصح أن معناه أنه كان في أول الأمر إذا قال لها : أنت طالق أنت طالق أنت طالق ، ولم ينو تأكيداً ولا استئنافاً يحكم بوقوع طلقة لقلة إرادتهم الاستئناف بذلك فحمل على الغالب الذي هو إرادة التأكيد ، فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه وكثر استعمال الناس بهذه الصيغة وغلب منهم إرادة الاستئناف بما حملت عند الإطلاق على الثلاث

عملاً بالغالب السابق إلى الفهم منها في ذلك العصر . وقيل المراد أن المعتاد في الزمن الأول كان طلقة واحدة وصار الناس في زمن عمر يوقعون الثلاث دفعة فنفذه عمر ، فعلى هذا يكون إخباراً عن اختلاف عادة الناس ، لا عن تغير حكم في مسألة واحدة . قال المازري وقد زعم من لا خبرة له بالحقائق : أن ذلك كان ثم نسخ . قال : وهذا غلط فاحش لأن عمر رضي الله عنه لا ينسخ ولو نسخ وحاشاه لبادرت الصحابة إلى إنكاره ، وإن أراد هذا القائل أنه نسخ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فذلك غير ممتنع ، ولكن يخرج عن ظاهر الحديث . لأنه لو كان كذلك لم يجز للراوي أن يخبر ببقاء الحكم في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر . فإن قيل فقد يجمع الصحابة على النسخ فيقبل ذلك منهم . قلنا : إنما يقبل ذلك لأنه يستدل بإجماعهم على ناسخ ، وأما أنهم ينسخون من تلقاء أنفسهم فمعاذ الله لأنه إجماع على الخطأ وهم معصومون من ذلك . فإن قيل : فلعل النسخ إنما ظهر لهم في زمن عمر . قلنا : هذا غلط أيضاً ، لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر والمحققون من الأصوليين لا يشترطون انقراض العصر في صحة الإجماع والله أعلم . وأما الرواية التي في سنن أبي داود أن ذلك فيمن لم يدخل بها ، فقال بها قوم من أصحاب ابن عباس فقالوا : لا يقع الثلاث على غير المدخول بها ، لأنها تبين بوحدة بقوله : أنت طالق فيكون قوله ثلاثاً حاصل بعد البينونة فلا يقع به شيء . وقال الجمهور : هذا غلط بل يقع عليها الثلاث ، لأن قوله : (أنت طالق) . معناه ذات طلاق . وهذا اللفظ يصلح للواحدة والعدد ، وقوله بعده (ثلاثاً) تفسير له . وأما هذه الرواية التي لأبي داود فضعيفة ، رواها أيوب السخيتاني عن قوم مجهولين عن طاوس عن ابن عباس فلا يحتج بها والله أعلم . قوله : (كانت لهم فيه أناة) . هو بفتح الهمزة أي مهلة وبقية استمتاع لانتظار المراجعة . [] ..

.. اختلافات ، واحتمالات تدور من النقيض إلى نقيضه ، دون النظر في قوله تعالى : **﴿ أَلَطَّلِقُ مَرَّتَانٍ ﴾** [البقرة : ٢٢٩] ، الذي يعني فعلين مستقلين لكل منهما زمنه وحيثياته الخاصة به ، ودون النظر في أنّ ما ذهبوا إليه تناسبه الصياغة : (الطلاقُ اثنتان) ، وليس : **﴿ أَلَطَّلِقُ مَرَّتَانٍ ﴾** !!!؟ ..

.. شبه الإجماع هذا حصل مع علمهم أنّ ذلك يُخالف فعل الرسول ﷺ وفعل أبي بكر وفعل عمر ذاته سنتين من خلافته !!!؟ .. وأيُّ تأويلٍ لهذه الرواية بغير ما تحتل صياغتها اللغويّة هو استخفافٌ بالعقول ، فضلاً عن كونه خروجاً على جوهر المنهج ..

.. فإذا كان الفعل المنسوب لعمر يصبح ديناً على الرغم من علمهم بمخالفته للقرآن الكريم وللسنة ذاتها ، فهل بعد ذلك استغرابٌ للتأويلات التي نراها !!!؟ .. وهل شبه الإجماع هذا يعطيه حقاً ثمّن الأمة بسببه من تدبّر كتاب الله تعالى !!!؟ .. وأين هو تباكيهم على السنة الشريفة وعلى أتباع كل ما فعله ﷺ !!!؟ .. كيف يتباكون على السنة الشريفة وعلى أفعال السلف في الوقت الذي يُشرّعون فيه نقيض ما تحمله رواياتهم ذاتها !!!؟ .. ومن الذي يخالف السنة الشريفة متّهماً من يحترمون كتاب الله تعالى وعقولهم بأنهم ينكرون سنة النبي ﷺ !!!؟ .. نترك الإجابة لمن كان له قلبٌ أو ألقى السمع وهو شهيدٌ ..

.. فهل سيقف المطبّلون والمزمرّون لعبادة أصنام التاريخ عند هذه الحقائق القرآنيّة ، وسيراجعون أنفسهم ؟ .. بالتأكيد لن يفعلوا ذلك ، لأنّ هدفهم لا علاقة له بالحقيقة المجرّدة التي يحملها كتاب الله تعالى .. إنّ الدولة التاريخيّة التي يطبّلون ويزمّرون لها والتي يريدون بناءها على جزئيات تاريخيّة متناقضة ، مطلقين عليها اسم الدولة الدنيّة ، هي دولة الهجران لكتاب الله تعالى ، لأنّها دولة تجسيد الفكر الذي سيشكونا الرسول ﷺ

نتيجة أتباعنا له معرضين عن دلالات كتاب الله تعالى : ﴿ وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا ﴾ [الفرقان : ٣٠] ..

.. على سبيل المثال لا الحصر .. في هذه الدولة التاريخية التي يقدمونها على أئمتها عين مراد الله تعالى ، لو أردنا صياغة الأحكام المتعلقة بشاربي الخمر من أبناء هذه الدولة ، فكيف سنقوم بصياغة هذه الأحكام !!!؟ ... المطبّلون والمزّمرون لهذه الدولة التاريخية التي يطلقون عليها اسم الدولة الدّينيّة المسدّدة لشرع الله تعالى ، يذرون الرماد في أعين العوام بأنّ الأمر عندهم - في الفكر السلفي الموروث - واضح وجلي ولا خلاف فيه ، وما علينا إلّا التطبيق ، هكذا يخطبون على المنابر ..

.. لو انطلقنا من رواياتهم التي يقدّسونها ويعتبرونها معياراً حتى لكتاب الله تعالى ، وأردنا صياغة أحكام هذه المسألة في دستور هذه الدولة التي يدعون إليها ، لدخلنا فيه تيه لا نخرج منه إلّا بالعودة إلى كتاب الله تعالى ..
.. فحسب الرواية التالية لا بد أن نجلد شارب الخمر ثمانين جلدة ..

البخاري (٦٢٨١) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْجُعَيْدِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ كُنَّا نُؤْتَى بِالشَّارِبِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِمْرَةَ أَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ فَتَقَوْمُ إِلَيْهِ بِأَيْدِينَا وَنَعَالِنَا وَأَرْدِينَنَا حَتَّى كَانَ آخِرُ إِمْرَةَ عُمَرَ فَجَلَدَ أَرْبَعِينَ حَتَّى إِذَا عَتَوْا وَفَسَقُوا جَلَدَ ثَمَانِينَ

فالنصُّ [] حَتَّى كَانَ آخِرُ إِمْرَةَ عُمَرَ فَجَلَدَ أَرْبَعِينَ حَتَّى إِذَا عَتَوْا وَفَسَقُوا جَلَدَ

ثَمَانِينَ [] .. واضح وصريح وجلي ..

.. وهنا سيخرج من هؤلاء المطبّلين والمزّمرين من يقول لنا : لا ، لا بدّ أن يكون

الجلد أربعين ، وذلك بناء على الحديث التالي وشرحه ..

مسلم (٣٢١٩) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ ثُمَّ جَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ وَدَنَا النَّاسُ مِنَ الرَّيْفِ وَالْقُرَى قَالَ مَا تَرَوْنَ فِي جِلْدِ الْخَمْرِ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا كَأَخْفِ الْحُدُودِ قَالَ فَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ وَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ وَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالنَّعَالِ وَالْجَرِيدِ أَرْبَعِينَ ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا وَلَمْ يَذْكُرِ الرَّيْفَ وَالْقُرَى

هنا النبي ﷺ كان [يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالنَّعَالِ وَالْجَرِيدِ أَرْبَعِينَ] ، وأبو بكر جلد أربعين [ثُمَّ جَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ] ، بعد ذلك استشار عمر في ذلك عبد الرحمن بن عوف فأشار إلى جعلها ثمانين ، وبناء على ذلك جلد ثمانين [فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ وَدَنَا النَّاسُ مِنَ الرَّيْفِ وَالْقُرَى قَالَ مَا تَرَوْنَ فِي جِلْدِ الْخَمْرِ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا كَأَخْفِ الْحُدُودِ قَالَ فَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ] ..

.. ولننظر في النص التالي المقطع من كتاب صحيح مسلم بشرح النووي فيما

يخصُّ هذا الحديث :

[] قوله : (فلما كان عمر ودنا الناس من الريف والقرى) الريف :

المواضع التي فيها المياه ، أو هي قريبة منها ، ومعناه : لما كان زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وفتحت الشام والعراق وسكن الناس في الريف ومواقع الخصب وسعة العيش وكثرة الأعناب والثمار أكثروا من شرب الخمر ، فزاد عمر في حد الخمر تغليظاً عليهم وزجراً لهم عنها [] ..

.. هنا سيقف من يقول لنا من هؤلاء المطبّلين والمزمرين : الأحكام والحدود تختلف

إذا دنا الناس من الريف والقرى وسعة العيش ، والقاضي - حسب هذا الشرح - يزيد

في الحدود تغليظاً وزجراً ...

.. بعد ذلك سيقف من هؤلاء المطبّلين والمزمرين ذاتهم من يقول لنا : إن جلد

شارب الخمر لم يسته الرسول ﷺ ، وذلك بناء الحديث التالي ..

البخاري (٦٢٨٠) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا أَبُو حَاصِبٍ سَمِعْتُ عُمَيْرَ بْنَ سَعِيدِ النَّخَعِيِّ قَالَ سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ فَيَمُوتَ فَأَجِدَ فِي نَفْسِي إِلَّا صَاحِبَ الْخَمْرِ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْتَه

كيف نفهم العبارة [[أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْتَه]] مقارنة

مع العبارة [[أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالنَّعَالِ وَالْجَرِيدِ

أَرْبَعِينَ]] من الحديث السابق ؟!!!!!! .. كيف ؟!!!!!! ..

.. بعد ذلك سيقف من هؤلاء المطبّلين والمزمرين من يحتج بالحديث التالي :

البخاري (٦٣٤٢) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ

مسلم (٣٢٢٢) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجِّ قَالَ بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ إِذْ جَاءَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ فَحَدَّثَهُ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ فَقَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ

.. وسيقف من هؤلاء المطَّيِّلين والمزمرِّين مَنْ يريد منَّا الدخول في تبيِّه ما بعده تبه ، لكي لا نصل إلى نتيجة في هذه المسألة ، آملاً أن نطلق عقولنا ونسير خلفه كالقطيع .. يقف ليقول لنا : لماذا لا تنظرون في النصِّ التالي المُقتَطَع من كتاب : صحيح مسلم بشرح النووي فيما يخصُّ هذا الحديث ..

]] واختلف العلماء في التعزير هل يقتصر فيه على عشرة أسواط فما دونها ولا يجوز الزيادة أم تجوز الزيادة ؟ فقال أحمد بن حنبل وأشهب المالكي وبعض أصحابنا : لا تجوز الزيادة على عشرة أسواط ، وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى جواز الزيادة ، ثم اختلف هؤلاء ، فقال مالك وأصحابه وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور والطحاوي : لا ضبط لعدد الضربات ، بل ذلك إلى رأي الإمام ، وله أن يزيد على قدر الحدود ، قالوا : لأن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وضرب من نقش على خاتمه مائة ، وضرب صبيّاً أكثر من الحد . وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : لا يبلغ به أربعين ، وقال ابن أبي ليلى : خمسة وسبعون ، وهي رواية عن مالك وأبي يوسف ، وعن عمر لا يجاوز به ثمانين ، وعن ابن أبي ليلى رواية أخرى هو دون المائة ، وهو قول ابن شبرمة ، وقال ابن أبي ذئب وابن أبي يحيى : لا يضرب أكثر من ثلاثة في الأدب ، وقال الشافعي وجمهور أصحابه : لا يبلغ بتعزير كل إنسان أدنى حدوده ، فلا يبلغ بتعزير العبد عشرين ، ولا بتعزير الحر أربعين ، وقال بعض أصحابنا : لا يبلغ بواحد منهما أربعين ، وقال بعضهم : لا يبلغ بواحد منهما عشرين ، وأجاب أصحابنا عن الحديث بأنه منسوخ ، واستدلوا بأن الصحابة - رضي الله عنهم - جاوزوا عشرة أسواط ، وتأوله أصحاب مالك على أنه كان ذلك مختصاً بزمن النبي

صلى الله عليه وسلم ، لأنه كان يكفي الجاني منهم هذا القدر ، وهذا التأويل ضعيف والله أعلم [] ..

.. هنا وحين وُضِعَ قوانين هذه الدولة الدِّينِيَّةِ المفترضة ، سيقف من هؤلاء المطبّلين والمزمرّين لها من يقول : لا بدّ من وضع قانون في تشريعات هذه الدولة يقضي بقتل من يعود لشرب الخمر في المرّة الرابعة ، محتجّاً بالحديث التالي :

أحمد (١٠٣١١) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ فَقَالَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ

.. ومن ذات الجوقة سيقف مطبّل ومزمرّ آخر معترضاً على ذلك ليقول لنا : لا ، لا يُقتل ، محتجّاً بالحديث التالي :

أحمد (٧٥٧٠) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا يَزِيدُ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ سَكْرَ فَاجْلِدُوهُ ثُمَّ إِنَّ سَكْرَ فَاجْلِدُوهُ فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ قَالَ الزُّهْرِيُّ فَأُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ سَكْرَانَ فِي الرَّابِعَةِ فَخَلَّى سَبِيلَهُ

.. ففي أحكام هذه الدولة التي يطبّلون ويزمرون لها ، وفي قوانينها ، ما حكم من شرب الخمر في المرّة الرابعة ، هل يُضرب عنقه ، أم يُخلّى سبيله ؟!!! .. وهل في هذه القوانين يُجلد عشرة أسواط [فقال أحمد بن حنبل وأشهب المالكي وبعض أصحابنا : لا تجوز الزيادة على عشرة أسواط] ، أم يُجلد خمسة وسبعين [وقال ابن أبي ليلى : خمسة وسبعون] ، أم يُجلد دون المائة [وعن ابن أبي ليلى رواية أخرى هو دون

دول التاريخ في ميزان القرآن (الدولة الحرّة مطلب قرآني) ١٤٧

المائة ، وهو قول ابن شبرمة] ، أم لا يُضرب أكثر من ثلاثة في الأدب [وقال ابن أبي ذئب وابن أبي يحيى : لا يضرب أكثر من ثلاثة في الأدب] ، أم أم أم ؟!!!!!! ..

وهنا نسألهم : قوانين هذه الدولة في هذه المسألة (الخمر) ، والتي تريدون تقنينها في دولتكم التي تطبلون وتزمرّون لها ، هل هي حسب رأي أحمد بن حنبل ؟ ، أم هي حسب رأي ابن أبي ليلى ؟ ، أم هي حسب رأي ابن شبرمة ، أم هي حسب رأي ابن أبي ذئب ؟ أم ؟ هذا في جزئية واحدة ، ووفق منظار واحد هو منظار أهل السنة والجماعة .. فكيف إذاً يمكننا أن نتخيّل الأمر على مستوى مختلف طوائف الأمة ومذاهبها ؟ !!! ..

.. ولو وقف منتقداً وقال لكم : هذه ليست دولة دينية ، إنّها دولة تاريخية ، أحكامها تابعة لآراء رجالات التاريخ ورؤاهم واختلافاتهم ، وبالتالي عليكم أن تختاروا اسمها من مرجعيتها التاريخية ، فتقولوا : هذه دولة ابن أبي ليلى ، أو دولة ابن شبرمة أو فماذا من الممكن أن تجيبوه إجابة مقنعة تقنع كلّ من يملك الحد الأدنى من الثقافة والفكر والوعي ؟!!!!!! .. إنّ الفارق أيّها السادة بين الدولة الدينية المبنية على أحكام كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) وبين الدولة المبنية على رأي لابن شبرمة وغيره ، يوازي تماماً الفارق بين الله تعالى وبين ابن شبرمة ..

.. هذا جزء من الروايات المتعلقة بهذه المسألة .. ونحن لسنا مختلفين على حرمة شرب الخمر الواضحة في كتاب الله تعالى .. ولكن .. في هذه الدولة التاريخية التي يسمونها بالدولة الإسلامية المجسّدة لعين مراد الله تعالى ، والتي يعتقد المطبلون والمزمرّون لها بصدق كلّ هذه الروايات في الوقت ذاته .. في هذه الدولة المفترضة ، وحسب هذه الروايات المتناقضة ، هل من الممكن الوصول إلى حكم ما في هذه المسألة دون الاصطدام مع أحكام أخرى تحملها ذات الروايات ؟ وكم دولة إسلامية مختلفة من الممكن

أن نضع لها قوانين متناقضة بناء على التناقضات التي نراها في هذه المسألة ، والتي لا تختلف عن التناقضات في أيّ مسألة فقهية أخرى ؟!!!!!! .. كم دولة إسلامية مختلفة من الممكن تكوينها من هذه التناقضات ؟!!!!!! .. كم ؟!!!!!! ..

.. في هذه الدولة المفترضة سيقف من المطّبلين والمزمرّين لها ليقول : عليكم أن تضعوا فيها حكماً يمنع المواطنين من يسمّوا بأربعة أسماء أفلح وربّاح ويسار ونافع ، وذلك التزاماً بالسنة الشريفة (حسب تصوّرهم لها) التي يحملها الحديث التالي ..

مسلم (٣٩٨٣) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ الرُّكَيْنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَمُرَةَ وَ قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ الرُّكَيْنَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُسَمِّيَ رَقِيقَنَا بِأَرْبَعَةِ أَسْمَاءٍ أَفْلَحَ وَرَبَّاحٍ وَيسَارٍ وَنَافِعٍ

مسلم (٣٩٨٤) حسب ترقيم العالمية :

و حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَمُرَةَ بِنِ جُنْدَبٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُسَمِّ غُلَامَكَ رَبَّاحاً وَلَا يسَاراً وَلَا أَفْلَحاً وَلَا نَافِعاً

.. بعد ذلك .. سيقف مطّبل ومزمر آخر من ذات الداعين لهذه الدولة التاريخية ليقول لنا : لا ، يجب ألا نضع حكماً في ذلك ، وذلك اتباعاً للسنة الشريفة (حسب تصوّرهم لها) وذلك بناء على الحديث التالي ..

مسلم (٣٩٨٦) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْهَى عَنْ أَنْ يُسَمَّى بِيَعْلَى وَبِبِرْكَةَ وَبِأَفْلَحٍ وَبِيسَارٍ وَبِنَافِعٍ وَبِنَحْوِ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُهُ سَكَتَ بَعْدَ عَنهَا

فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا ثُمَّ قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَنْهَ عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ أَرَادَ عُمَرُ أَنْ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ تَرَكَهُ

.. في وضع الأحكام والديساتير لهذه الدولة التي يطبلون ويزمرون لها ، سيقف مطبل ومزمر منهم ليقول لنا : لحوم الحمر الأهلية محرمة ، وبالتالي لا بد من وضع قانون في تشريعات هذه الدولة يُحرّم إعطاء رخصة لفتح مكان بيع للحوم الحمر الأهلية ، التزاماً بالسنة الشريفة ، وذلك بناء على الأحاديث التالية ..

مسلم (٣٥٨٣) حسب ترقيم العالمية :

و حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ حَدَّثَنِي نَافِعٌ وَسَالِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ

مسلم (٣٥٩٠) حسب ترقيم العالمية :

و حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنْ عَاصِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُلْقِيَ لُحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ نِيئَةً وَنَضِيجَةً ثُمَّ لَمْ يَأْمُرْنَا بِأَكْلِهِ وَ حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَحِيُّ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ عَاصِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ

البخاري (٣٩٠١) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَمَرَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ أَنْ نُلْقِيَ الْحُمُرَ الْأَهْلِيَّةَ نِيئَةً وَنَضِيجَةً ثُمَّ لَمْ يَأْمُرْنَا بِأَكْلِهِ بَعْدُ

فالعبرة [[ثُمَّ لَمْ يَأْمُرْنَا بِأَكْلِهِ بَعْدُ]] في الحديث الأخير تبين لنا أن هذا التحريم

قد استمر ، فالمطبل والمزمر معه (بناء على هذه الرواية) دليل لا يُرد ..

.. وسيقف مطبل ومزمر آخر من ذات الجوقة ، يساند المطبل والمزمر السابق في

منع إعطاء أي رخصة لأي مواطن يريد فتح مكان لبيع لحوم الحمر الأهلية ، ويطالب

بإضافة حكم آخر ، هو السماح بإعطاء رخصة لأي مواطن يريد فتح مكان لبيع لحوم الخيل .. وذلك بناء على الأحاديث التالية ..

البخاري (٣٨٩٧) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرٍو عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْأَهْلِيَّةِ وَرَخَّصَ فِي الْخَيْلِ

مسلم (٣٥٩٥) :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْأَهْلِيَّةِ وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ

الدارمي (١٩٠٩) :

أَخْبَرَنَا أَبُو التُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْأَهْلِيَّةِ وَأَذِنَ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ

.. وهنا سيف مطلق ومزمر آخر من ذات الجوفة ، ليقول : لا ، لحوم الخيل حرام ، وعليكم أن تأخذوا ذلك في تشريعات هذه الدولة وأحكامها ، فيجب أن تضعوا قانوناً يمنع إعطاء أي رخصة لأي مواطن يريد فتح مكان لبيع لحوم الخيل .. وذلك التزاماً بالحديث التالي ..

أحمد (١٦٢١٥) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ الْخَوْلَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْجَمْصِيُّ عَنْ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمُقْدَامِ عَنْ ابْنِ الْمُقْدَامِ عَنْ جَدِّهِ الْمُقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ قَالَ

غَزَوْتُ مَعَ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ الصَّائِفَةَ فَقَرِمَ أَصْحَابِي إِلَى اللَّحْمِ فَقَالُوا أَتَأْذَنُ لَنَا أَنْ نَذْبَحَ رَمَكَةً لَهُ قَالَ فَحَبَلُوهَا فَقُلْتُ مَكَانَكُمْ حَتَّى آتِيَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فَأَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ خَبَرَ أَصْحَابِي فَقَالَ غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزْوَةَ خَيْبَرَ فَأَسْرَعَ النَّاسُ فِي حِطَائِرِ يَهُودَ فَقَالَ يَا خَالِدُ نَادِ فِي النَّاسِ أَنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُسْلِمٌ فَفَعَلْتُ فَقَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَا بَالُكُمْ أَسْرَعْتُمْ فِي حِطَائِرِ يَهُودَ أَلَا لَا تَحِلُّ أَمْوَالُ الْمُعَاهِدِينَ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَرَامٌ عَلَيْكُمْ حُمُرُ الْأَهْلِيَّةِ وَالْإِنْسِيَّةِ وَخَيْلُهَا وَبِغَالِهَا وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَكُلُّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ

سنن أبي داود (٣٣١٢) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ سُلَيْمَانُ بْنُ سَلِيمٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمِقْدَامِ عَنْ جَدِّهِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ قَالَ غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ فَأَتَتْ الْيَهُودُ فَشَكَّوْا أَنَّ النَّاسَ قَدْ أَسْرَعُوا إِلَى حِطَائِرِهِمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَا لَا تَحِلُّ أَمْوَالُ الْمُعَاهِدِينَ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَرَامٌ عَلَيْكُمْ حُمُرُ الْأَهْلِيَّةِ وَخَيْلُهَا وَبِغَالِهَا وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَكُلُّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ

فالعبرة الأخيرة في هذا الحديث [وَحَرَامٌ عَلَيْكُمْ حُمُرُ الْأَهْلِيَّةِ وَخَيْلُهَا وَبِغَالِهَا وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَكُلُّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ] واضحة وصريحة في تحريم لحوم الخيل ..

.. وهنا سيقف مطّبل ومزمر آخر من ذات الجوقة ليقول لنا : الأمر فيه شك ، وعليكم أن تترثوا ، وذلك اعتماداً على الحديث التالي ..

البخاري (٣٩٠٢) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَاصِمٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَا أَذْرِي أَنَّهُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ حَمُولَةً النَّاسِ فَكَّرَهُ أَنْ تَذْهَبَ حَمُولَتُهُمْ أَوْ حَرَمَهُ فِي يَوْمٍ خَيْرٍ لَحْمِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ

مسلم (٣٥٩١) حسب ترقيم العالمية :

و حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَاصِمٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ لَا أَذْرِي إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ حَمُولَةً النَّاسِ فَكَّرَهُ أَنْ تَذْهَبَ حَمُولَتُهُمْ أَوْ حَرَمَهُ فِي يَوْمٍ خَيْرٍ لَحْمِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ

وهنا سيقف مطّبل ومزمر آخر من ذات الجوفة التي تزجر لهذه الدولة التاريخية على أنّها عين الدولة الإسلامية التي يريدّها الله تعالى ، يقف ليقول لنا : لا ، لحوم الحمير الأهلية حلال وليست حراماً ، بناءً على الحديث التالي ..

البخاري (٥١٠٣) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَمْرُو قُلْتُ لِحَبْرِ بْنِ زَيْدٍ يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ حُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَقَالَ قَدْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ الْحَكَمُ بْنُ عَمْرٍو الْغَفَارِيُّ عِنْدَنَا بِالْبَصْرَةِ وَلَكِنْ أَبِي ذَلِكَ الْبَحْرُ بْنُ عَبَّاسٍ وَقَرَأَ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحْرَمًا

فالعبرة الواردة في هذه الرواية [] وَلَكِنْ أَبِي ذَلِكَ الْبَحْرُ بْنُ عَبَّاسٍ وَقَرَأَ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحْرَمًا [] صريحة في أنّ ابن عباس أنكر كلّ ما قيل في تحريم لحوم الحمير الأهلية ، محتجاً بقوله تعالى :

﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحْرَمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ

غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنعام : ١٤٥]

.. وسيقف مطبّل ومزمرّ آخر من ذات الجوقة ، ليقول قولاً آخر ، بناء على

الحديث التالي ..

البخاري (٣٨٧٨) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنِ
أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ
أَكَلْتُ الْحُمْرُ فَسَكَتَ ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَقَالَ أَكَلْتُ الْحُمْرُ فَسَكَتَ ثُمَّ أَتَاهُ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ
أَفْنَيْتَ الْحُمْرُ فَأَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى فِي النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ
الْأَهْلِيَّةِ فَأُكْفِنَتْ الْقُدُورُ وَإِنَّهَا لَتَفُورُ بِاللَّحْمِ

.. بعد ذلك سيقف مطبّل ومزمرّ آخر من ذات الجوقة ليقول لنا : لا ، إن لحوم

الحمر الأهلية حلال ، ولا شك في ذلك ، بناء على الحديث التالي ..

سنن أبي داود (٣٣١٥) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ عُبَيْدِ أَبِي
الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبَجَرَ قَالَ أَصَابَتْنَا سَنَةٌ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي شَيْءٌ
أَطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا شَيْءٌ مِنْ حُمْرٍ وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّمَ لُحُومَ
الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَاتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَتْنَا السَّنَةُ
وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أَطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا سِمَانَ الْحُمْرِ وَإِنَّكَ حَرَّمْتَ لُحُومَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ
فَقَالَ أَطْعِمِ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ حُمْرِكَ فَإِنَّمَا حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِ الْقَرْيَةِ يَعْنِي الْجَلَالَةَ
قَالَ أَبُو دَاوُدَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ هَذَا هُوَ ابْنُ مَعْقِلٍ قَالَ أَبُو دَاوُدَ رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ
عُبَيْدِ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْقِلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ نَاسٍ مِنْ مُزَيْنَةَ
أَنَّ سَيِّدَ مُزَيْنَةَ أَبَجَرَ أَوْ ابْنَ أَبَجَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ عَنْ مِسْعَرٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ مَعْقِلٍ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ مُزَيْنَةَ أَحَدُهُمَا
عَنْ الْآخَرِ أَحَدُهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عُوَيْمٍ وَالْآخَرُ غَالِبُ بْنُ الْأَبَجَرَ قَالَ مِسْعَرٌ أَرَى

غَالِبًا الَّذِي أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وسيقف من ذات الجوقة آخر وآخر وآخر ليقول ويقول ويقول

.. في صياغة تشريعات هذه الدولة المفترضة وقوانينها لا بد أن يخرج علينا من ذات

جوقة المطبّلين والمزمرّين من يقول لنا : ضعوا قانوناً في تشريعات هذه الدولة لا يجوز

عقد المحرم ، وذلك بناء على الحديث التالي ..

مسلم (٢٥٢٤) حسب ترقيم العالمية :

و حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمَسْمَعِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ح وَ حَدَّثَنِي أَبُو الْخَطَّابِ زِيَادُ بْنُ

يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ قَالَ جَمِيعًا حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ مَطَرٍ وَيَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عَنْ نَافِعٍ

عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي بَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يُنْكَحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ

أحمد (٣٧٨) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي بَانَ بْنِ عُثْمَانَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْمُحْرِمُ لَا يُنْكَحُ وَلَا يُنْكَحُ

وَلَا يَخْطُبُ

.. ومن ذات الجوقة سيقف مطبّل ومزمرّ آخر ليقول لنا : لا ، العقد جائز ، وذلك

بناء على الحديث التالي ..

البخاري (١٧٠٦) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ عَبْدُ الْقُدُوسِ بْنُ الْحَجَّاجِ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي

رَبَاحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ

وَهُوَ مُحْرِمٌ

مسلم (٢٥٢٨) حسب ترقيم العالمية :

و حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرٍ

بْنِ زَيْدِ أَبِي الشَّعْنَاءِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ

.. بعد ذلك .. سيقف مطّبل ومزمر آخر من ذات الجوقة ليقول لنا : لا ، النبي ﷺ

تزوَّج ميمونة وهو حلال ، وبني هي حلالاً ، معتمداً على الحديث التالي ..

مسلم (٢٥٢٩) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِمٍ حَدَّثَنَا أَبُو فَرَاةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَالِلٌ قَالَ وَكَانَتْ خَالَتِي وَخَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ

سنن الترمذي (٧٧٤) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ سَمِعْتُ أَبَا فَرَاةَ يُحَدِّثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَالِلٌ وَبَنَى بِهَا حَالِلًا وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ وَدَفِنَاهَا فِي الظُّلَّةِ الَّتِي بَنَى بِهَا فِيهَا قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَرَوَى غَيْرٌ وَاحِدٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ مُرْسَلًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَالِلٌ

بعد ذلك .. سيقف مطّبل ومزمر آخر له رأي آخر بناء على الحديث التالي ..

البخاري (٣٩٢٦) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ تَزَوَّجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَالِلٌ وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَزَادَ ابْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ وَأَبَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ تَزَوَّجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَيْمُونَةَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ

مسلم (٢٥٢٧) حسب ترقيم العالمية :

و حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ الْحَنْظَلِيُّ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ فَحَدَّثْتُ بِهِ الزُّهْرِيُّ فَقَالَ أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَلَالٌ

.. بعد ذلك سيعود المطبل والمزمر الأول ليدخلنا في متاهة لا تُعرف بدايتها من

نهايتها ، بناء على الحديث التالي وشرحه ..

مسلم (٢٥٢٢) حسب ترفيم العالمية :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ثُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ طَلْحَةَ بْنَ عُمَرَ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ يَحْضُرُ ذَلِكَ وَهُوَ أَمِيرُ الْحَجِّ فَقَالَ أَبَانُ سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ

.. ولننظر في النصّ التالي المقتطع من كتاب صحيح مسلم بشرح النووي فيما

يخصّ هذا الحديث ..

]] فاختلف العلماء بسبب ذلك في نكاح المحرم ، فقال مالك والشافعي

وأحمد وجهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم : لا يصح نكاح المحرم ، واعتمدوا أحاديث الباب . وقال أبو حنيفة والكوفيون : يصح نكاحه لحديث قصة ميمونة ، وأجاب الجمهور عن حديث ميمونة بأجوبة أصحها أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما تزوجها حلالاً هكذا رواه أكثر الصحابة . قال القاضي وغيره : ولم يرو أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده ، وروى ميمونة وأبو رافع وغيرهما أنه تزوجها حلالاً ، وهم أعرف بالقضية لتعلقهم به ، بخلاف ابن عباس ، ولأنهم أضبط من ابن عباس وأكثر . الجواب الثاني : تأويل حديث ابن عباس على أنه تزوجها في الحرم وهو حلال ، ويقال لمن هو في الحرم محرّم وإن كان حلالاً ، وهي لغة شائعة معروفة ، ومنه

البيت المشهور قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً أي في حرم المدينة . والثالث : أنه تعارض القول والفعل ، والصحيح حينئذ عند الأصوليين ترجيح القول لأنه يتعدى إلى الغير ، والفعل قد يكون مقصوراً عليه . والرابع جواب جماعة من أصحابنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له أن يتزوج في حال الإحرام ، وهو مما خص به دون الأمة ، وهذا أصح الوجهين عند أصحابنا . والوجه الثاني : أنه حرام في حقه كغيره ، وليس من الخصائص [] ..

.. وبذات المسألة .. وحين صياغة القوانين المتعلقة بها في تشريعات الدولة التي يطبلون ويزمرون لها ، سيقف الكثيرون ليختلفوا اختلافاً لا يحمل ذرة من إجماع ، إلا إجماع تطليق العقل والمنطق والقفز فوق دلالات كتاب الله تعالى ..
.. لكن .. ما يحق لنا أن نسأله : كيف ستتم صياغة القوانين المتعلقة بمن يقع على بهيمة ، في تشريعات هذه الدولة ، اعتماداً على دلالات الرواية التالية ..

أحمد (٢٢٩٤) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ

الترمذي (١٣٧٤) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ فَقِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ قَالَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ شَيْئاً وَلَكِنْ أَرَى رَسُولَ اللَّهِ كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ لَحْمِهَا أَوْ يُنْتَفَعَ بِهَا وَقَدْ عَمِلَ بِهَا ذَلِكَ الْعَمَلُ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

.. وكيف سيتمّ ترير القوانين التي تمّت صياغتها لأحكام هذه المسألة ، بناءً على ما هو وارد في الشرح التالي لهذا الحديث والذي نقتطعه من تحفة الأحمدي بشرح جامع الترمذي ، وترجمة هذا التبرير ، ووضعه بين أيدي الأمم الأخرى كتعريف بقوانين هذه الدولة ؟!!!!!! ..

[[(واقتلوا البهيمه) قيل لئلا يتولد منها حيوان على صورة إنسان]]

.. ومن ذات الجوقه ، وفي سياق صياغة القوانين المتعلقة بمن يقع على بهيمه في تشريعات دولتهم التاريخيّة ، سيقف مطبّل ومزمرٌ آخر ، له في هذه المسألة موقفٌ يتكئ فيه على ما هو وارد في سنن ابن ماجه ، وفي شرحه للسندي ..

سنن ابن ماجه (٢٥٥٤) حسب ترقيم العالميّة :

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشْقِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو أُبَيٍّ فُذَيْكٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مَحْرَمٍ فَاقْتُلُوهُ وَمَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ

[[..... حكمة قتلها خوف أن تأتي بصورة قبيحة يشبه بعضها الآدمي وبعضها

البهيمه وأكثر الفقهاء كما حكاه الخطابي على عدم العمل بهذا الحديث فلا تقتل البهيمه ومن وقع عليها وإنما عليه التعزير]] ..

.. في عمليّة صياغة قوانين الدولة الدّينيّة التي يطبّلون ويزمّرون لها ، سيقف مطبّل ومزمرٌ آخر ليقول لنا : لا بدّ أن تضعوا شرطاً في بناء الحمامات في المساكن والأماكن العامّة والخاصّة ، وألاً تُعطى رخصة بناء دون الإلزام بهذا الشرط ، وذلك بناءً على الحديث التالي ..

البخاري (١٤١) حسب ترقيم العالميّة :

حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ
عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ
الْغَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يُؤَلِّهَا ظَهْرَهُ شَرُّقُوا أَوْ غَرَّبُوا

مسلم (٣٨٩) حسب ترقيم العالمية :

و حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي
ابْنَ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا رَوْحٌ عَنْ سُهَيْلٍ عَنِ الْقَعْقَاعِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا
يَسْتَدْبِرُهَا

.. وهنا سيف مطبل ومزمر آخر ليقول لنا : لا ، لا داعي لذلك ، معتمداً على

الحديث التالي ..

البخاري (١٤٤) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ ارْتَقَيْتُ فَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ
حَفْصَةَ لِبَعْضِ حَاجَتِي فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَدْبِرَ
الْقِبْلَةَ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ

مسلم (٣٩١) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ رَقَيْتُ عَلَى
بَيْتِ أُخْتِي حَفْصَةَ فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا لِحَاجَتِهِ مُسْتَقْبِلَ
الشَّامِ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةَ

.. ويزداد هذا المطبل والمزمر تشبهاً برأيه عندما يتلو علينا الحديث التالي ..

أحمد (٢٤٧١٢) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ أَنَّ عِرَاكَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ ذُكِرَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ نَاسًا يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِفُرُوجِهِمْ فَقَالَ أَوْ قَدْ فَعَلَوْهَا حَوَّلُوا مَقْعَدِي قِبَلَ الْقِبْلَةِ

.. وسيزداد الخلاف بين المطبّلين والمزمرّين لهذه الدولة الدنيّة في وضع قانون لهذه المسألة ، كلّ منهم يعود في اختلافه مع الآخرين إلى أحاديث تناقض أحاديث أخرى ، وإلى تفسيرات لها تناقض تفسيرات أخرى والنصّ التالي في كتاب صحيح مسلم بشرح النووي يبيّن لنا هذه الحقيقة ..

[] وأما النهي عن الاستقبال للقبلة بالبول والغائط فقد اختلف العلماء فيه على مذاهب أحدها : مذهب مالك والشافعي - رحمهما الله تعالى - أنه يحرم استقبال القبلة في الصحراء بالبول والغائط ، ولا يحرم ذلك في البنيان ، وهذا مروى عن العباس بن عبد المطلب ، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما والشعبي وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين رحمهم الله . والمذهب الثاني : أنه لا يجوز ذلك لا في البنيان ولا في الصحراء ، وهو قول أبي أيوب الأنصاري الصحابي رضي الله عنه ومجاهد وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبي ثور وأحمد في رواية . والمذهب الثالث : جواز ذلك في البنيان والصحراء جميعاً ، وهو مذهب عروة بن الزبير وربيعة شيخ مالك رضي الله عنهم ، وداود الظاهري . والمذهب الرابع : لا يجوز الاستقبال لا في الصحراء ، ولا في البنيان ، ويجوز الاستدبار فيهما ، وهي إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد - رحمهما الله تعالى - ، واحتج المانعون مطلقاً بالأحاديث الصحيحة الواردة في النهي مطلقاً كحديث سلمان المذكور ، وحديث أبي أيوب وأبي هريرة وغيرهما قالوا : ولأنه إنما منع حرمة القبلة ، وهذا المعنى موجود في البنيان والصحراء ، ولأنه لو كان الحائل كافياً لجاز في الصحراء ، لأن بيننا وبين الكعبة جبالاً وأودية

وغير ذلك من أنواع الحائل ، واحتج من أباح مطلقا بحديث ابن عمر رضي الله عنهما المذكور في الكتاب أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مستقبلا بيت المقدس مستدبر القبلة ، وبحديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي صلى الله عليه وسلم بلغه أن أناسا يكرهون استقبال القبلة بفروجهم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " أو قد فعلوها حولوا بمقعدي " أي إلى القبلة . رواه أحمد بن حنبل في مسنده وابن ماجه وإسناده حسن ، واحتج من أباح الاستدبار دون الاستقبال بحديث سلمان . واحتج من حرم الاستقبال والاستدبار في الصحراء وأباحهما في البنيان بحديث ابن عمر رضي الله عنهما المذكور في الكتاب ، وبحديث عائشة الذي ذكرناه . [] ..

.. وقبل أن يخرجوا من هذا التيه الذي لا مخرج له إلا بعدم النظر إلى هذه الروايات من أساسها ، وقبل أن يصلوا إلى نتيجة في هذه المسألة التي لن يصلوا فيها إلى أي نتيجة ، قبل ذلك ، سيقف مطّبل ومزّم من ذات الجوقة ليقول لنا : عليكم أن تلاحظوا في قوانين هذه الدولة وفي هذه المسألة بالذات ، أنه لا يجوز وضع مبال للرجال وهم في حالة الوقوف ، وبالتالي يجب إلزام تراخيص البناء بذلك .. وذلك التزاماً بمضمون الأحاديث التالية ..

النسائي (٢٩) حسب ترقيم العالمية :

أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ أَنْبَأَنَا شَرِيكٌ عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَالَ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا جَالِسًا

ابن ماجه (٣٠٣) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى السُّدِّيُّ قَالُوا حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَالَ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُهُ أَنَا رَأَيْتُهُ يَبُولُ قَاعِدًا

أحمد (٢٤٦٠٤) حسب ترفيم العالمية :

حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَعْنَى عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالَاقَائِمَا بَعْدَمَا أُنزِلَ عَلَيْهِ الْفُرْقَانُ فَلَا تُصَدِّقُهُ مَا بِالَاقَائِمَا مُنْذُ أُنزِلَ عَلَيْهِ الْفُرْقَانُ قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي حَدِيثِهِ مَا بِالَاقَائِمَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمًا مُنْذُ أُنزِلَ عَلَيْهِ الْفُرْقَانُ

أحمد (٢٤٤١٨) حسب ترفيم العالمية :

حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ بْنِ هَانِئٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَتْ عَائِشَةُ مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالَاقَائِمَا فَلَا تُصَدِّقُهُ مَا بِالَاقَائِمَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمًا مَا بِالَاقَائِمَا مُنْذُ أُنزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ

الترمذي (١٢) حسب ترفيم العالمية :

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكَ عَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ مَا كَانَ يَبُولُ إِلَّا قَاعِدًا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَبُرَيْدَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ عَائِشَةَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصْحُ وَحَدِيثُ عُمَرَ إِثْمًا رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبُولُ قَائِمًا فَقَالَ يَا عُمَرُ لَا تَبُلْ قَائِمًا فَمَا بُلْتُ قَائِمًا بَعْدُ قَالَ أَبُو عِيْسَى وَإِنَّمَا رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ضَعْفَهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ وَتَكَلَّمَ فِيهِ وَرَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا بُلْتُ قَائِمًا مُنْذُ أَسْلَمْتُ وَهَذَا أَصْحُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ فِي هَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ وَمَعْنَى النَّهْيِ عَنِ الْبُولِ قَائِمًا عَلَى التَّأْدِيبِ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ إِنَّ مِنْ الْجَفَاءِ أَنْ تَبُولَ وَأَنْتَ قَائِمٌ

.. بعد ذلك سيقف مطّبل ومزمرّ آخر ليقول لنا : لا ، لا مشكلة في الأمر ، ولماذا تضعون قانوناً يمنع وضع المبالول ليبول فيها الرجال قائمين ، لا مشكلة في أن يبول الرجل قائماً ، سيقول ذلك محتجاً بالأحاديث التالية ..

أحمد (١٨٤٤٠) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ جَرِيرًا بَالَ قَائِمًا ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَصَلَّى فَسَأَلَتْهُ عَنْ ذَلِكَ فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ

أحمد (١٧٤٤٨) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ وَحَمَادُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنِ الْمُغْبِرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى عَلَى سُبَّاطَةِ بَنِي فُلَانٍ فَبَالَ قَائِمًا قَالَ حَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ فَفَحَّجَ رَجُلِيهِ

البخاري (٢١٧) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُدَيْفَةَ قَالَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبَّاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَجَنَّثَهُ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ

البخاري (٢١٩) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرُورَةَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ كَانَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يُشَدِّدُ فِي الْبَوْلِ وَيَقُولُ إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ أَحَدِهِمْ قَرَضَهُ فَقَالَ حُدَيْفَةُ لَيْتَهُ أَمْسَكَ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبَّاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا

وسيشتبك المطبّلون والمزمرّون فيما بينهم ، لدرجة لا يدركون فيها هم حقيقة ما يقولون ، وذلك حينما يحاولون تحويل دلالات النصّ التالي من كتاب : فتح الباري

بشرح صحيح البخاري ، فيما يخصّ شرح هذا الحديث ، إلى قوانين في دولتهم التي يطبلون ويزمرون لها ..

]] قوله : (ليته أمسك) للإسماعيلي " لوددت أن صاحبكم لا يشدد هذا التشديد " ، وإنما احتج حذيفة بهذا الحديث لأن البائل عن قيام قد يتعرض للرشاش ، ولم يلتفت النبي صلى الله عليه وسلم إلى هذا الاحتمال فدل على أن التشديد مخالف للسنة ، واستدل به لمالك في الرخصة في مثل رعوس الإبر من البول ، وفيه نظر لأنه صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة لم يصل إلى بدنه منه شيء ، وإلى هذا أشار ابن حبان في ذكر السبب في قيامه قال : لأنه لم يجد مكاناً يصلح للقعود ، فقام لكون الطرف الذي يليه من السبابة كان عالياً فأمن أن يرتد إليه شيء من بوله . وقيل لأن السبابة رخوة يتخللها البول فلا يرتد إلى البائل منه شيء . وقيل إنما بال قائماً لأنها حالة يؤمن معها خروج الريح بصوت ففعل ذلك لكونه قريباً من الديار . ويؤيده ما رواه عبد الرازق عن عمر رضي الله عنه قال " البول قائماً أحسن للدبر " . وقيل السبب في ذلك ما روي عن الشافعي وأحمد أن العرب كانت تستشفي لوجع الصلب بذلك ، فلعله كان به . وروى الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة قال " إنما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً لجرح كان في مابضه " والمأبض بهمزة ساكنة بعدها موحدة ثم معجمة باطن الركبة ، فكانه لم يتمكن لأجله من القعود ، ولو صح هذا الحديث لكان فيه غنى عن جميع ما تقدم ، لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي ، والأظهر أنه فعل ذلك لبيان الجواز ، وكان أكثر أحواله البول عن قعود والله أعلم . وسلك أبو عوانة في صحيحة وابن شاهين فيه مسلكاً آخر فزعم أن البول عن قيام منسوخ واستدلا عليه بحديث عائشة الذي قدمناه " ما بال قائماً منذ أنزل عليه القرآن " وبحديثها أيضاً " من حدثكم أنه

كان يبول قائماً فلا تصدقوه ، ما كان يبول إلا قاعداً " والصواب أنه غير منسوخ ،
والجواب عن حديث عائشة إلى مستند إلى علمها فيحمل على ما وقع منه في البيوت ،
وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه ، وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة ،
وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة فتضمن الرد على ما نفتته من أن ذلك لم يقع بعد نزول
القرآن . وقد ثبت عن عمر وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياماً ، وهو دال
على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش ، والله أعلم . ولم يثبت عن النبي صلى الله
عليه وسلم في النهي عنه شيء كما بينته في أوائل شرح الترمذي . والله أعلم . ..
.. وبالتأكيد ستتأزم الأمور وتشتبك الآراء المتناقضة بين المرشّعين واضعي قوانين
هذه المسألة في دولة المطبّلين والمزمرين ، حينما يصلون إلى الحديث التالي وشرحه في
كتاب صحيح مسلم بشرح النووي ..

مسلم (٤٠٢) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ حُدَيْفَةَ
قَالَ كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْتَهَى إِلَيَّ سُبَّاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا فَتَنَحَّيْتُ
فَقَالَ ادْنُهُ فَدَنَوْتُ حَتَّى قُمْتُ عِنْدَ عَقْبِيهِ فَتَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَيَّ حُفْيَهُ

]] قال ابن المنذر في الإشراف : اختلفوا في البول قائماً فثبت عن عمر بن

الخطاب رضي الله عنه وزيد بن ثابت وابن عمر وسهل بن سعد أنهم بالوا قياماً ، قال
وروي ذلك عن أنس وعلي وأبي هريرة رضي الله عنهم . وفعل ذلك ابن سيرين وعروة
بن الزبير ، وكرهه ابن مسعود والشعبي وإبراهيم بن سعد ، وكان إبراهيم بن سعد لا
يجيز شهادة من بال قائماً ، وفيه قول ثالث : أنه كان في مكان يتطاير إليه من البول
شيء فهو مكروه ، فإن كان لا يتطاير فلا بأس به . وهذا قول مالك قال ابن المنذر :
البول جالساً أحب إلي وقائماً مباح]]

.. إذا كان السابقون قد **[[اختلفوا في البول قائماً]]** فعلى ماذا سيَتَّفَق اللاحقون من المطبّلين والمزمرّين لدولة يزعمون أنّها دولة شريعة الله تعالى فوق الأرض !!!؟ ..
ترك الإجابة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ..
.. في صياغة قوانين دولتهم التاريخية التي يطبّلون ويزمّرون لها ، سيَقِف منهم من يقول : لا بدّ أن تضعوا قانوناً لقتل الكلاب في المدن وأطرافها ، معتمداً على الحديث التالي ..

مسلم (٢٩٣٦) حسب ترقيم العالمية :

و حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ حَدَّثَنَا بَشْرٌ يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكِلَابِ فَتَنْبَعَثُ فِي الْمَدِينَةِ وَأَطْرَافِهَا فَلَا نَدْعُ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْنَاهُ حَتَّى إِنَّا لَنَقْتُلُ كَلْبَ الْمُرِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ يَتَّبِعُهَا

أحمد (٦٠٣٣) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنْبَاءَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْعَثُنَا فِي أَطْرَافِ الْمَدِينَةِ فَيَأْمُرُنَا أَنْ لَا نَدْعَ كَلْبًا إِلَّا قَتَلْنَاهُ حَتَّى نَقْتُلَ الْكَلْبَ لِلْمُرِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ

.. وهنا سيَقِف مطبّل ومزمرّ آخر ليقول : لا ، فقط الكلب الأسود البهيم هو من يجب قتله ، ولذلك فالقانون الذي يجب وضعه لا بدّ أن يكون فقط لقتل الكلب الأسود البهيم ، يقول ذلك معتمداً على الحديث التالي ..

الترمذي (١٤٠٦) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا مَنصُورُ بْنُ زَادَانَ وَيُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَفَّلٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كَانَتْ الْكِلَابُ أُمَّةً مِنَ الْأُمَّمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا كُلِّهَا فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدٍ بِهِمٍ قَالَ وَفِي الْبَابِ

عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَجَابِرِ وَأَبِي رَافِعٍ وَأَبِي أَيُّوبَ قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَفَّلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَيُرْوَى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ أَنَّ الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ شَيْطَانٌ وَالْكَلبُ الْأَسْوَدُ الْبَهِيمُ الَّذِي لَا يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْبَيَاضِ وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ صَيْدَ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ

النسائي (٤٢٠٦) حسب ترقيم العالمية :

أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَفَّلٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَّةِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا فَاقْتُلُوا مِنْهَا الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ وَأَيَّمَا قَوْمٍ اتَّخَذُوا كَلْبًا لَيْسَ بِكَلْبٍ حَرْتٌ أَوْ صَيْدٌ أَوْ مَاشِيَةٌ فَإِنَّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ .. وهنا سيزجر مطبل ومزمر آخر متبنياً رأياً آخر ، مخالفاً للرأيين السابقين ، سيطلب قانوناً لتشكيل جمعيات الرفق بالكلاب ، معتمداً على الحديث التالي ..

البخاري (١٦٨) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ سَمِعْتُ أَبِي عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَجُلًا رَأَى كَلْبًا يَأْكُلُ الشَّرَى مِنَ الْعَطَشِ فَأَخَذَ الرَّجُلُ خُفَّهُ فَجَعَلَ يَعْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى أَرَوَاهُ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَتْ الْكِلَابُ تَبُولُ وَتُقْبَلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَكُونُوا يَرْتُشُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ .. ولا أريد الإطالة ، فلا تُوجد جزئية واحدة إلا وفيها من الاختلاف ما يدور من النقيض إلى نقيضه ، وكلُّ ذلك من منظارٍ واحد هو منظار أهل السنة والجماعة .. ولو أردنا أن نلقي الضوء على الاختلافات في أيِّ جزئية من منظارٍ يشمل جميع طوائف الأمة ومذاهبها لرأينا اختلافاً أكثر اتساعاً لدرجة لا يمكن تصورها ..

.. وهنا نقول للمطبّلين والمزمرّين لهذه الدولة التاريخيّة التي يخطّبون بها على العوام تحت شعار الإسلام هو الحل .. نقول لهم : شعار الإسلام هو الحل لا يعني إصدار فتاوى بتكفير الآخرين .. إنّما يعني العمل بقوله تعالى ﴿ وَقُلِ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۗ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التوبة : ١٠٥] ..

.. إنّ الشعار الإسلاميّ الحقّ هو : العمل النبيل هو الحل .. وهذا العمل تركه النصّ القرآنيّ مفتوحاً لم يحدده باليّة تاريخيّة محدّدة ﴿ وَقُلِ أَعْمَلُوا ﴾ ... الشعار الإسلاميّ الحقّ هو : الصدق والإخلاص هو الحل ، وذلك عملاً بأمره تعالى ﴿ وَكُونُوا مَعَ الصّٰدِقِينَ ﴾ [التوبة : ١١٩] ، وإيماناً بقوله تعالى ﴿ لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصّٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ ﴾ [الأحزاب : ٢٤] .. الشعار الإسلاميّ الحقّ هو : العدل هو الحل ، عملاً بأمره تعالى ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۗ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۗ ﴾ [المائدة : ٨] ..

فالشعار الذي يطرحونه : الإسلام هو الحل ، لا يتجاوز كونه شعاراً لاستقطاب البسطاء ، ودفعهم لانتخاب الأحزاب التي تعمل بالمروروث الإسلاميّ كمادّة سياسيّة .. ولا يتحقّق هذا الشعار على أرض الواقع إلّا عبر العمل الحضاريّ بأدوات العلم ، في دولة مدنيّة حرّة تُحفظ فيها القيم والمبادئ النبيلة التي يختارها أبناء الوطن الشرفاء ، على مختلف انتماءاتهم الدنيّة والمذهبيّة والطائفيّة والعرقية والفكرية والثقافية ..

.. بالتأكيد أنّ هؤلاء يفترون وسيفترون علينا بسبب هذا البحث وغيره ، بأننا ضد الإسلام ، وضد السنّة ، وضد الدولة الإسلاميّة .. وبالتأكيد أنّهم سينسبون إلينا ما لم نسمع به ولم نقله في حياتنا .. فنحن لا نستغرب ذلك ، لأنّ من يكذب على الله

سبحانه وتعالى ، وعلى منهجه ، ومن يكذب على النبي ﷺ ، عبر تلفيق الروايات عليه وتقديسها وجعلها حجة على كتاب الله تعالى ، ومن يكذب على البسطاء والعوام ويذر الرماد في أعينهم ، ليس من الصعب عليه أن يكذب علينا ..

المشكلة تكمن في الجهل والتضليل الذي يمارسه المطبّلون والمزّمرون على العوام والمشوشين ذهنياً والذين لا يريدون أن يجهدوا أنفسهم في البحث عن الحقيقة .. فيسوّقون لهم أنّه في أيّ دولة أخرى غير دولتهم التاريخيّة التي يسمونها دولة دينيّة ستنتشر الفاحشة ، وستمتلئ الشوارع بالخمور والدعارة ، وستسير النساء عاريات في الشوارع ، وسيحوّل المسلمون إلى يهود ونصارى وبوذيين ، وسيضيع الدّين ، وستهدّم المساجد .. يضلّلون الناس بذلك ، في ذات الوقت الذي نرى فيه الكثير منهم هارباً إلى أوروبا وغيرها ، ممارساً حرّيته الدّينيّة والثقافيّة والفكريّة فيها بشكلٍ لا يصل إليه في أيّ بلدٍ من البلاد المحسوبة على الإسلام !!! ..

يطبّلون ويزمّمرون ويزمجرون فوق رؤوس العوام بأننا بكلامنا هذا نخرج على إجماع الأمة ، وعلى ثوابت الشريعة ، وهم بذلك يكذبون بما تحمل الكلمة من معنى .. فالإجماع على جزئيات الأحكام عند السلف ، والذي يريدون اعتباره معياراً لقوانين دولتهم الدّينيّة ، هو مجرد كلامٍ لذرّ الرماد في الأعين ليس إلّا ..

.. فإذا كانوا يقولون عن دولتهم الدّينيّة بأنّها حسب منهج السلف الصالح ، أي حسب أعمال الصحابة وأفعالهم ، فكيف إذا يُبرّرون لنا المتناقضات التالية في مسألة هامّة (بالنسبة لما يدعون إليه) هي : هل فعل الصحابي حجة أم لا ؟ ، وذلك في النصّ التالي الذي نقتبسه من كتاب صحيح مسلم بشرح النووي ، والذي يُبيّن لنا هل فعلُ الصحابي حجة ؟ !!! .. مع العلم أنّ هذا النصّ هو من منظار مذهبي وطائفي واحد ..

[[إذا قال الصحابي قولاً ، أو فعل فعلاً ، فقد قدمنا أنه يسمّى موقوفاً . وهل يحتجّ به ؟ فيه تفصيل واختلاف .. قال أصحابنا : إن لم ينتشر فليس هو إجماعاً .

دول التاريخ في ميزان القرآن (الدولة الحرّة مطلب قرآني) ١٧٠

وهل هو حجة؟ فيه قولان للشافعي رحمه الله وهما مشهوران ، أصحهما الجديد أنّه ليس بحجة ، والثاني وهو القديم أنّه حجة ، فإن قلنا هو حجة قدم على القياس ، ولزم التابعي وغيره العمل به ، ولم تجز مخالفته .. وهل يخصّ به العموم؟ فيه وجهان . وإذا قلنا : ليس بحجة ، فالقياس مقدم عليه ، ويجوز للتابعي مخالفته . فأما إذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم على قولين فإن قلنا بالجديد لم يجز تقليد واحد من الفريقين ، بل يُطلب الدليل . وإن قلنا بالقديم فهما دليلان تعارضا فيرجح أحدهما على الآخر بكثرة العدد . فإن استوى العدد قدم بالأئمة فيقدم ما عليه إمام منهم على مالا إمام عليه . فإن كان الذي على أحدهما أكثر عدداً ومع الأقل إمام فهما سواء . فإن استويا في العدد والأئمة إلا أنّ في أحدهما أحد الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وفي آخر غيرهما ففيه وجهان لأصحابنا : أحدهما أنّهما سواء ، والثاني يقدم ما فيه أحد الشيخين ، هذا كلّ إذا انتشر . أما إذا لم ينتشر فإن خولف فحكمه ما ذكرناه ، وإن لم يخالف ففيه خمسة أوجه لأصحابنا العراقيين : الأربعة الأولى منها وهي مشهورة في كتبهم في الأصول وفي أوائل كتب الفروع . أحدهما : أنه حجة وإجماع وهذا الوجه هو الصحيح عندهم . والثاني : أنه حجة وليس بإجماع . والثالث : إن كان فتوى فقيه فهو حجة ، وإن كان حكم إمام أو حاكم فليس بحجة وهو قول أبي علي ابن أبي هريرة . والرابع ضده إن كان فتياً لم يكن حجة ، وإن كان حاكماً أو إماماً كان إجماعاً . والخامس أنه ليس بإجماع ولا حجة وهذا الوجه هو المختار عند الغزالي في (المستصفي) . أما إذا قال التابعي قولاً ولم ينتشر ، فليس بحجة بلا خلاف . وإن انتشر وخولف فليس بحجة بلا خلاف . وإن انتشر ولم يخالف فظاهر كلام جماهير أصحابنا أن حكمه حكم قول الصحابي المنتشر من غير مخالفة . وحكى بعض أصحابنا فيه وجهين : أصحهما هذا ، والثاني ليس بحجة . قال صاحب (الشامل) من أصحابنا : الصحيح أنه يكون إجماعاً وهذا هو الأفقه ، ولا فرق في هذا بين الصحابي والتابعي [] ..

دول التاريخ في ميزان القرآن (الدولة الحرّة مطلب قرآني) ١٧١

.. أعتقد أنّ من يملك ذرّة من عقل أو منطق يُدرك أنّ الدولة الدّينيّة التي يطبّل لها المطبّلون ويزمّر لها المزمّرون ويزمجر لها المزمجرون هي دولة تاريخيّة ، مبنية على متناقضات فقهية ، تحمل في دستورها وقوانينها معاولَ تهديمها ، وإمكانية تشطّيعها إلى دويلات ، تحمل شعارات المتاجرة بالدّين ، في سبيل أهواء سياسيّة مسبقة الصنع ..

مركز الذِّكْر

لِلدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

موقع :

الكاتب والمفكر الإسلامي

المهندس عدنان الرفاعي

www.thekr.net

adnan@thekr.net

الدولة الحرّة

مطلب قرآني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ

.. لمعرفة درجة التناقض في فكر الداعين إلى دولة دينية ، لمعرفة درجة الحاجة للدولة الحرّة ، أبدأ هذا البحث بطرح التساؤل التالي على المطّبلين والمزمرين لقيام دولة دينية حسب أهوائهم المذهبية والطائفية ، فأقول لهم : في مجتمعكم الإنساني كأبي مجتمع عادي يتكوّن من مذاهب مختلفة وطوائف مختلفة وأديان مختلفة وثقافات مختلفة .. هل تُكفّرون الطائفة الفلانية المختلفة مع طائفتكم ، أو المذهب الفلاني المختلف مع مذهبكم ، أو الدين الفلاني المختلف مع دينكم ، أم لا ؟ .. وهل هم - في معتقدكم - بسوية عقديّة واحدة معكم ؟ .. وهل ترضون أن تنقادوا لهم في دولة دينية مبنية على معتقدات تلك المذاهب والطوائف والأديان التي تختلفون معها ، أم لا ؟ ... وعندها سنكون في إجابتهم أمام احتمالين :

١ - إما أن يكونوا كاذبين ويقولوا لنا : نحن لا نعتقد أنّهم كافرون ، ولا نعتقد أنّهم بمستوى أقلّ منّا في العقيدة ، ولا مشكلة عندنا في أن نقاد لهم في دولة دينية مبنية بدستورها وأحكامها على مبادئ مذاهبهم وطوائفهم وأديانهم التي نختلف معها .. وهنا نسألهم : ما الفائدة إذاً من دعوتكم لهذه الدولة الدنيّة المبنية على خصوصياتكم المذهبية والطائفية والدينية؟! .. أنتم أيّها السادة بإجابتكم هذه (غير الصادقة) تدعون لدولة

مدنيّة حرّة .. ولو فرضنا جدلاً أنّكم صادقون بعدم النظر إلى الآخرين على أنّهم ليسوا أقلّ منكم عقيدةً ، وترضون بدولتهم الدنيّة ، لو فرضنا ذلك جدلاً ، فهل تضمنون لنا أنّ الآخرين من المذاهب والطوائف والأديان الأخرى من أبناء وطنكم سيلتزمون بالقوانين المبنية على خصوصياتكم المذهبيّة والطائفيّة والدنيّة !!!؟ ..

٢ - وإما أن يكونوا صادقين ويقولوا لنا : نحن نعتقد أنّهم كافرون ، أو على الأقلّ أنّهم أقلّ منّا عقيدةً ، وأنّهم ليسوا بسويّتنا في أتباع منهج الله تعالى .. وعندها نسألهم : كيف إذاً ستقبلون هؤلاء الآخرين كشركاء موازين لكم في وطن واحد ، وهنا ستكون إجابتهم أمام احتمالين :

أ - أن يقولوا لنا : لا علاقة لمعتقدنا بهم ولنظرتنا لهم في ذلك بشراكتنا معهم في وطن واحد .. وهنا نسألهم : ألا يؤديّ كلامكم الجميل هذا إلى فصل الدّين عن السياسة ، ذلك الفصل الذي تحاربونه أنتم أبشع حرب !!!!!!؟ ..

ب - أو أن يقولوا لنا : نعم هناك علاقة لمعتقدنا بشراكتهم معنا في وطن واحد ، وهنا نسألهم : ألا يؤديّ ذلك إلى تقسيم أبناء الوطن الواحد إلى درجات في المواطنة ، تؤدّي في النهاية إلى تقسيم الوطن الواحد ، بحيث تكون درجة المواطنة تابعة لدرجة الاقتراب من معتقدكم !!!؟ ..

ونعود فنسألهم : كيف تطبّلون وتزمرّون لإقامة دولتكم الدنيّة حسب مقاسات أهوائكم المذهبيّة والطائفيّة في المجتمعات التي يُكوّن سكّانها ((من أتباع مذهبكم وطائفتكم ودينكم)) غالبيةً فيها ، في الوقت الذي لا تمانعون فيه من إقامة دولة مدنيّة حرّة في المجتمعات التي يكوّنون فيها أقليةً !!!؟ .. وكيف تفرضون على غيركم ما لم تقبلوه لأنفسكم !!!؟ .. وماذا نسّمّي ذلك !!!؟ ..

.. ففي كلّ الاحتمالات نرى أنّ فصل الدّين عن السياسة ضرورة دينيّة ، وضرورة وطنيّة ، وضرورة إنسانيّة .. إنّ ربط الدّين بالسياسة كما يُنظر زاعمو الدولة الدنيّة ،

تحت مظلة شعارات برّاقة تخطف أبصار السدّج ، لا يختلف عن ربط الوطن بالنظام السياسي ورأس هرمه ، كما تنظر الشموليّات السياسيّة ..

ففي الأنظمة الشموليّة سياسياً يتم ربط النظام ورأسه بالوطن ، وبالتالي فإنّ أيّ نقد للنظام السياسي يراه النظام هجوماً على الوطن ، ويتمّ اتّهام الناقد بالخيانة والعمالة .. وبالمقابل كلّ دفاع عن الوطن عبر ساحته المحكومة بهذه الشموليّة وبشكلٍ مجرّد عن السياسة ، تنظر إليه المعارضة على أنّه تأييد للنظام ونفاق له ..

كذلك في الشموليّات المحسوبة على الدّين ، فإنّ نقد النظام السياسي ورأسه في هذه الشموليّات ، يراه النظام ورأسه على أنّه هجوم على الدّين ، ويتهّم الناقد بالكفر والزندقة والخروج على الحقّ وبأنّه ضدّ الدّين .. وبالمقابل كلّ مدافع عن الدّين عبر ساحة الوطن المحكوم بهذه الشموليّة ، تراه المعارضة السياسيّة نفاقاً للنظام السياسي ..

.. من هنا نرى أنّ ربط النظام السياسي بالوطن في الأنظمة الشموليّة سياسياً هو قضية موازية تماماً لربط السياسة بالدّين في الأنظمة الشموليّة مذهبياً وطائفياً .. وفي كلتا الحالتين نحن أمام حالة تُعبّر عن عدم قبول الآخر كشريكٍ وكموازٍ في الحقوق والواجبات ، سواء في الانتماء الوطني أو في المشترك الإنساني ..

.. إنّ قبول الآخر كموازٍ في الإنسانيّة ، وعدم الاستعلاء عليه ، مهما كان دينه ومذهبه ، هو من أهمّ القيم النبيلة التي جاءت بها الأديان ، وبالتالي فإنّ عدم فصل الدّين عن السياسة هو عملٌ تنقضه أهمّ المبادئ التي تحملها الأديان السماويّة ..

.. وكذلك فإنّ قبول الآخر كموازٍ في المواطنة ، وعدم الاستعلاء عليه ، مهما كان فكره وانتماءه السياسي ، هو من أهمّ الأهداف النبيلة التي تسعى إليها السياسات الصادقة ، وبالتالي فإنّ عدم فصل النظام السياسي عن المتاجرة بالوطن هو عملٌ تنقضه أهمّ مبادئ المواطنة ..

.. وتجلّى هذه الحقائق حينما يقوم باحث بنقد آليات تسليم السلطة في الأجيال الأولى بعد موت النبي ﷺ ، كيف استلم السلطة عمر من أبي بكر ، وكيف استلم السلطة عثمان من عمر ، وكيف التفّ معاوية على الأمر ليحول المسألة إلى نظام ملكي قسري ، وكيف وكيف وكيف هذا الناقد مع أنّه يتحدّث بأدلة من كتب التاريخ التي يقدّسها ناقده ، إلا أنّ هؤلاء الناقدين يتّهمونه بأنّه يسيء للدّين بطريق أو بآخر ، وربّما يتّهم بتهم طائفية ومذهبية لا علاقة له بها لا من قريب ولا من بعيد .. كلُّ ذلك سببه ربط الأشخاص بالدّين ، فهؤلاء الرجال تمّ ربطهم وربط أعمالهم بالدّين ، ولذلك أيُّ نقد لهم - مهما كان بناءً - سينظر إليه من قبل عابدي أصنام التاريخ على أنّه نقدٌ لجوهر الدّين .. وكلُّ ذلك سببه عدم فصل الدّين عن السياسة .. فهؤلاء الرجال هم رجال حكموا الدولة الأولى كبشر يخطئون ويصيبون ، ومن الجريمة الكبرى تحميل أخطائهم على جوهر الدّين ..

عدم فصل الدّين عن السياسة يؤدّي حتماً إلى تجزئة المواطنين إلى درجات حسب انتماءهم الدّينية والمذهبية والطائفية ، وذلك عند الداعين إلى عدم فصل الدّين عن السياسة ، فمعايير الانتماء الوطني تُصبح ظلالاً للانتماءات الدّينية والمذهبية والطائفية ، وهذا يؤدّي حتماً إلى تجزئة الوطن انتماءً وإخلاصاً ..

عدم فصل الدّين عن السياسة هو دعوة لإتباع سياسة القطيع ، وبأبشع صورها .. كيف؟! .. عدم فصل الدّين عن السياسة يعني دعوة للاصطفاف الدّيني والمذهبي والطائفي بين أبناء الوطن الواحد فإن كان أبناء الوطن الواحد لهم ذات الانتماء الدّيني والمذهبي والطائفي فلا داعي لربط الدّين بالسياسة ، لأن أبناء الوطن الواحد (في هذه الحالة) بين أمرين :

إن اختاروا عدم فصل الدّين عن السياسة فهذا اختيارهم الذي اختاروه بحريّتهم ، وإن أرادوا اختياراً آخر بعد فترة فهذا أيضاً اختيارهم ، وفي كلتا الحالتين لم نخرج عن

مفهوم الدولة المدنيّة الحرّة ، لأن الدولة الحرّة لا تعادي الأديان ، إنما تمنع من اعتبار الخصوصيّات المذهبيّة والطائفيّة والدينيّة والفكريّة لبعض أبناء المجتمع دستوراً لا تجوز مخالفته ، بمعنى تمنع مصادرة اختيار أبناء الوطن الواحد ، وتمنع حشرهم كالقطيع مدى الحياة وفق مفاهيم ينقضها الدّين جملة وتفصيلاً ..

.. وفي المجتمعات التي يعتقد أبنائها بذات الدّين وبذات المذهب الفقهي ، فإنّ الاختلاف الفكري بينهم في فهم الدّين والمذهب لا يمكن إلغاؤه ، وسيكون - مع الزمن - بينهم خلاف لا يقل عن الخلاف بين المذاهب المختلفة ، وربّما بين الأديان المختلفة ، لذلك يُعدُّ فصل الدّين عن السياسة ضماناً لحرية الفكر ، ولحرية الاعتقاد ، وهذا من أهم ما جاء به الدّين الحق ..

وإن اختاروا فصل الدّين عن السياسة فهذا اختيارهم الذي اختاروه بحريتهم .. فإذا كان الدّين ذاته لا إكراه فيه ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة : ٢٥٦] ، ولا إكراه في الدخول إليه أو الخروج منه ، فكيف إذا يُكره الناس على الانصياع كالقطيع لأحكام تاريخيّة تُحسب على الدّين والدّين منها براء كما بيّنا !! إن السائد في معظم المجتمعات بشكل عام هو الانتماءات المختلفة ، فحتى في ذات المذهب والطائفة في الدّين الواحد نرى اتجاهات فكريّة مختلفة تعود للمفاهيم البشريّة المختلفة في تفسير الدّين والمذهب ، وقد يصل الاختلاف بينها إلى درجة لا تقل - أحياناً - عن الاختلافات المذهبيّة والطائفيّة ، وهذا أمر طبيعي فكلّ المذاهب والطوائف داخل الدّين الواحد أصلها اختلافات فكريّة وسياسيّة لاقت دعماً فتحولت مع الزمن إلى دين عند متبعيها ..

.. وإن كان أبناء الوطن الواحد لهم انتماءاتهم الدينيّة والمذهبيّة والطائفيّة المختلفة ، فإن فصل الدّين عن السياسة يصبح أمراً أكثر ضرورة ، وأكثر حاجة منه في المجتمعات التي يدين أبنائها بدين واحد ومذهب واحد ..

.. إذاً .. عدم فصل الدّين عن السياسة هو دعوة لسياسة القطيع بحيث يُحشَر المجتمع خلف رؤى معيّنة ، وبحيث لا تجوز مخالفة هذه الرؤى ، وبحيث يُتَّهم من يخالف هذه الرؤى بأنّه يكفر بالدّين ، وبالتالي رفع المذهب والطائفة فوق الدّين ذاته .. وهذا هو قمّة الخروج على ما جاء به الدّين ، ويعني الشرك ..

﴿ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا ۗ

كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾ [الروم : ٣١ - ٣٢]

.. حرّية المعتقد - كما رأينا - مصنونة في الدّين الحقّ ، وجعل المذهب والطائفة حجّة على الدّين هو شرك بالله تعالى ، لأنّه يضع تعاليم المذهب والطائفة (والتي هي رؤى بشرية) حجّة على الدّين ذاته ، وبالتالي يرفع من رؤى البشر وتصوّراتهم فوق كلام الله تعالى ..

.. من أهم أسباب إعراض الناس عن الدّين الحقّ هو فهمهم الخاطئ للدّين الحقّ ، ومن أهم أسباب هذا الفهم الخاطئ هو الاتّباع الأعمى للمذاهب والطوائف ولقول فلان ولقول علان ، بحيث تصبح هذه الأقوال - عندهم - عين الدّين ، وبالتالي فانكشف فساد أيّ من هذه الأقوال مع الزمن سيُحمّل على أنه فساد في الدّين .. وعندما لا يتمّ فصل الدّين عن السياسة ستتمّ تحميل الأخطاء السياسيّة (التي يرتكبها المتاجرون بالدّين) على الدّين ، وهذا هو قمّة الإساءة للدّين ، وقمّة تشويه حقيقة الدّين الحقّ ..

.. الاصطفافات السياسيّة لها حدودها المختلفة تماماً عن الاصطفافات الدّينيّة والمذهبيّة والطائفيّة ، والاختلافات السياسيّة لها حدودها المختلفة عن الاختلافات الدّينيّة والمذهبيّة والطائفيّة ، والمودّة السياسيّة لها حدودها المختلفة عن المودّة الدّينيّة والمذهبيّة والطائفيّة ، والكره السياسي له حدوده المختلفة عن الكره الدّيني والمذهبي والطائفي ..

.. وبالتالي فإنّ عدم فصل الدّين عن السياسة سيُحدِث خلطاً يجرُّ على الدّين وبال الاختلاف السياسي ، ويجر على السياسة وبال الاختلاف الدّيني والمذهبي والطائفي ، وستتداخل الأمور بحيث تطفو العصبية الدّينية والمذهبية والطائفية فوق أيّ توجهٍ سياسيٍّ سليم ، وبحيث تطفو العصبية السياسيّة فوق أيّ توجهٍ منطقيٍّ سليم في فهم الدّين والمذهب والطائفة ، وبالتالي سيدخل المجتمع في حالة فساد نتيجة الجحود بالحقائق الدّينية والسياسيّة على حدٍّ سواء ، وسيطفو على السطح كلُّ المنافقين المتاجرين بالدّين وبالوطن ، وستصبح المزايدة في ساحتي الدّين والوطن معياراً للوصول إلى المراد .. وكلُّ ذلك لا يدفع أبداً في بناء المجتمع الإنساني بشكلٍ سليم ، وسيتحول التعدّد الفكري والثقافي والعقدي إلى أسافين في جسد هذا المجتمع ، فالتعدّد الذي هو ضرورة للتعرف وللتلقيح الفكري ولالإنتاج الحضاري ، سيصبح وبالاً على المجتمع .. يقول تعالى ..

﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۗ إِنَّ

أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَنُكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [الحجرات : ١٣]

.. الله تعالى يخاطب كلَّ الناس على اختلافهم الشّتى ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ ﴾ ، فكلُّ الناس يخاطبهم الله تعالى بذات السويّة .. وكلُّ الناس خلُقوا من ذكرٍ وأُنْثَىٰ ﴿ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ ﴾ ، وهم متساوون في ذلك .. وكلُّ الناس جُعِلوا شعوباً وقبائل ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ ﴾ وذلك لهدف هو ﴿ لِتَعَارَفُوا ﴾ .. فاختلاف الناس في شعوب وقبائل جعله الله تعالى لهدف هو التعارف ، وبالتالي فمحاولة إلغاء هذا الاختلاف بينهم كشعوب وقبائل ، هو محاولة لإلغاء هدف الله تعالى في تعارفهم ..

.. وهنا أودّ أن أقف عند كلمة ﴿ وَقَبَائِلَ ﴾ ، فهذه الكلمة من الجذر اللغوي (ق ب ل) ، والقِبلة هي سمت التوجّه ﴿ فَلَتَوَلَّيْنَكَ قِبَلَةً تَرْضَاهَا قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ [البقرة : ١٤٤] ، وَقِبَلُ الشيء جهته ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ [البقرة : ١٧٧] ، ولا علاقة - في كتاب الله تعالى - لدلالات هذا الجذر اللغوي بمفهوم (القبائل) الوضعي الذي تمّ ربطه كمصطلحٍ وضعيٍّ بالعائلات والنسب الدموي .. فكلمة ﴿ وَقَبَائِلَ ﴾ تعني الاتجاهات الفكرية المختلفة بين الناس ، فلربّما يكون الإخوة من أبٍ وأمٍّ منتمين لقبائل مختلفة ، بمعنى لاتجاهات ومعتقدات فكرية مختلفة ..

.. إِنَّ جَعَلَ اللهُ تَعَالَى لِلنَّاسِ ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ ﴾ ، هو لهدفٍ إلهيٍّ عظيمٍ يتعلّق بجعل الإنسان خليفةً لله تعالى في الأرض ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة : ٣٠] ، وبالتالي فإنّ محاولات جبرّ الناس على فكرٍ محدّدٍ بعينه ، وعلى معتقدٍ محدّدٍ بعينه ، وعلى دينٍ محدّدٍ بعينه ، وعلى مذهبٍ محدّدٍ بعينه ، هي محاولات حاملها الإعراض عن مراد الله تعالى الذي بيّنه لنا في كتابه الكريم .. فنخلافه الإنسان لله تعالى تقتضي حرّية المعتقد والفكر والاختيار ، وعدالة الامتحان الإلهي التي لا تنفكّ عن هذه الخلافة تقتضي حرّية المعتقد والفكر والاختيار ..

.. من هنا نرى أنّ استعمال بعضهم لشعارات برّاقة تخطف أبصار السدّج ، وذلك بهدف التمسكّ بالسلطة ، كالشعارات الدنيوية والمذهبية والطائفية ، وكالشعارات الأُمّية ، وكالشعارات القومية ، هو مخالفة صريحة لمنهج الله تعالى ، ولكلّ القيم النبيلة والفضيلة الطاهرة التي فطر الله تعالى الناس عليها .. ولذلك يتحوّل مع الزمن هذا الاستعمال وهذا التمسكّ بالسلطة إلى صنم يتمّ الاستيقان به رويداً رويداً من قبل من يرمون أنفسهم في

مستنقع هذه العصبّيات ، ولا تنفع مع هذه الحالة كل الأدلّة والبراهين وكل محاولات انتشاهم من هذا المستنقع .. وهذا هو عين ما وقع في رمز الشموليات التي يصورها كتاب الله تعالى ..

﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخَرِّجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ ۗ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ۗ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴿١٢﴾ فَأَمَّا جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۗ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [النمل : ١٢ - ١٤]

.. لذلك نرى مع الزمن كيف أن هذه الشموليات تصبح مستنقعا للفساد ، وسجنا للناس الخاضعين لسلطتها ، واستبدادا يحرق الأخضر واليابس ، فالحالة ﴿ وَأَسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ لا تُنتج إلا الفساد وما يترتب عليه من عواقب ﴿ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴾ ..

من هنا ندرك أن الفصل بين الدّين والسياسة ، بمعنى الاصطفاف جانب الحقّ وخدمة الإنسان والوقوف بجانبه كإنسان ، بشكلٍ مجردٍ عن دينه ومذهبه وطائفته ، وبشكلٍ مجردٍ عن القرب والبعد عنه سياسياً ، هو مسألة يأمر الله تعالى بها ، لأنّها تجسّد حقيقة تقوى الإنسان لله تعالى ..

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوْمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۗ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا ۗ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۗ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة : ٨]

.. وإن قال قائل : المتديّن الذي لا يريد فصل الدّين عن السياسة يؤمن بهذه العبارات القرآنيّة ، وبالتالي سيلتزم بمضمونها ، وبالتالي سيحصل المطلوب الذي تهدفون إليه من فصل الدّين عن السياسة ..

نقول : الغالب (إلاّ ما رحم ربي) هو سيطرة العصبّيّات المذهبيّة والطائفيّة التي لا تنظر للآخر كشريك وموازٍ .. ولو فرضنا جدلاً أنّ الأمر كما طرح في السؤال وأنّ المعنيّ يؤمن بدلالات هذه العبارات القرآنيّة ، فإنّ فصل الدّين عن السياسة سيكون مطلبه ، لأنّ العبارة القرآنيّة تدعو للعدل ، بغض النظر عن قربنا من الآخر وعن حينا له وعن انتمائنا لمذهبه العقدي والفكري ..

كلّ الذين يدعون لعدم فصل الدّين عن السياسة هم في النهاية يدعون لدولة ثيوقراطية يحكمها رجال الدّين اعتقاداً أنّهم يحكمون باسم الله تعالى ويكونون فيها نائبين عن الله تعالى في حكم المجتمع .. نعم هم هكذا يعتقدون .. ولذلك نراهم في خطاباتهم على السّدج يُصوِّرون دولتهم (التي يدعون إليها بخصوصيّاتهم الضيقة التي لا يدركون هم دهاليزها) على أنّها دولة منهج الله تعالى ، وأنّ شرع الله تعالى لا يسود إلاّ بإقامتها ، وأنّ كلّ من يخالفها هو مخالف لمنهج الله تعالى ، وبالتالي عليه ما يستحق كمخالف لمنهج الله تعالى ..

.. إنّ فصل الدّين عن السياسة هو ضرورة تقتضيها حقيقة ، هي كون الديانات قد بُسّ عليها الكثير ، وكون هذا التلبس يتعلّق بتضخيم الأنا وتفزييم الآخر وتكفيره واحتكار الخلاص .. وقد بيّنا ذلك سابقاً ..

وفصل الدّين عن السياسة أمرٌ تقتضيه حقيقة الدّين الحقّ كحرية عقديّة ، وحقيقة الديمقراطية كحرية سياسيّة ، وذلك كمبدأين مختلفين في الجوهر ... فالدين مبني على المقدّس المتعلّق بخصوصيّة العقيدة ، وبالتالي فالآخر دينياً لن يكون (بالنسبة لمتبعي هذا

الدّين) . بمستوى المنتمي لهذا الدّين ، وبالنتيجة قبول الآخر كشريك وموازٍ بشكلٍ كاملٍ في مبدأ العقيدة لا وجود له في ساحة الدّين ..

صحيح أنّ الأديان تختلف في نظرتها للآخر ، وصحيح أنّ متبعي الدّين الواحد يختلفون في نظرهم للآخر داخل هذا الدّين ، حسب طبائعهم وثقافتهم .. ولكن .. في النهاية مبدأ الدّين (بما لبّس عليه من عصبيّات جسّدت بروايات مكذوبة) لا يقبل الآخر - كعقيدة - موازياً كاملاً ، بكلّ المعايير هذا إضافة إلى أنّ المعايير في الدّين مبنية على قيم روحية كالصدق والشفافية وعدم الكذب وعدم الخداع

بينما في الدولة الحرّة كمبدأٍ سياسيٍّ فإنّ المعيار هو المواطن ، ويقوم هذا المعيار على مبدأ قبول الآخر كموازٍ كاملٍ في المواطنة ، ومعيار الانتماء للوطن هو الإخلاص لهذا الوطن بغض النظر عن الانتماءات الدّينية والمذهبية والطائفية والسياسية وفي السياسة التي تعتبر الديمقراطية كأداة حاملاً لها ، المعايير فيها مبنية على التحالفات وفن التعامل مع الواقع ، ولا تخلو في الكثير من حالات ممارستها من المزايدات ، ومن المراوغة والكذب أحياناً أخرى ..

.. من هنا نرى أنّ فصل الدّين عن السياسة هو أمرٌ ضروريٌّ للحفاظ على الشفافية والصدق ، وسلامة العمليّات الديمقراطيّة ، وصلاح الأنظمة السياسيّة ..

.. الدّين كعقيدة ومبدأ هو قضية عمودية فردية بين الإنسان وخالقه سبحانه وتعالى ، وتشعبها بالاتجاهات الأفقية في العلاقة بين البشر ، هو تابع للعلاقة العمودية مع الله سبحانه وتعالى ، وله تعلقه بالمفاهيم المختلفة للدّين ، تلك المفاهيم التي تصل في الكثير من جوانبها إلى درجة التناقض ، نتيجة فرض البشر لتصوراتهم وعصبيّاتهم ، وجعل هذه العصبيّات حاملاً لمذاهبهم وطوائفهم المختلفة ..

بينما السياسة وأدواتها الديمقراطيّة هي قضية أفقية مبنية على تفاهات اجتماعية يتقاطع عندها أبناء الوطن الواحد على مختلف انتماءاتهم الدّينية والمذهبية والطائفية ..

وللديمقراطية أدواتها المتطورة مع الزمن وضرورتها ، فمن هذه الضرورات تداول السلطة ، والانتخابات الدورية ، فهي تمتصُّ الاحتقان في المجتمع ، وتمنع الحروب الداخلية في المجتمعات .. فكلُّ احتقان يُمتصُّ بانتخابات جديدة تأتي بنظام سياسي جديد يحاول تنفيذ متطلبات المجتمع .. من هنا نرى أنّ الديمقراطية هي شكلٌ من أشكال تنظيم الحريات وتقويمها في المجتمع ..

ومن ضروريات الديمقراطية كعلاقة أفقية بين أبناء المجتمع ، الفصلُ بين السلطات ، والتمثيل النيابي ، وأن تكون الأغلبية الديمقراطية هي أغلبية سياسية وليست مناطقية أو دينية أو مذهبية أو قومية ... وكلُّ هذه الضرورات وهذه الأدوات ليست ثابتة ، فهي تتغير مع الزمن نتيجة تطوُّر المجتمعات ، ونتيجة تطوُّر حاجة الإنسان لفاعليته السياسية داخل مجتمعه الذي يعيش فيه .. من هنا نرى أنّه مع الزمن تتطوّر الديمقراطية باتجاه الديمقراطية الليبرالية ، والتي تُعطي حرية الفرد مساحةً أوسع ، وتحفظ حقوقه وحرياته بشكل أكبر ، يتناسب مع التطوُّر الحضاري للبشرية ..

إنّ الإيمان بمبدأ الديمقراطية وقبول الآخر على أنّه شريكٌ كامل ، والإيمان بحريته كاملة ، ووجود ديمقراطيين يؤمنون بها ، واتساع الثقافة الديمقراطية في المجتمع ، هي ضرورات لا بدّ منها لإنجاح العملية الديمقراطية ، وإلاّ ستصبح العملية الديمقراطية مجرد واجهة لنظام فرعوني ... من هنا نرى أهمية تداول السلطة ، وعدم المكث في السلطة فترة طويلة .. فمن سمات الأنظمة الفرعونية احتكار السلطة والبقاء فيها فترة طويلة ..

ولما كان مُصطلح الديمقراطية وضعياً من وصف البشر ، فلا بدّ أن يُحمّله البشر دلالاتٍ تتناسب مع الرؤية الخاصة لكلِّ منهم داخل المجتمع الإنساني ، وذلك تجاه علاقة الفرد بالحاكم ، وعلاقة الحاكم بالفرد ، وعلاقة الفرد بالفرد ، داخل المجتمع .. ولذلك نرى أنّ الاقتراب من تحقُّق العدل والمساواة في المجتمعات البشرية خلال التاريخ

ليس مُرتبطاً بنظامٍ سياسيٍّ مُحدّد ، وأنّه في النهاية يتعلّق بالمستوى الحضاري للمجتمع ، وبدرجة امتلاكه لروح التماسك والالتفاف حول الحق ..

.. وكلّما توسّعت طرق الاتّصال بين أبناء المجتمع ، وازدادت مساحة المشترك الثقافي والفكري بينهم ، وتقلّصت مساحة جهل بعضهم ببعض ، كلّما ارتقت أدوات الممارسة الديمقراطيّة ، وكلّما تعلّق بها المجتمع وارتقى إلى سويّة أعلى من العدل والمساواة وتكافؤ الفرص ، وبالتالي الاقتراب أكثر من ثمار هذه الديمقراطيّة ..

.. من هنا نرى أنّ احتكار الممارسة الديمقراطيّة على معيار نموذجٍ فكريٍّ مُحْتَكِرٍ من قِبَل بعض أبناء المجتمع وفق رؤاهم الفكرية الخاصة المختلفة مع رؤى الآخرين ، وفرض ذلك على هؤلاء الآخرين ، هو قفزٌ فوق حقيقة الديمقراطيّة ، باسم الديمقراطيّة ذاتها ..

.. إذاً .. لا يُوجد نموذجٌ محدّد للديمقراطية صالح بعينه لكلّ زمانٍ ومكان .. فكلُّ حضارة تُفرز أدواتها الديمقراطيّة ، وتنتج آليّاتها المناسبة لذلك .. لذلك فإنّ كلّ التصوّرات التي تحملها الأيديولوجيات المسبقة الصّنع عن الديمقراطيّة وآليات تحقيقها ، والتي يقدّمها أصحابها على أنّها وصفةٌ صالحةٌ لكلّ زمانٍ ومكان ، لن يُكتب لها الاستمرار في الحياة .. وفي المنظومة الشيوعيّة - التي امتازت - أكبر دليلٍ على ذلك ..

.. من هنا نرى أنّ الدعوة إلى إنشاء الديمقراطيّة على أساسٍ تاريخيٍّ مُحدّدٍ بذاته مُوافقٍ لمرحلةٍ تاريخيّةٍ بعينها ، هي دعوةٌ إلى إرجاع المجتمع حضاريّاً إلى الماضي ، وبالتالي عدم الاعتراف بتطوّره الحضاري ... وهي دعوة مبنية على أساسٍ فلسفيٍّ غير سليم ، مفاده أنّ الواقع لا يكون إلاّ نتيجة حتميّة للتصوّرات الأيديولوجيّة التي يعتقدونها أصحاب هذه الدعوة ..

.. وكلّ ذلك يتعارض مع فلسفة التاريخ ، ومع قوانين الحركة التاريخيّة التي تبين لنا أنّ الاختلافات والتناقضات هي من مادّة الواقع والماضي .. وأنّ القوّة المحرّكة لقوانين

الحركة التاريخيّة ، تتعلّق بمحصّلة هذه الاختلافات والتناقضات ، وأنّ النتائج لا تكون دائماً موافقة للأيدولوجيا التي يعمل وفقها البشر كمقدّمات ..

.. ومهما حملت أيدولوجيا الديمقراطية في أيّ زمانٍ أو مكانٍ من أدوات التغيير والتبديل مع الزمن ، فإنّ لها عمراً لا بدّ له من نهاية ، وذلك بإنتاج أيدولوجيا جديدة بروح جديدة ، فكلّ منهجٍ وضعيٍّ أجلّ ... ولو نظرنا إلى التاريخ لرأينا هذه الحقيقة قانوناً تاريخياً يحكم كلّ الأمم دون استثناء ..

صحيحٌ أنّ منهج الله تعالى (القرآن الكريم) صالحٌ لكلّ زمانٍ ومكان ، ويحمل دلالاتٍ وأحكاماً لكلّ زمانٍ ومكان بما يكفي لحلّ المشاكل الحضاريّة في كلّ زمانٍ ومكان ، ولكنّ فهم السابقين لكتاب الله تعالى ((وهو ما يدعو المطبّلون والمزمرّون لإقامة دولة دينيّة على أساسه)) في ساحة السياسة ((وليس في ساحة شعائر العبادات الثابتة التي هي فوق مفاهيم السابقين واللاحقين)) هو فهمهم هم ، المتناسب مع حضارة عصرهم هم ، وبحدود مشاكلهم هم ، ولا يُعدّ هذا الفهم إطاراً للدلالات كتاب الله تعالى كما يزجر عابِدو أصنام التاريخ ..

.. من هنا نرى أنّ الفكرة الأيدولوجيّة السليمة والقابلة للحياة في عصرها ، لا تصلح هي بذاتها وبجزئياتها للتطبيق إلاّ مرّة واحدة فقط في العصر الذي أنتجت فيه ، وبالتالي فإنّ دعوة المطبّلين والمزمرّين للدولة الدنيّة حسب أهوائهم المذهبيّة والطائفيّة الضيقة هي دعوة لوقف تطوّر المجتمعات البشريّة ، وهي دعوة لتطبيق منهج فرعوني مادّته أهواء هؤلاء المطبّلين والمزمرّين ، ونتيجته الإساءة للدّين الحق وللمجتمع ..

.. وهذا نتيجة طبيعيّة كون الدولة التي يدعون إليها باسم الدّين هي في الحقيقة دولة تاريخيّة حكمت المجتمع المسلم في عصرٍ سابق ، وفق أيدولوجيا أنتجها رجالا ذلك العصر وفق فكرهم ورؤاهم وثقافتهم في عصرهم .. ولو فرضنا جدلاً أنّها كانت تمثّل الرؤية السليمة في ذلك العصر ، فهي بالتأكيد ليست صالحة على الإطلاق في عصرنا ..

من هنا نعود فنقول : لا يمكن لرؤية أيديولوجية أن تُطبّق على أرض الواقع وأن تعطي نتائج سليمة إلاّ مرّة واحدة ، وفي عصرها ، لأنّ المجتمعات البشرية تتطوّر ، وثقافة البشر وفكرهم يتطوّر ، والحياة بإنتاجها الحضاري تتغيّر من عصرٍ لآخر ..

وهنا سيقف المطّلبون والمزّمرون لدولتهم التاريخيّة باسم الدّين ليذروا - مرّةً أُخرى - الرماد في أعين الناس ، زاعمين أنّ قولنا : إنّ الفكرة الأيديولوجية السليمة في عصرٍ من العصور غير صالحة للتطبيق إلاّ مرّة واحدة فقط في عصرها ، زاعمين أنّ هذا القول هو إساءة لمنهج الله تعالى ، ويؤدّي إلى أنّه غير صالح للتطبيق إلاّ في عصر نزوله ..

نردّ على ذلك فنقول : قولهم هذا هو دليلنا على أنّهم يحسبون ما وصلهم من روايات تاريخيّة متناقضة وفق رؤاهم المذهبيّة والطائفيّة الضيقة - كما رأينا - هو عين منهج الله تعالى ، فمنهج الله تعالى عندهم لا يتجاوز قول فلان وقول علّان من السابقين ، وهم يريدون دولة على مقياس ما وصلهم عن فلان وعلّان .. وبالتالي يحسبون كلّ ما خالف قول فلان وعلّان مخالفاً لمنهج الله تعالى ..

ولا يعلمون ولا توجد عندهم إمكانيّة العلم بأنّ منهج الله تعالى (القرآن الكريم) يحمل لكلّ جيلٍ من الدلالات والأحكام ما يكفي لحلّ كلّ المشاكل الحضاريّة لهذا الجيل .. لا يمكن أن يعلموا أنّ قول فلان وعلّان (من أسلافهم السابقين الذين جعلوا منهم أصناماً) وحتى لو فرضنا جدلاً أنّه كان صحيحاً وموافقاً للدلالات التي يحملها كتاب الله تعالى في عصر فلان وعلّان ، لا يمكن أن يحيط بدلالات كتاب الله تعالى التي يحملها للعصور اللاحقة ..

.. وهنا مكن سقوطهم في مستنقعاتهم المذهبيّة والطائفيّة ، فيحسبون أنّ دلالات كتاب الله تعالى لمسألة ما لا تتجاوز فهم فلان وعلّان لها في عصره ، ويحسبون دلالات كتاب الله تعالى داخل عباة السابقين ، وبالتالي فالقول بأنّ الفكرة الأيديولوجية السليمة لا تُطبّق إلاّ مرّة واحدة فقط في عصرها ، يسحبونه على منهج الله تعالى ،

لأنّهم يعتقدون أنّ منهج الله تعالى هو قول السابقين ليس إلاّ .. ولا يمكنهم أن يعلموا أنّ منهج الله تعالى يحمل من الدلالات والأحكام ما يؤكّد المقولة : إنّ الفكرة الأيديولوجية السليمة لا تُطبّق إلاّ مرّة واحدة فقط في عصرها ، لأنّهم لا يمكنهم أن يعلموا أنّ كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) يحمل التاريخ ويحيط به ، وليس محمولاً بالتاريخ كما يتخيّلون ..

.. لا يمكنهم أن يفهموا ذلك على الرّغم من أنّهم يحفظون عن ظهر قلب أحكام التجويد لقوله تعالى التالي ، دون أن تلامس دلالته وأحكامه قلوبهم في شيء ..

﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي

وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ [الكهف : ١٠٩]

﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَنْحَارٍ مَا

نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [لقمان : ٢٧]

.. ولذلك نرى أنّ كتاب الله تعالى جاء بمسألة الشورى بصيغة عامّة ، ليست

مخصّصة بأيّ جيلٍ محدّد ولا بأيّ أيديولوجيا تاريخية محدّدة ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾

[الشورى : ٣٨] والشورى تعني الاشتراك في تداول الأمر ، وفي استخراج الرأى

واستنباطه .. لذلك في كتاب الله تعالى يُؤمّر رأس الهرم السياسي بالمشاورة ﴿ وَشَاوِرْهُمْ

فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ..

.. والحديث عن مسألة الشورى في الإسلام ، لا يكون سليماً إلاّ باستنباط دلالتهما

وأحكامها من النصّين القرآنيين التاليين ، وبعد فرض أيّ تصوّرٍ تاريخيٍّ على هذه

الدلالات ..

﴿ فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ۗ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظًا لَّانْقَضُوا مِنْ حَوْلِكَ ۗ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۗ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران : ١٥٩]

﴿ فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّعِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۗ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٣٦﴾ وَالَّذِينَ تَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣٨﴾ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۗ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۗ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿٤٠﴾ وَلَمَنِ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۗ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤٢﴾ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ [الشورى : ٣٦ - ٤٣]

.. النصُّ الأوَّلُ يَصوِّرُ لنا توجيهِ الله تعالى وأمره لرسوله ﷺ ، في تعامله مع الرعيّة كرسول ، وكقائدٍ لَهُمْ ، أي كحاكم ، وهو خطابٌ لكلِّ حاكمٍ في كلِّ زمانٍ ومكان .. فهو يَصوِّرُ لنا في دلالاته المطلقة علاقة الحاكم مع الرعيّة كما يريدّها الله تعالى .. ونرى فيه أنّ العبارة القرآنيّة : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۗ ﴾ ترد في قلب نصِّ قرآنيٍّ يَصوِّرُ مجموعة من الأوامر الإلهيّة للحاكم ..

﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۗ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۗ ﴾ .. إذا .. مشاوره الحاكم للمحكومين أمرٌ إلهيٌّ من جوهر الإسلام .. فوروده بصيغة الأمر ليس عبثاً ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۗ ﴾ .. وهذه المشورة مُلزمة للحاكم ، لأنّه

لا داعي لها إن لم تكن مُلزمة .. فهل من المعقول أن يُخصّص الله تعالى في كتابه الكريم نصّاً بصيغة الأمر ، نتيجة تنفيذه كعدمها ؟!!!!!! ..

.. وبعد مشاورة الحاكم للمحكومين ، والأخذ بنتيجتها ، وعزم الأمر على ذلك ، من خلال آليّة تركها الله تعالى مفتوحة ، لتكون مناسبة للسويّة الحضاريّة الخاصّة بكلّ جيل .. بعد ذلك .. أي بعد أن يأخذ الحاكم بمشورة المحكومين ، يأمر الله تعالى الحاكم بالتوكّل على الله تعالى في تنفيذ ما تمّ العزم عليه كنتيجة لتلك المشورة : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ ..

.. إذا .. في علاقة الحاكم مع المحكومين ، نرى نصّاً مُحمّلاً يحمل كليّات هذه المسألة ، دون تقييد المجتمع باليّة محدّدة ، فالثابت هو مشاورة الحاكم للمحكومين ، والعفو عنهم ، والاستغفار لهم .. وبعد عزم الأمر كنتيجة لهذه المشورة التي يأمر الله تعالى بها ، يكون العمل بما يرضي الله تعالى من خلال التوكّل عليه ..

﴿ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ

اللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾

.. هذا في علاقة الحاكم بالمحكومين عبر نصٍّ يُصوّر لنا الأمر ابتداءً من رأس الهرم السياسي باتجاه القاعدة ..

.. أمّا النصُّ الثاني فيصوّر لنا مسألة الشورى ابتداءً من القاعدة ، عبر وصف الله تعالى لعباده الملتزمين بمنهجه ، والمتّصفين بصفات عديدة يوردها النصّ ، منها ﴿ وَأْمُرْهُمْ بِشُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ ، مع توجيهات الله تعالى وأوامره التي يجب على هؤلاء العباد أن يتبعوها ..

.. وفي علاقة أبناء المجتمع مع بعضهم - حُكَّاماً ومحكومين - فإننا نرى أنّ العبارة القرآنيّة: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ تصف جانباً من حال المؤمنين المتوكّلين على الله تعالى .. وفي ورود هذه العبارة القرآنيّة وسط عبارات تبيّن صفات أولئك المؤمنين ، إشارة إلى أنّ تحقّق مسألة الشورى المعنية بقوله تعالى ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ يكون على أكمل حال حينما يتّصف فاعلوها بالصفات التي تبيّنها العبارات القرآنيّة المحيطة بها ... وهذه الصّفات هي :

- ﴿ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾
- ﴿ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾
- ﴿ وَالَّذِينَ يَحْتَسِبُونَ كَثِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ ﴾
- ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾
- ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ ﴾
- ﴿ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾
- ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾
- ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾
- ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ ﴾

.. وانتصارهم حينما يصيبهم البغي ، لم يتركه الله تعالى مفتوحاً ، بل قيّده ، مبيناً أنّ الحدّ الأعلى هو أن تقابل السيّئة بسيّئة مثلها ، وأنّ العفو والإصلاح والصبر والغفران يسمو بالإنسان عند الله تعالى ..

﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۗ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۗ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ [٤٣] وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴿٤٤﴾ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۗ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤٥﴾ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿٤٦﴾ [الشورى : ٤٠ - ٤٣]

ففي مجتمع يتّصف بهذه الصّفات ، تُعطي مسألة الشورى ثمارها على أكمل وجه ، وكلّما ابتعد أبناء الأُمَّة عن هذه الصّفات ، كلّما فقدت مسألة الشورى روحها ، وكلّما أصبحت مجرد آليّة مادية فاقدة للحياة التي فُرضتْ مسألة الشورى من أجلها .. وما نراه أنّ الله تعالى لم يحدّد لهذه الشورى آليّة بعينها ، كوصفةٍ صالحةٍ لكلّ زمانٍ ومكان .. وبذلك يقول الله تعالى لنا : إنّ أدوات تنفيذ الشورى ، وآليّات جزئياتها الحضاريّة ، مفتوحةٌ أمامكم ، لتواكبوا - في ممارستها - آخر المعطيات الحضاريّة .. فبمقدار ما تقترب الشورى من العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين أبناء الأُمَّة ، بمقدار ما تكون أقرب إلى مُراد الله تعالى في قوله : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ ..

.. وقد قادت العصبيّات الطائفية والمذهبية الكثير من الاتّجاهات الفكرية والثقافية بين أبناء الأُمَّة ، إلى إلباس مسألة الشورى ثياب التاريخ ، وإلى تحديد أدواتها وآليّاتها بحيث لا تتجاوز واقع الشورى في العقود الأولى التالية لوفاة النبي ﷺ .. فدلالات العبارتين القرآنيّتين [﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾] ... [﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾]] تمّ أسرها وسجنها - عندهم - في إطار التاريخ .. وبذلك تمّ - عندهم - القفز فوق حقيقة دلالات هاتين العبارتين القرآنيّتين التي هي فوق التاريخ ورجالاته ..

.. ولو عدنا إلى التاريخ لرأينا أنّ آليّة وصول عمر بن الخطّاب للسلطة كانت ((بالنسبة لآليات عصرنا)) أقرب إلى آليّة تسلّم ولي العهد للسلطة بعد موت الملك ..
 .. ولو عدنا إلى التاريخ لرأينا أنّ وصول عثمان بن عفّان إلى السلطة كانت نتيجة اختيارٍ من ستّة رجال حدّدهم عمر بن الخطّاب قبل موته ، وكآليّة وصول للحكم بالنسبة لآليات عصرنا ، نرى أنّ وصول عثمان للحكم أقرب ما يكون لتعيين البديل من قبل الحاكم قبل موت الحاكم ..

.. ولو عدنا إلى التاريخ لرأينا أنّ آليّة وصول عليّ للسلطة كانت أقرب إلى آليات الانتخاب في عصرنا ، ولكنّها كانت آليّة محدودة لم تشمل كلّ الاتجاهات في الأمة ، ولذلك تربّص بها الكثيرون ، ممّا أنتج تشرذماً وقتالاً ما زلنا نعاني من نتائجه حتى الآن ، كمعركة الجمل ومعركة صفّين وغيرها من الجازر التي نتجت عن ذلك ..

.. ولو عدنا إلى التاريخ لرأينا أنّ آليّة استلام معاوية بن أبي سفيان للسلطة كانت أقرب إلى آليات الانقلابات العسكريّة في عصرنا .. وبعد ذلك حوّل معاوية الحكم في المجتمع الإسلاميّ إلى حكمٍ ملكيّ قسريّ ، قارئاً - دون اكتراثٍ بأحد - دلالات قوله تعالى : **﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾** ، على أنّها : (وأمرهم شوربة بينهم) ، ودلالات قوله تعالى : **﴿ وَشَاوَرَهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾** ، على أنّها : (وَتَعْتَمُهُمْ فِي الْأَمْرِ) ومنذ ذلك الحين أصبحت الأمة تعيش منهج الشورى هذا ، ومنهج التعتة .. وفي الدولتين الأمويّة والعباسيّة لم يكن هناك شيءٌ له ذرّة تعلق بالشورى ، فأمر المؤمنين هو أمير المؤمنين لأنّه مولودٌ من أسرته التي احتكرت لنفسها الحكم ..

.. وما نراه أنّ آليات استلام الحكم في الجيل الأوّل مختلفةٌ ما بين خليفة وآخر ، ونرى من خلال دراستنا للتاريخ أنّ هذه الآليات لم تكن مقنعة للكثيرين من رجال ذلك الجيل ، وفي معركة الجمل وصفّين ومجزرة كربلاء وغيرها أكبر دليل على ذلك ..

.. وحتى لو فرضنا جدلاً أنّ هذه الآليات كانت مقنعة لجميع أبناء ذلك الجيل ، وكانت ضروريّة في وقتها ، لو فرضنا ذلك جدلاً ، فمن المستحيل أن تكون مقنعة في جيلنا أو صالحة لعصرنا .. فإنّ كان على الحاكم أن يُعيّن مَنْ يخلُفه ، أو أن يختار سِتّة يختارون هم واحداً منهم ، أو يترك الحكم للأدهى والأقوى والأكثر مكرماً ، ليستولي على الحكم ثمّ يحوّله إلى نظام ملكيٍّ قسريٍّ يحكم باسم الإسلام ، فحين ذلك ، تكون كلّ الأنظمة الديكتاتوريّة في العالم أنظمةً شرعيّةً في معيار هذا الواقع التاريخي ، الذي يُقدّمه عابدو أصنام التاريخ على أنّه من صلب شريعة الإسلام ..

.. في دولتهم الدنيّة التي يطبّلون ويزمّرون لها بناء على منهج السلف الصالح ، كنموذج يسعون إليه ، هل ستنتهي الصراعات السياسيّة في سبيل السلطة والتمسكّ بها ، كنهاية عثمان بن عفّان ، كما نرى في نصوص كتب التاريخ ، ومنها النصّ التالي من تاريخ الطبري !!!؟ ..

]] وتوعد محمد بن أبي بكر ابن الزبير ومروان فلما دخل على عثمان هربا ودخل محمد بن أبي بكر على عثمان فأخذ بلحيته فقال أرسل لحيّتي فلم يكن أبوك ليتناولها فأرسلها ودخلوا عليه فمنهم من يجؤه بنعل سيفه وآخر يلكزه وجاءه رجل بمشاقص معه فوجأه في ترقوته فسال الدم على المصحف وهم في ذلك يهابون في قتله وكان كبيراً وغشي عليه ودخل آخرون فلما رأوه مغشياً عليه جروا برجله فصاحت نائلة وبناته وجاء التجيبي مخترباً سيفه ليضعه في بطنه فوقته نائلة فقطع يدها واتكأ بالسيف عليه في صدره وقتل عثمان رضي الله عنه قبل غروب الشمس ونادى مناد ما يحمل دمه ويخرج ماله فانتهبوا كل شيء ثمّ تبادروا بيت المال فألقى الرجالن المفاتيح ونجوا وقالوا الهرب الهرب هذا ما طلب القوم وذكر محمد بن عمر أن عبد الرحمن بن عبد العزيز حدثه عن عبد الرحمن بن محمد أن محمد بن أبي بكر تسور على عثمان من دار عمرو بن حزم ومعه كنانة بن بشر بن عتاب وسودان بن

حمران وعمرو بن الحمق فوجدوا عثمان عند امرأته نائلة وهو يقرأ في المصحف في سورة البقرة فتقدمهم محمد بن أبي بكر فأخذ بلحية عثمان فقال قد أخزأك الله يا نعتل فقال عثمان لست بنعتل ولكني عبد الله وأمير المؤمنين قال محمد ما أغني عنك معاوية وفلان وفلان فقال عثمان يا ابن أخي دع عنك لحيتي فما كان أبوك ليقبض على ما قبضت عليه فقال محمد لو رآك أبي تعمل هذه الأعمال أنكرها عليك وما أريد بك أشد من قبضي على لحيتك قال عثمان أستنصر الله عليك وأستعين به ثم طعن جبينه بمشقص في يده ورفع كنانة بن بشر مشاقص كانت في يده فوجأ بها في أصل أذن عثمان فمضت حتى دخلت في حلقه ثم علاه بالسيف حتى قتله

[[.....]]

.. في هذه الدولة الدنيّة التي يطبلون ويزمّرون لها بناء على منهج السلف الصالح ، هل ستكون المحاسبة السياسيّة حسب النموذج الذي انتهت به حياة محمّد بن أبي بكر .. كما نرى في الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ؟!!! ..

]] فخرج محمد يمشي في الطريق فأنتهى إلى خربة في ناحية الطريق فأوى إليها ، وسار عمرو بن العاص حتى دخل الفسطاط ، وخرج معاوية بن حديج في طلب محمد بن أبي بكر فأنتهى إلى جماعة على قارعة الطريق فسأهم عنه فقال أحدهم : دخلت تلك الخربة فرأيت فيها رجلاً جالساً ، فقال ابن حديج : هو هو ، فدخلوا عليه فاستخرجوه وقد كاد يموت عطشاً ، وأقبلوا به نحو الفسطاط ، فوثب أخوه عبد الرحمن بن أبي بكر إلى عمرو بن العاص وكان في جنده وقال : أتقتل أخي صبراً ! ابعث إلى ابن حديج فانه عنه ، فبعث إليه يأمره أن يأتيه بمحمّد ، فقال : قتلتكم كنانة بن بشر وأخلي أنا محمداً ! ، أكفاركم خير من أولئكم أم لكم براءة في الزّبر ! ، هيهات هيهات ، فقال لهم محمد بن أبي بكر : اسقوني ماءً ، فقال له معاوية بن حديج : لا سقاني الله إن سقيتك قطرةً أبداً ، إنكم منعتم عثمان شرب الماء ،

والله لأقتلنك حتى يسقيك الله من الحميم والغساق ، فقال له محمد يا ابن اليهوديّة النساجة ليس ذلك إليك ، إنّما ذلك إلى الله يسقي أوليائه ويُظمّي أعداءه أنت وأمثالك ، أمّا والله لو كان سيفي بيدي ما بلغت مني هذا ، ثمّ قال له : أتدري ما أصنع بك ؟ أدخلك في جوف حمار ثمّ أحرقه عليك بالنار ، فقال محمد : إن فعلت بي ذلك فلطالما فعلتم ذلك بأولياء الله ، وإني لأرجو أن يجعلها عليك ، وعلى أوليائك ، ومعاوية ، وعمرو ، ناراً تلظى كلّما خبت زادها الله تعالى سعيراً ، فغضب منه وقتله ثمّ ألقاه في جيّفة حمار ثمّ أحرقه بالنار ، فلما بلغ ذلك عائشة جزعت عليه جزعاً شديداً ، وقتت في دُبر الصلاة تدعو على معاوية وعمرو ، وأخذت عيال محمد إليها فكان القاسم بن محمد بن أبي بكر في عيالهم ، ولم تأكل من ذلك الوقت شواءً حتّى توفيت [] ..

.. أليس عثمان بن عفّان وعائشة زوج النبي ﷺ ومحمد بين أبي بكر وعبد الرحمن بن أبي بكر وعمرو بن العاص ومعاوية بن حديج ، أليسوا من الجيل الأوّل ، الذي يدعو المطبّلون والمزّمرون للدولة الدنيّة إلى اتباع آثار رجاله ، لإقامة دولة من لبنات هذه الآثار ؟!!! .. أليست هذه روايات ذلك الأثر ؟!!! .. أم أنّهم لا علم لهم بهذه الروايات فيطبّلون ويزمّرون لدولة لا يعلمون عنها شيئاً ؟!!! .. أم ماذا ؟!!! ..

.. في الدولة الدنيّة التي يدعون إليها ، هل ستتمّ تمتعّة المخالف سياسياً ، التزاماً بمنهج التمتعّة الذي نراه في النصّ التالي من الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ، والذي كان معاوية بن أبي سفيان يُتمتّع به من يخالفه سياسياً ..

[] وقدّم عمرو بن العاص من مصر على معاوية ومعه أهل مصر ، فقال لهم عمرو : لا تسلّموا على معاوية بالخلافة ، فإنّه أهيب لكم في قلبه ، وصغروه ما استطعتم ، فلما دخلوا قال معاوية لحجّابه : كأني بابن النابغة وقد صغّر أمرّي عند القوم ، فانظروا إذا دخل القوم فتعنّوهم أشدّ ما يحضركم ، فكان أوّل من دخل

عليه رجلٌ منهم يقال له ابن الحَيَّاط فقال : السلام عليك يا رسول الله ، وتتابع القوم على ذلك ، فلما خرجوا قال لهم عمرو : لعنكم الله ، هَمَيْتُمْ أَنْ تَسَلَّمُوا عَلَيْهِ بِالْإِمَارَةِ فَسَلَّمْتُمْ عَلَيْهِ بِالنَّبْوَةِ []

.. ألا تكفينا قرون التعتة من عصر معاوية بن أبي سفيان إلى الآن !!!؟ .. فكم طاغية تعتع شعبه باسم الدِّين أو باسم القومية أو باسم أيّ أيديولوجية كان يُخطب بها على شعبه ليسومهم سوء العذاب ويقودهم كالقطيع إلى خدمته والانصياع له !!!؟ .. في هذه الدولة الدِّينية التي يطبّلون ويزمّرون لها ، هل سيتعامل أقطاب السياسة فيها والمختلفون سياسياً ، بذات المنهج الذي يحمله النصّ التالي من الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ..

[] وقال عبد الرحمن بن أبي بكر : لو مات أبو موسى الأشعري قبل هذا اليوم - يعني يوم التحكيم بين علي ومعاوية - لكان خيراً له ، وقال أبو موسى الأشعري لعمرو : لا وفّقك الله ، غدرت وفجرت ، إنّما مثلك كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ، قال عمرو : إنّك مثلك مثل الحمار يحمل أسفاراً ، فحمل شريح بن هانئ على عمرو فضربه بالسوط ، وحمل ابن عمرو على شريح فضربه بالسوط أيضاً ، وحجّز الناس بينهم ، وكان شريح يقول بعد ذلك : ما ندمتُ على شيء ندامتي على ضرب عمرو بالسوط ولم أضربه بالسيف []

.. كم من دماء أبناء الأمة سيُدفع ليفهم هؤلاء المطبّلون والمزّمرون أنّ نسبة قطع أعناق الصحابة ذاهم على يد إخوانهم من الصحابة لأسباب سياسية بحتة ، تفوق أيّ نسبة للخلافات السياسية في أيّ عصر !!! .. كيف يدعون إلى دولة دينية وفق منهج السلف في الوقت الذي يقرؤون فيه الأحاديث التالية التي تبين بما لا يقبل الشكّ - مع غيرها من الروايات الكثيرة - أنّ عشرات الآلاف من أعناق السلف ذاهم قُطعت على أيد إخوانهم من السلف ذاهم لأسباب سياسية محضة ..

البخاري (٦٥٧٩) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَبُو شَيْهَابٍ عَنْ عَوْفٍ عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ قَالَ لَمَّا كَانَ ابْنُ زِيَادٍ وَمَرْوَانُ بِالشَّامِ وَوَثَبُ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ وَوَثَبُ الْقُرَاءُ بِالْبَصْرَةِ فَأَنْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَيْهِ فِي دَارِهِ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ عُلْيَةٍ لَهُ مِنْ قَصَبٍ فَجَلَسْنَا إِلَيْهِ فَأَنْشَأَ أَبِي يَسْتَطْعِمُهُ الْحَدِيثَ فَقَالَ يَا أَبَا بَرَزَةَ أَلَا تَرَى مَا وَقَعَ فِيهِ النَّاسُ فَأَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ تَكَلَّمَ بِهِ إِلَيَّ احْتَسَبْتُ عِنْدَ اللَّهِ أَنِّي أَصْبَحْتُ سَاحِطًا عَلَى أَحْيَاءِ قُرَيْشٍ إِيَّاكُمْ يَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ كُنْتُمْ عَلَى الْحَالِ الَّذِي عَلِمْتُمْ مِنَ الذَّلَّةِ وَالْقِلَّةِ وَالضَّلَالَةِ وَإِنَّ اللَّهَ أَنْقَذَكُمْ بِالْإِسْلَامِ وَبِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَلَغَ بِكُمْ مَا تَرَوْنَ وَهَذِهِ الدُّنْيَا الَّتِي أَفْسَدَتْ بَيْنَكُمْ إِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِالشَّامِ وَاللَّهِ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا وَإِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ وَاللَّهِ إِنْ يُقَاتِلُونَ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا وَإِنَّ ذَاكَ الَّذِي بِمَكَّةَ وَاللَّهِ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى الدُّنْيَا

البخاري (٣٧٢٠) حسب ترقيم العالمية :

وَعَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بِنِ عَدِيٍّ حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنَى لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ الْأُولَى يَعْنِي مَقْتَلَ عُمَانَ فَلَمْ تَبْقَ مِنْ أَصْحَابِ بَدْرٍ أَحَدًا ثُمَّ وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ الثَّانِيَةُ يَعْنِي الْحَرَّةَ فَلَمْ تَبْقَ مِنْ أَصْحَابِ الْحُدَيْبِيَّةِ أَحَدًا ثُمَّ وَقَعَتِ الثَّلَاثَةُ فَلَمْ تَرْتَفِعْ وَلِلنَّاسِ طَبَاحٌ

البخاري (٤١٥٣) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَتَاهُ رَجُلَانِ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَقَالَ إِنَّ النَّاسَ صَنَعُوا وَأَنْتَ ابْنُ عُمَرَ وَصَاحِبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَخْرُجَ فَقَالَ يَمْنَعُنِي أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ دَمَ أَخِي فَقَالَ أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً فَقَالَ قَاتَلْنَا حَتَّى لَمْ تَكُنْ فِتْنَةً وَكَانَ

الدِّينُ لِلَّهِ وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لغيرِ اللَّهِ وَزَادَ عُمَانُ
 بِنُ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي فُلَانٌ وَحَيُّوَةٌ بِنُ شَرِيحٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو المَعَاظِرِيِّ أَنَّ
 بُكَيْرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا حَمَلَكَ
 عَلَيَّ أَنْ تَحُجَّ عَامًا وَتَعْتَمِرَ عَامًا وَتَتْرَكَ الجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقَدْ عَلِمْتَ مَا رَغِبَ
 اللَّهُ فِيهِ قَالَ يَا ابْنَ أَخِي بُنَيَّ الإِسْلَامُ عَلَيَّ حَمْسَ إِيمَانٍ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالصَّلَاةِ الحَمْسِ
 وَصِيَامِ رَمَضَانَ وَأَدَاءِ الزَّكَاةِ وَحَجِّ البَيْتِ قَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلَا تَسْمَعُ مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي
 كِتَابِهِ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى
 فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ قَالَ فَعَلْنَا عَلَى عَهْدِ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ الإِسْلَامُ قَلِيلًا فَكَانَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ فِي دِينِهِ إِمَّا قَتَلُوهُ
 وَإِمَّا يُعَدِّبُونَهُ حَتَّى كَثُرَ الإِسْلَامُ فَلَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ قَالَ فَمَا قَوْلُكَ فِي عَلِيٍّ وَعُمَانَ قَالَ أَمَّا عُمَانُ
 فَكَأَنَّ اللَّهَ عَفَا عَنْهُ وَأَمَّا أَنْتُمْ فَكَرِهْتُمْ أَنْ تَعْفُوا عَنْهُ وَأَمَّا عَلِيٌّ فَأَبْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَتْنُهُ وَأَشَارَ بِيَدِهِ فَقَالَ هَذَا بَيْتُهُ حَيْثُ تَرَوْنَ

البخاري (٤٢٨٤) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا بِيَانٌ أَنَّ وَبَرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ
 جُبَيْرٍ قَالَ خَرَجَ عَلَيْنَا أَوْ إِلَيْنَا ابْنُ عُمَرَ فَقَالَ رَجُلٌ كَيْفَ تَرَى فِي قِتَالِ الفِتْنَةِ فَقَالَ
 وَهَلْ تَدْرِي مَا الفِتْنَةُ كَانَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَاتِلُ المُشْرِكِينَ وَكَانَ
 الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ فِتْنَةً وَلَيْسَ كَقِتَالِكُمْ عَلَى المُلْكِ

البخاري (٦٥٨٠) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيسَى حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلِ الأَحْدَبِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ
 بْنِ الإِيْمَانِ قَالَ إِنَّ المُنَافِقِينَ اليَوْمَ شَرُّ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 كَأَنَّا يَوْمِنَدٍ يُسِرُّونَ وَاليَوْمَ يَجْهَرُونَ

البخاري (٦٥٨١) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا خَلَادٌ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الشَّعْنَاءِ عَنْ حُدَيْفَةَ قَالَ
إِنَّمَا كَانَ النَّفَاقُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَّا الْيَوْمَ فَإِنَّمَا هُوَ الْكُفْرُ بَعْدَ
الْإِيمَانِ

.. أليس سعيد بن المسيّب من جيل السلف الصالح ؟ .. ألا يقول في الروايات التي
يقدّسها هؤلاء المطبّلون والمزّمرون : [[وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ الْأُولَى يَعْنِي مَقْتَلَ عُمَانَ فَلَمْ تَبْقَ
مِنْ أَصْحَابِ بَدْرٍ أَحَدًا ثُمَّ وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ الثَّانِيَةُ يَعْنِي الْحَرَّةَ فَلَمْ تَبْقَ مِنْ أَصْحَابِ
الْحُدَيْبِيَّةِ أَحَدًا ثُمَّ وَقَعَتِ الثَّلَاثَةُ فَلَمْ تَرْتَفِعْ وَلِلنَّاسِ طَبَاحٌ]] .. أليس ابنُ عمرَ من جيل
السلف الصالح ؟ .. ألا يقول في فتنة ابن الزبير : [[وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا حَتَّى
تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِغَيْرِ اللَّهِ]] .. ألا يقول ابنُ عمرَ في عصره أيضاً : [[كَانَ
مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَاتِلُ الْمُشْرِكِينَ وَكَانَ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ فِتْنَةً وَلَيْسَ
كَقِتَالِكُمْ عَلَى الْمَلِكِ]] .. أليس حُدَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ من السلف الصالح ؟ .. ألا يقول
في عصره : [[إِنَّ الْمُنَافِقِينَ الْيَوْمَ شَرٌّ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَأَنَّا يَوْمَئِذٍ يُسْرِوْنَ وَالْيَوْمَ يَجْهَرُونَ]] ، ويقول أيضاً : [[إِنَّمَا كَانَ النَّفَاقُ عَلَى
عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَّا الْيَوْمَ فَإِنَّمَا هُوَ الْكُفْرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ]] .. فما هو
المعيار السياسي والفكري الذي يعتمده الداعون للدولة الدنيّة؟!!!!!! .. ألم يكن من
الأفضل لهم أن يدعوا إلى دولة معيارها القيم النبيلة التي يحملها كتاب الله تعالى ،
وبالفهم العلمي السليم الذي معياره الصياغة اللغويّة لنصوصه الكريمة ؟ ..

.. هل الدولة الدنيّة التي يطبّلون ويزمّرون لها ، هل هي سنّية ، أم شيعة ، أم
إباضية ، أم ؟ .. ولو فرضناها سنّية .. هل هي وهابية ، أم صوفيّة ، أم
؟ .. وهل سيتمّ تسليم السلطة فيها حسب استلام عمر بن الخطاب من أبي بكر ، أم
حسب استلام عثمان من عمر ، أم على طريقة معاوية ، أم حسب توريث يزيد ، أم
..... ؟ .. وكيف سيتمّ التعامل فيها مع اتباع الديانات الأخرى والمذاهب الأخرى ،

هل حسب ظلمات التكفير وإلغاء الآخر التي يعيش فيها الظالميون مدعومين بروايات ما أنزل الله تعالى بها من سلطان في صحاح السنّة والشريعة على حدّ سواء!!!؟ .. وهل سيتمّ فرض الجزية على المواطنين الآخرين كونهم من دين آخر كما يُفترى على منهج الله تعالى!!!؟ .. وعلى أيّ جزئية من الجزئيات المتناقضة في أيّ مسألة فقهية ستتمّ صياغة القانون المتعلّق بهذه المسألة!!!؟ .. وهل سيتمّ سجن الرجال الذين لا يطلقون ذقونهم ، أم سيتمّ تسفيهم والنظر إليهم بازدراء ومنعهم من أيّ نشاط سياسي!!!؟ .. وهل سيتمّ سجن النساء اللاتي لا يغطين وجوههن ، أم سيتمّ تسفيهن واتهامهن بشرفهن وعرضهن والدعوة إلى عدم الزواج منهن!!!؟ .. وهل وهل وهل ...!!!؟ .. أليست الرواية التالية التي يقدّسها المطبّلون والمزّمرون ، الداعون إلى دولتهم الدنيّة ، أليست صريحة في تبرير أبشع الشموليات السياسيّة ؟ ..

صحيح مسلم (٣٤٣٥) حسب ترقيم العالمية :

و حَدَّثَنِي قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا بِشَرِّ فَجَاءَ اللَّهُ بِخَيْرٍ فَفَنَحْنُ فِيهِ فَهَلْ مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْخَيْرِ شَرٌّ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ هَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الشَّرِّ خَيْرٌ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرٌّ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ كَيْفَ قَالَ يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهُدَايِ وَلَا يَسْتَتُونَ بِسُنَّتِي وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ قَالَ قُلْتُ كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ قَالَ تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ

.. في الدولة الدنيّة التي يطبّلون ويزمّرون لها ، وفي حال وصول سلطان جائر إلى رأس الهرم السياسي فيها ، كيف سيتمّ التفاعل معه من قبل جماهير هذه الدولة حسب التراث التاريخي الذي يريدون جعله معياراً لدستور هذه الدولة ؟ .. هل سيتمّ التفاعل معه وفق مبدأ : أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ؟ .. أم وفق مبدأ يطبّلون ويزمّرون له ليل نهار هو : لا يجوز الخروج على الوالي ، مستشهدين بالكلام الموضوع

على السنّة الشريفة والسنّة الشريفة منه براء : [يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ وَلَا يَسْتُنُونَ بِسُنَّتِي وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُنْمَانِ إِنْسٍ قَالَ قُلْتُ كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ قَالَ تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ] ؟ ..

.. في فكر الدولة الدنيّة التي يدعون إليها ، كيف سيتمّ وضع حدّ للسلطان الجائر

بناءً على الرواية السابقة وغيرها الكثير ، والتي منها الرواية التالية ؟ ..

أحمد : (٩٦٥٥) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَلْقَمَةَ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَمَنْ أَطَاعَ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي وَمَنْ عَصَى الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي

.. الدولة الدنيّة التي يطبلون ويزمرون لها ، والتي تتكئ على منهج السلف ،

باعتبارنا - حسب زعمهم - لن نفهم المنهج أكثر منهم .. هذه الدولة .. ما المانع أن تتحوّل إلى دولة شموليّة يتصارع فيها المطبلون والمزّمرون ذاتهم فيقطّعون رؤوس بعضهم بعضاً ورؤس الكثيرين من الأبرياء في سبيل صراعهم السياسي ، تطبيقاً لمنهج السلف الذي أحدثته تعتبر معياراً لهذه الدولة ، وذلك تجسيدا لما يحمله النصّ التالي من الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ، والذي يصوّر جانباً من معركة صفين بين عليٍّ ومعاوية ..

[] فرفعوا المصاحف بالرماح وقالوا : هذا حكم كتاب

الله عزّ وجل بيننا وبينكم ، من لثغور الشام بعد أهله ، من لثغور العراق بعد أهله ، فلمّا رآها الناس قالوا : نُجِيبُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَقَالَ لَهُمْ عَلِيٌّ : عِبَادَ اللَّهِ أَمْضُوا عَلَيَّ حَقِّكُمْ وَصَدَقِكُمْ وَقْتَالِ عَدُوَّكُمْ ، فَإِنَّ مَعَاوِيَةَ ، وَعَمْرَأَ ، وَابْنَ أَبِي مَعِيظٍ ، وَحَبِيبًا ، وَابْنَ أَبِي سَرْحٍ ، وَالضُّحَاكَ ، لَيْسُوا بِأَصْحَابِ دِينٍ ، وَلَا قُرْآنٍ ، أَنَا أَعْرَفُ

بهم منكم ، قد صحبتهم أطفالاً فكانوا شرّاً أطفال وشرّ رجال ، ويحكم ! ، والله ما رفعوها إلاّ خديعة ووهناً ومكيدة [[

.. ما هو الفارق بين أشبع الشموليات السياسيّة في التاريخ ، وبين ما نراه في الحديث التالي ، الذي يصوّر جانباً ممّا حدث في الجليل الذي يطبّلون ويزمّرون لاعتباره معياراً لنا إلى قيام الساعة ؟ ..

البخاري (٤٤٥٣) حسب ترقيم العالمية :

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ قَالَ كَانَ مَرْوَانُ عَلَى الْحِجَازِ اسْتَعْمَلَهُ مُعَاوِيَةَ فَخَطَبَ فَجَعَلَ يَذْكُرُ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ لِكَيْ يُبَايَعَ لَهُ بَعْدَ أَبِيهِ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ شَيْئاً فَقَالَ خُذُوهُ فَدَخَلَ بَيْتَ عَائِشَةَ فَلَمْ يَقْدِرُوا فَقَالَ مَرْوَانُ إِنَّ هَذَا الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَالَّذِي قَالَ لَوَالِدِيهِ أَفٍّ لَكُمْ مَا أُنزِلَ عَلَيَّ فَقَالَتْ عَائِشَةُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيْنَا شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا أَنْ اللَّهُ أَنْزَلَ عُذْرِي

.. لأنّ عبد الرحمن بن أبي بكر قال شيئاً ممّا لا يريده معاوية ، لأجل ذلك قال مروان : [[خُذُوهُ]] .. ولا شك أنّ ما قاله عبد الرحمن بن أبي بكر هو ضد مبايعة يزيد بالخلافة بعد أبيه معاوية .. ما الفارق بين هذا الموقف وبين أجهزة القمع عند الشموليات السياسيّة التي نشهدها في عصرنا ؟ ..

.. وقبل أن يخرج علينا مُتَعَتِّع ليفسّر لنا كلمة [[خُذُوهُ]] على أنّها لا تعني ما فهمناه من هذه الرواية ، لنقرأ النصّ التالي لذات المسألة من كتاب .. الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ..

[[فقام مروان فيهم وقال : إنّ أمير المؤمنين قد اختار لكم فلم يأل وقد استخلف ابنه يزيد بعده ، فقام عبد الرحمن بن أبي بكر فقال : (كذبت والله يا مروان وكذب معاوية ، ما الخيار أردتما لأمة محمد ، ولكنكم تريدون أن تجعلوها

هرقلية ، كلّما مات هرقل قام هرقل) ، فقال مروان هذا الذي أنزل الله فيه : ﴿ وَالَّذِي قَالَ لِوَلَدَيْهِ أُفٍّ لَكُمْ ﴾ فسمعت عائشة مقالته فقامت من وراء الحجاب وقالت : (يا مروان يا مروان) ، فأنصت الناس ، وأقبل مروان بوجهه فقالت : أنت القائل لعبد الرحمن أنّه نزل فيه القرآن ! ، كذبت ، والله ما هو ولكنّه فلان بن فلان ، ولكنك أنت فضض من لعنة نبيّ الله [[

.. ألم يتحقّق على أرض الواقع قول عبد الرحمن بن أبي بكر : ((كذبت والله يا مروان وكذب معاوية ، ما الخيار أردتما لأمة محمد ، ولكنكم تريدون أن تجعلوها هرقلية ، كلّما مات هرقل قام هرقل)) ؟ .. نترك الإجابة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ..

.. الدولة التي يطّبلون ويزمّرون لها ، ويريدونها حسب منهج سلف الأمة ، هي تجسّد في عصرنا للأحداث التاريخية التي عاشها أولئك السلف ، والتي منها الحادثة التالية ، التي نقلها من كتاب الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ..

[[ثمّ أقبل على ابن الزبير فقال : هات لعمرى إنك خطيبهم ، فقال : نعم ، نخيرك بين ثلاث خصال ، قال : أعرضهن ، قال : تصنع كما صنع رسول الله ﷺ ، أو كما صنع أبو بكر أو كما صنع عمر ، قال معاوية : ما صنعوا ؟ ، قال : قبض رسول الله ﷺ ولم يستخلف أحداً ، فارتضى الناس أبا بكر ، قال : ليس فيكم مثل أبي بكر وأخاف الاختلاف ، قالوا : صدقت فاصنع كما صنع أبو بكر ، فإنّه عهد إلى رجل من قاصية قريش ليس من بني أبيه فاستخلفه ، وإن شئت فاصنع كما صنع عمر جعل الأمر شورى في ستة نفر ليس فيهم أحد من ولده ، ولا من بني أبيه ، قال معاوية : هل عندك غير هذا ؟ ، قال : لا ، ثمّ قال : فأنتم ، قالوا : قولنا قوله ، قال : فإني قد أحببت أن أتقدم إليكم ، إنّه قد أعذر من أنذر ، إني كنت أخطب فيكم فيقوم إليّ القائم منكم فيكذبني على رؤوس الناس فأحمل ذلك وأصفح ، وإني قائم

بمقالة فأقسم بالله لئن ردّ عليّ أحدكم كلمة في مقامي هذا لا ترجع إليه كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه ، فلا يبقين رجلٌ إلاّ على نفسه ، ثمّ دعا صاحب حرسه بحضرتهم فقال : أقم على رأس كلّ رجل من هؤلاء رجلين ومع كلّ واحد سيف ، فإن ذهب رجلٌ منهم يردّ عليّ كلمة بتصديق أو تكذيب ، فليضرباه بسيفهما []

.. ما الفارق بين ما يحمله هذا النصّ من ثمولىّة تركب الدّين لأغراضها السياسيّة التي لا علاقة للدّين بها لا من قريب ولا من بعيد ، وبين الشموليّات السياسيّة الأخرى التي تركب القيم الوطنيّة والقوميّة والإنسانيّة لأغراضها السياسيّة ؟!!!!!! ..
.. الشورى في كتاب الله تعالى - كما رأينا - هي أمرٌ إلهيٌّ عامٌّ غيرٌ مُخصّص بالآية محدّدة ، ولا بتاريخ محدّد ، ولا بأشخاص محدّدين .. المهمُّ هو تحقيق العدل والمساواة والرحمة والحرية وعدم الظلم بين الحاكم والمحكومين ، وبين المحكومين أنفسهم ... والمؤمنون مطالبون باتباع أحدث الأدوات الحضاريّة التي تُوصِل إلى الشفافيّة والتزاهة في ذلك .. وبالتالي فكلُّ أداة ديمقراطيّة شفّافة عادلة تُعدُّ أفضل ما يحقّق تكافؤ الفرص بين أبناء المجتمع سياسياً في عصرها ، تمثّل مسألة الشورى لذلك العصر ..

.. بينما الشورى (كما يفهمها الذين لا يريدون فصل الدّين عن السياسة) هي آليات تاريخيّة عفا عنها الزمن ، وكما قلنا ، لو فرضنا جدلاً أنّها كانت صالحة في عصرها ، فمن المستحيل أن تكون صالحة في غيره من العصور .. وبينها (كما يراها هؤلاء) وبين الديمقراطية كمفهومٍ سياسي ، مساحةٌ ينظر إليها كلّ حسب وعيه وفهمه للدّين والحركة التاريخ ..

.. في الديمقراطية ، السيادة ومصدر التشريع مستمدّ من الشعب ، وفي الشورى (كما يفهمها الذين لا يريدون فصل الدّين عن السياسة) مصدر التشريع هو مذاهبهم

ورواياتهم التي يتفوقون في أطرها .. وما لم يدركه الذين لا يريدون فصل الدّين عن السياسة ، هو مجموعة من النقاط الأساسيّة :

١ - منهج الله تعالى الذي هو مصدر التشريع ، هو مجموعة الأحكام والقيم التي يحملها كتابه الكريم ، والتي يُطالب بتطبيقها المؤمنون بها .. والالتزام بها (كعلاقة مع الله تعالى دون التعرّض للشوايت الإنسانية كحقوق للآخرين) هو التزام اختياري ، بمعنى أنّه لا يجوز فرضها بالقوّة .. فحتّى في العقيدة والدخول في الدّين والخروج منه لا يُوجد ما يُفرض بالقهر ... فكيف إذا يكون الأمر فيما يسوس مصالح الناس الدنيويّة؟! ..

٢ - الأحكام جاءت (في كتاب الله تعالى) عبر نصوصٍ تحمل كليّاتها ، وهناك اختلافٌ بين المؤمنين بها في جزئيات تطبيقها ، وهناك روايات كثيرة تختلف من مذهب لآخر ، وتختلف فيما بينها للمسألة الواحدة داخل المذهب الواحد والطائفة الواحدة كما رأينا ، وهذا الاختلاف شاسعٌ في الكثير منها ، لدرجة التناقض ..

٣ - المجتمع هو الذي يقرّر باختياره الانصياع لهذه الأحكام ، أو عدم الانصياع لها ، وبالتالي فمن الطبيعي أنّ المجتمع المؤمن بما سيختارها ، والمجتمع غير المؤمن بما لا يختارها ، ولا يحقّ لنا (كما يأمرنا منهج الله تعالى ذاته) أن نفرضها عليه بالقوّة ..

.. بالنتيجة .. المجتمع بما يختاره ، هو مصدر التشريع .. وهذا ما تقوله الديمقراطية وقولهم بأنّ منهج الله تعالى هو مصدر التشريع وليس الشعب ، يعنون به مفاهيمهم الضيقة لأحكام منهج الله تعالى ، وخصوصياتهم المذهبيّة والطائفيّة التي ينقض معظمها كتابُ الله تعالى جملةً وتفصيلاً ..

.. قد تُستخدم الديمقراطية سلبياً لوصول أصحاب الأموال والمتسلّقين الذين يخدعون الناس بشعارات برّاقة إلى السلطة .. وقد حصل الكثير من ذلك .. لكنّ المشكلة هنا تكمن في البشر وليس في الديمقراطية ، وذلك لسببين :

١ - التلاعب بعواطف الناس وحاجاتهم الماديّة منشؤه النفوس السليبيّة للناس ، فالأدوات الديمقراطيّة ذاتها والتي استخدمها هؤلاء المتسلّقون هي ذاتها استخدمها الشرفاء للوصول إلى أهداف نبيلة ..

٢ - الديمقراطيّة ليست صيغةً واحدة لكلّ العصور ، فأدوات الديمقراطيّة وأشكالها تتطوّر بتطوّر المجتمعات ، وبالتالي يتمّ - مع الزمن - سدّ الثغرات التي يتسلّل منها المتسلّقون ..

.. والشورى هي الأخرى قد يستخدمها المتاجرون بالدّين للوصول إلى غاياتهم الفاسدة .. فكم متاجر بالدّين خلال التاريخ نشر (باسم الدّين) أبشع صور الطغيان والفساد في الأرض ؟ ..

.. في الدولة الحرّة تتحقّق الشورى التي يأمر الله تعالى بها أكثر من تحقّقها في الدولة المحسوبة على الدّين .. كيف ؟!!! ..

.. في الدولة الحرّة حرية الرأي والمعتقد والتفكير المجرّد والتدبير أكبر ، وبالتالي يقترب المجتمع المسلم أكثر من الفهم السليم لدلالات كتاب الله تعالى بما تحمل من أحكام لحلّ المشكلات الحضاريّة مع مرور الزمن ، وبالتالي يتطوّر فهم المجتمع لمسألة الشورى مع التطوّر الحضاري ... ولما كان الشعب هو مصدر السلطة والتشريع في الدولة الحرّة ، فإنّ الشعب المسلم سيختار الشورى التي يدرّكها من نصوص كتاب الله تعالى بحريّة تامّة ، وذلك بواقع أبعد عن الغرق في مستنقع الخلافات المذهبيّة والطائفيّة الذي تغرق فيه الدولة المحسوبة على الدّين ..

بينما في الدولة المحسوبة على الدّين فإنّ المطبّلين والمزمرّين لعدم فصل الدّين عن السياسة يقدّمون فهماً تاريخياً محدّداً لمفهوم الشورى ، لا يتجاوز مفاهيم السابقين وما تمّ تداوله كنظام حكم في الأجيال الأولى .. وهذا أبعد عن تحقيق مراد الله تعالى في مسألة الشورى ..

من هنا نرى كيف أنّه في الدولة الحرّة يتحقّق مراد الله تعالى في الشورى وغيرها من المسائل التي يحملها كتاب الله تعالى ، بصورة أكبر بكثير من تحقّق مراد الله تعالى لهذه المسائل في الدولة التي يسمّونها دولة دينيّة ، لأنّها في الحقيقة دولة تاريخيّة ليس إلّا ، منهجيّة البحث والتدبّر والتفاعل الحضاري فيها أقرب إلى التاريخ منها إلى المنهج ..

الديمقراطيّة شأنها شأن أيّ قضية إنسانيّة ، لا بدّ أن تتطوّر مع الزمن وأن تتطوّر أدواتها باتجاه الاقتراب أكثر فأكثر من العدل وتحقيق مراد الشعوب سياسياً ، ولا بدّ أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع الثقافي والاجتماعيّة ، فلا توجد وصفة جاهزة للديمقراطيّة صالحة لكلّ المجتمعات البشريّة في كلّ زمانٍ ومكان ..

.. وهذه القيم النبيلة من العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والمودّة والشراكة الكاملة بين أبناء المجتمع لا تتحقّق إلّا في إطار دولة حرّة ، يؤمن أبنائها بحريّة الآخر إيماناً حقيقيّاً ، نابذين كلّ مفاهيم الاستقصاء وإلغاء الآخر ، مؤمنين بأنّ الآخر شريك كامل تحت سقف الوطن ..

.. بينما في الدولة المحسوبة على الدّين ، فإنّ الداعين لها لا يؤمنون أصلاً بأنّ الآخر (تحت سقف الوطن) موازٍ لهم ، لأنّ الآخر حسب مفاهيمهم الموروثة والمحسوبة على الدّين (والدّين الحقُّ منها براء) ليس مؤمناً ، أو على الأقل ينظرون إليه على أنّه فاسق ، وبالتالي مهما تفلسفوا ومهما قالوا من الكلمات المعسولة ، فإنّهم - في النهاية - لا ينظرون إلى الآخر نظرة أخٍ لهم موازٍ في الحقوق والواجبات ..

.. ولو فرضنا جدلاً أنّهم يعتبرون الآخر موازياً لهم ، فلماذا إذاً يدعون لدولة يسمّونها بالدينيّة في الوقت الذي لا يستطيعون فيه أن يخفوا اعتقادهم أنّهم - دينياً - فوق الآخرين في الدنيا والآخرة؟!!!! ... من هنا تتجلّى الصورة أمام أعيننا بأنّ الداعين إلى دولة دينيّة حسب مفاهيمهم الضيّقة للدّين ، إنّما يدعون لدولة شموليّة ، نهاية أمرها

استعبادُ الناس وقهرهم بالخصوصيات المذهبيّة والطائفيّة ، باسم الدّين ، وهذا تنقضه كلُّ المبادئ التي أنزل الله تعالى الرسالات السماويّة من أجلها ..

.. وكلامنا هذا لا يعني أنّ كلّ الديمقراطيات التي بُنيت على أرض الواقع كانت تطبيقاً موازياً للتنظير الذي يستخدمه أصحابها .. أبداً .. الديمقراطية في النهاية صناعة بشريّة لا تخلو من الأخطاء ، وهي نظام حكم ، لتنظيم الحكم في الدولة ، فقد تكون هناك أغلبيّة تدّعي الديمقراطية ولكنّها لا تؤمن بها كمبدأٍ عادل ، وبذلك تكون شموليّةً مهما زعمت من التزامها بمبدأ الديمقراطية .. ولكن الديمقراطية كمفهوم وأدوات تتطوّر مع الزمن .. ولا يُوجد فيها من يزعم أنّه ناطقٌ باسم الله تعالى وظلّه في الأرض ، كما هو حال الداعين للشموليّة المحسوبة على الدّين ..

.. ولذلك نتيجة لتطوّر مفهوم الديمقراطية ، ولتطوّر أدواتها ، بما يوازي التطوّر الحضاري للبشريّة ، تتّجه الديمقراطيات نحو الليبراليّة ، التي تعني بالحرّيات المدنيّة وحقوقها ، وبالحرّيات الفرديّة ، وبالحرّيات الخاصّة بالأقليات على اختلافها ، تحت سقف وطنٍ واحد ..

.. وما نراه أنّ معظم المطبّلين والمزمرّين لدولة دينيّة حسب مفاهيمهم الضيّقة للدّين ، يضعون دائماً مقارنة بين سلبّيات الغرب الاجتماعيّة والثقافيّة ، كون الغرب منشأ الديمقراطية ، وبين القيم النبيلة التي يحملها كتاب الله تعالى ، وذلك كمقدّمة لنتيجة مسبقة الصنع هي إظهار الديمقراطية بمظهر سلبّي .. وهذه المقارنة ليست سليمة لعدّة أسباب :

١ - المقارنة التي يقومون بها هي انتقاء لسلبّيات أعمال شعوب لها تعلقها بمعتقدات هذه الشعوب وبتاريخها وثقافتها من جهة ، وبين قيم ومبادئ نبيلة يحملها كتاب الله تعالى من جهةٍ أُخرى .. أي هي مقارنة بين أمرين مختلفين تماماً ، كلّ منهما له ساحته المختلفة عن ساحة الآخر .. فأعمال الشعوب لها تعلقها بأخلاق هذه

الشعوب وبعقائدها وبتاريخها وثقافتها ، وهي ليست ثابتة على مدار الزمن ، بينما أحكام كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) هي قيم مطلقة مجردة عن التاريخ وعن تطبيق الشعوب لها .. والمسلمون ذاهم لم يلتزم الكثير منهم بالكثير من أحكام كتاب الله تعالى الالتزام الذي يريده الله تعالى منهم ..

٢ - هذه المقارنة ليست مقارنة سياسية تتعلق بمبادئ الديمقراطية وآليات استلام السلطة من جهة ، وبين الشورى كما يفهمها المقارنون من جهة أخرى .. فلو نظر المقارنون نظرة عاقلة مجردة عن عصبيتهم المذهبية والطائفية إلى آليات استلام السلطة وتنقلها عبر الأجيال ، لرأوا أن واقعنا خلال التاريخ (الذي يريدونه معياراً لدولتهم الدينية) ليس أفضل حالاً من الآخرين ..

٣ - المقارنة تُعجل عمليّات انتقال السلطة عندنا من فترة الخلفاء الراشدين إلى الآن ، فاستلام أبي بكر للسلطة كان ضمن إطار مجموعة ضيقة وبدفع قوي أشبه بفرض الأمر الواقع من قبل عمر بن الخطاب ، واستلام عمر بن الخطاب كان تعييناً من أبي بكر ، واستلام عثمان كان عبر اختيار عمر لستة يختارون واحداً منهم ، واستلام علي تبعه من الحروب وقطع أعناق الصحابة على أيدي إخوانهم الصحابة ما نخجل من قراءته ، واستلام معاوية كان أشبه ما يكون بالانقلابات العسكرية في عصرنا ، ليحوّل نظام الحكم بعد ذلك إلى نظام ملكي قسريّ يكون فيه أمير المؤمنين أميراً منذ نزوله من بطن أمه وكل ذلك تحييداً كاملاً للأمة في مسألة الشورى التي يدعونها ، وقفز صريح فوق مبدأ الشورى الذي يحمله كتاب الله تعالى ..

٤ - المقارنة لا تأخذ بعين الاعتبار حمل الديمقراطية لآليات تطوير نفسها بنفسها ، كونها مسألة إنسانية تتعلق بالإنسان كقيمة معنوية ، وكونها آليات تهدف لاختيار النظام السياسي للدولة ، وفق ما يتعارف عليه الناس ، من إيصالهم للعدل والمساواة وتكافؤ الفرص والاقتراب من تحقيق مصالحهم النبيلة ..

٥ - المقارنة تنطلق من مبدأ أنّ الآخرين كافرون مهما عملوا ، وأنّ المقارنين يجسّدون مراد الله تعالى في الأرض ، ومعهم وكالة منه حلّ وعلا غير قابلة للعزل ، وذلك بفعل ما يريدون باسم الدّين ..

٦ - المقارنون وانطلاقاً من تاريخنا الإسلامي ابتداءً بعصر الخلفاء الراشدين ، يعتقدون أنّ الحاكم هو حاكم حتى الموت ، فهذا ما حصل خلال التاريخ ، وبالتالي لا يؤمنون (بناء على منهج السلف الذي يدعون إليه) بتداول السلطة .. فالببيعة عندهم حتى الموت ما لم يفعل الحاكم ما يخرج منه الملة .. والحقيقة أنّ الحاكم لا يخرجونه من الملة مهما فعل ما داموا من أتباعه ، فقطع عشرات الآلاف من أعناق الصحابة على أيدي إخوانهم من الصحابة لا يعيرونه أيّ اهتمام ، بل يكفّرون من يحاول قراءة ذلك التاريخ قراءة واعية عاقلة مجردة ..

.. في الدولة الحرّة تتطوّر الأحكام والديساتير والقوانين مع التطوّر الحضاري ، وفق مراد الشعب ، فما دام الشعب مصدراً للسلطة والتشريع فإنّ تغيير أيّ قانون أو حاكم أو أمر ما هو مسألة سهلة ، فالحياة تتطوّر والشعب المتطوّر هو مصدر التشريع ..
بينما في الدولة المحسوبة على الدّين ، فإنّ تغيير أيّ قانون أو دستور أو أمر ما في هذه الدولة يعني نفساً لهذه الدولة من أساسها ، فهذه الأحكام كما يعتقد مطالبو هذه الدولة (وهي الأحكام التي تمّ وضعها حسب الفهم الضيق لهؤلاء) هي عين مراد الله تعالى ، وبالتالي فأيّ تغيير فيها هو خروج على مراد الله تعالى ..
.. من هنا نرى أنّ هذه الدولة الدّينية التي يطبّلون ويزمّرون لها هي دولة تاريخيّة ، وأنّ المطالبين بها يستعملون الدّين كوسيلة للوصول إلى السلطة ، ليس إلّا .. ومن يعتقد منهم بأنّه على حقّ فهو ضحيّة لغيره من المنظرّين المتسلّقين المتاجرين بالدّين ..

.. إنّ كلّ العصبيّات ومهما كانت مذهبيّة أم طائفيّة أم دينيّة أم قوميّة أم قبليّة أم مناطقيّة أم هي في النهاية عدوّة لمصالحها ، لأنّها لا تنطلق في تفاعلها مع الآخر من أيّ فهمٍ سليمٍ لمصلحتها التي بالتأكيد لا تكون بجلب العداوة مع هذا الآخر ..

.. ولكنّ التطرّف الدّيني والمذهبي والطائفي له خصوصيّة التي تجعل منه أخطر أشكال التطرّف .. يليه التطرّف القومي .. يليهما التطرّف وفق الأيديولوجيّات الأخرى

فالتطرّف في فكرٍ أيديولوجيٍّ آخر (غير ديني) ينحسر في النخب السياسيّة والاجتماعيّة المنظّرة لأيديولوجيا هذا الفكر ، وفي بعض البسطاء الذين وقعوا ضحايا لهؤلاء المنظرّين .. ولا يعتقد ضحايا هذا التطرّف أنّهم بتطرّفهم هذا يعبدون الله تعالى الذي سيدخلهم الجنّة في الآخرة نتيجة لذلك ..

.. بينما التطرّف الدّيني والمذهبي والطائفي ساحته أوسع ، فيسوق الكثيرين من أبناء المجتمع في منزلقاته ويغرقهم في مستنقعاته ، وهو مبني على الجهل بحقيقة الدّين والمذهب والطائفة ، لذلك فأتباعه - خصوصاً في المجتمعات التي تعاني من الجهل - أكثر ، ويعتقد أتباعه أنّهم بتطرّفهم هذا يتقرّبون إلى الله تعالى ، وأنّ مأواهم الجنّة نتيجة تطرّفهم هذا ، ولذلك فاستعدادهم لقتل الآخر أكبر بكثير ، كونهم يكفّرون هذا الآخر ، وبين أيديهم من الروايات التاريخيّة التي نُسبت للرسول ﷺ وهو منها براء ما يُغطّي تطرّفهم هذا .. وهنا مكن خطورة التطرّف الدّيني والمذهبي والطائفي وتمييزه بذلك عن الأشكال الأخرى للتطرّف ..

.. وفي الدولة الحرّة التي نعنيها لا تُهمَل ((في الممارسة الديمقراطيّة الشفّافة المُجسّدة للشورى في عصرها)) الأقلّيّة بعد الانتخاب ، فالمشاركة السياسيّة في السلطة في مؤسسات النظام السياسي ليست للأكثرّيّة فقط ، إنّما كلٌّ يشارك - سياسياً - حسب ما حصل عليه من نتائج في الانتخابات .. أمّا القرارات العليا التي يكون الأمر محتملاً فيها بين : نعم ، ولا ، فيجري عليها التصويت ، ويُؤخَذ الأمر فيها حسب الأغلبيّة ..

.. أمّا المشاركة في العمل والبناء والتقنيّة وكلّ ما يغطّي النشاط البشري في المجتمع ، فهي مبنية على الكفاءات ، وعلى حقّ المواطن بعملٍ شريفٍ يؤمّن له حياةً كريمةً ، يتناسب مع كفاءته ، ولا علاقة للسياسة بذلك على الإطلاق .. وهذا من حقّ المواطن على المجتمع ، بغض النظر عن نتائج الانتخابات السياسيّة ، وعن الانتماءات الدنيّة والمذهبيّة والطائفيّة والعرقية و

.. إنّ الدولة الحرّة التي نعنيها هي دولة القانون والتي تؤسّس على قاعدة الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعيّة .. القضائيّة .. التنفيذية) ، وعلى قاعدة بشريّة الحاكم وعدم اعتباره مقدّساً ، فالحاكم مهما كان هو بشر ، ولا يجوز له أن ينصبّ نفسه حاكماً باسم الله تعالى وناطقاً رسمياً باسمه جلّ وعلا ، إنّه يحكم بفهمه هو ، عبر ممارسة لا تخرج عن سقفه الثقافي والفكري ، وهو معرّض للمساءلة ضمن الإطار الذي يحدّده دستور الدولة الحرّة وقوانينها ..

فمن يدعي أنّه حاكمٌ باسم الله تعالى ، وأنّه يمثّل الله تعالى في الأرض ، إنّما يقفز بذلك فوق منهج الله تعالى ذاته ..

﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ [آل عمران : ٧٩]

.. ونجاح المفهوم الديمقراطي يتطلّب وجود مؤسسات ديمقراطيّة شفّافة ، وثقافة اجتماعيّة عالية تُعتبر فيها الخسارة في صناديق الاقتراع أمراً طبيعياً ، ويُعتبر فيها الخصم السياسي شريكاً كاملاً في الوطن .. وكلّ ذلك يتعلّق بالمستوى الحضاري والفكر السائد وينابيع الثقافة بين أبناء المجتمع ، وبالإيمان بشراكة المواطنة داخل حدود الوطن .. فالمواطنة هي عضويّة الفرد واندماؤه للمجتمع ، عبر عقدٍ اجتماعيٍّ يُقدّم حقوقاً متساوية

لكلّ المواطنين ويفرض عليهم واجبات متكافئة ، وذلك ضمن إطار اجتماعي وسياسي وثقافي وأخلاقي في دولة محدّدة ..

.. وللديمقراطيّة أشكالٌ عديدة ، فهناك الديمقراطيّة المباشرة (وتسمّى الديمقراطيّة النقيّة) ، حيث يصوّت الشعب على قرارات الحكومة مباشرة ، وذلك دون وسطاء (نواب) ينوبون عنهم .. وهناك الديمقراطيّة النيابيّة ، وهنا ينوب النوّاب عن الشعب في اتّخاذ القرارات ، وهم النواب الذين تمّ انتخابهم من قبل أبناء المجتمع .. كما علينا أن نتميّز بين درجات للديمقراطيّة حسب نسبة لون الليبراليّة فيها ، فبمقدار ما تُصان حقوق الأفراد والأقليات ، بمقدار ما تنصغ الديمقراطيّة بلون الليبراليّة ..

وهناك الديمقراطيّة الاستشاريّة ، وذلك عبر الحوار المستمر بين السلطة والمواطنين ، لتقوم العمل السياسي باستمرار .. وهناك الديمقراطيّة التشاركيّة ، وفيها يشارك المواطنون بشكل مباشر في وضع قوانين الدولة وتحريك سياساتها عبر النخب .. وهناك الديمقراطيّة الاشتراكيّة ، وهي ضمن إطار المفهوم الأيديولوجي للاشتراكيّة ..

.. إذاً .. التطوّر الحضاري للبشريّة وثقافة الديمقراطيّة ولأدوات التواصل الحضاري بين الشعوب ، ينتج أشكالاً مختلفة للديمقراطيّة .. وهذه الديمقراطيات ليست مقدّسة ، وليست وصفاتٍ صالحّة لكلّ الشعوب في كلّ زمانٍ ومكان ، وبالتأكيد لا تلبّي حاجات الشعوب بنسبة مائة بالمائة ، فهي في النهاية صناعة بشريّة تتطوّر بتطوّر البشريّة ذاتها .. ولكن .. ما نراه في التطوّر الحضاري للبشريّة أنّه يتمُّ - مع الزمن - الدفع بالكثير من الديمقراطيات باتجاه التوسّع في مساحة الليبراليّة داخلها ..

.. الليبراليّة هي مصطلحٌ سياسيٌ يذهب إلى تحرير الإنسان من سلطة ((السياسة والاقتصاد والثقافة الشموليّة)) ، وذلك بأدوات تتعلّق بقيم المجتمع وهويّته الأخلاقيّة والثقافيّة ..

.. ففلسفة الليبرالية تنكئ على حرية الفرد الشخصية وحمايتها ما دامت لا تعتدى على حريات الآخرين وقيمهم ومبادئهم .. وهنا تتجلى علاقة الليبرالية مع الدين والأخلاق والأعراف الاجتماعية ، فحتى تُحمى الحريات الشخصية ضمن حدود القيم والمبادئ العامة ، لا بدّ من قوانين صارمة تمنع جنوح الآخرين باتجاه إسقاط هذه الحريات والتعدّي عليها ..

.. ففي مفهوم الليبرالية ، المواطن حرٌّ باعتقاده ، وبعلاقته مع كلّ القيم الروحية والمبادئ العامة ، ولكنّها صارمة مع من يعتدي - ولو بالكلام - على عقائد الآخرين ومبادئهم ... في الليبرالية ، الإنسان حرٌّ في أن يشرب الخمر أو لا يشربه ، ولكنه ليس حرّاً في أن يقود سيارته أثناء شربه للخمر ، لأنّ ذلك يُعرض الآخرين للخطر .. فالدولة الليبرالية لا تتدخل في أنشطة المجتمع الاقتصادية والفكرية والثقافية إلاّ عندما يكون هناك خطر على مصالح الأفراد وحرياتهم ومعتقداتهم ..

وما يميّز الديمقراطية الليبرالية أنّها تقوم على سيادة الشعب عبر صناديق الاقتراع ، مع الأخذ بعين الاعتبار الفصل بين السلطات : (التشريعية .. القضائية .. التنفيذية) .. وهذه السلطات هي تحت القانون وتخضع له بكلّ أفرادها مهما كان سلّمهم الوظيفي ، وهنا تتقاطع الديمقراطية مع الليبرالية في الحفاظ على الحريات الفردية لأبناء المجتمع ، وفي الحفاظ على حقوق الأقليات فيه ..

وكما أنّ الحرية السياسية محفوظة لكلّ أبناء المجتمع في الدولة الديمقراطية ، فهي كذلك في الدولة الليبرالية ، وفي هذا ضمانٌ لمعارضة حقيقية في المجتمع ، تكون مقوماً للحراك السياسي ، وباعثاً على إمداده بالحركة والروح ..

.. وتتباعد الليبرالية عن الديمقراطية في مسألة الأغلبية السياسية ، وذلك كون الليبرالية مبنية على حرية الفرد بغض النظر عن أيّ أغلبية ، وكون الديمقراطية تعتمد على سلطة الشعب التي تكون عبر الأغلبية .. ففي حين يكون هامش الحرية كبيراً بالنسبة

للأفراد والأقليات في الدولة الليبرالية ، فإنّ هذه الحرّية تكون أقلّ منها في الدولة الديمقراطية ، التي تعتمد على سلطة الأغلبية المنتخبة من الشعب ..

.. لذلك .. لحماية حريّات الأقليات وخصوصيّاتهم في الدولة الديمقراطية لا بدّ من تثبيت ذلك في دستور الدولة وقوانينها ، بحيث يُمنع جنوح الأغلبية نحو التعرّض لحريّات الأقليات ... بمعنى المزج بين صبغة الديمقراطية بأنّ السلطة للشعب عبر صناديق الانتخاب ، وبين صبغة الليبرالية بحماية الحريّات الفرديّة وحريّات الأقليات .. وهنا نكون أمام نظام ديمقراطي ليبرالي ..

.. ونعود فنقول .. الديمقراطية والليبرالية وغيرها من أشكال الأنظمة السياسيّة ، لا تستطيع أن توصل الحقّ الكامل مائة بالمائة لكلّ المواطنين ، فالتطبيق على أرض الواقع يقوم به بشر فيهم من الخير وفيهم من الشر ، ومن الصعب أن يتجرّدوا عن مصالحهم وعصبيّاتهم بنسبة مائة بالمائة .. ولكن .. تمايز الأنظمة عن بعضها بمقدار كميّة الحرّية والعدالة والحقّ وتكافؤ الفرص التي ينعم بها أبناء الدولة ..

إنّ نظام الدولة المحسوبة على الدّين والتي يطبّل لها المطبّلون ويزمّر لها الزمّرون ، يُطلق عليه في المصطلح السياسي الوضعي بالثيوقراطية ، وهو نظام حكم يزعم فيه الحاكم بأنّه يستمدّ فيه السلطة من الله تعالى ، وتكون الطبقة الحاكمة عبارة عن كهنة ، وبالتالي فالنظام هنا هو نظام كهنوتي ، وهذا النظام هو شموليّة دينيّة بامتياز ، حيث تزعم الطبقة الحاكمة ((الكهنوت)) أنّها تعمل وفق تعاليم السماء ، وأنّها تجسّد مبدأ الحاكميّة لله تعالى ..

.. إن لم يكن هناك حس وطني بالقيم المشتركة بين أبناء الدولة على مختلف انتماءاتهم ، وإن لم تُسُد ثقافة قبول الآخر واحترامه ، وإن لم يكن هناك شعور مشترك بكون أبناء الدولة وحدة واحدة ، فإنّ هدف الديمقراطية والليبرالية وأيّ نظامٍ آخر مهما كان ، لن يتحقّق ، وستكون الديمقراطية والليبرالية وغيرها من الأنظمة مجرد ظاهر لا

يلامس باطن العدل والمساواة والحرية بشيء .. كما أنّه لا بدّ من استقلال القضاء ، واستقلال الإعلام ، كأمرٍ ضروريٍّ لنجاح العملية الديمقراطية ..

.. وفي مقابل التزام السلطة الحاكمة المنتخبة في الدولة الديمقراطية بدستور الدولة وقوانينها ، ومساءلتها في ذلك ، مقابل ذلك ، هناك استعداد من الشعب الذي انتخبها لتقبُّل قرارات هذه السلطة ، وإن تعارضت مع المصالح الشخصية لبعض أفرادها ..

.. وفي الممارسة الديمقراطية ، وفي دخول الأحزاب في اللعبة الديمقراطية ، قد تكون الأحزاب - أحياناً - عثرات في سبيل تحقيق مراد الديمقراطية ، فالعصبية الحزبية قد تطفو فوق الشفافية الإنسانية النبيلة ، ليصبح الانتماء لهذه العصبية فوق المشترك الإنساني النبيل بين أبناء الوطن الواحد ، كما أنّ العصبية الدّينية والمذهبية والطائفية في نفوس الناس تكون عثرات في طريق انتخابهم السياسي الشريف ..

.. إنّ فصل الدّين عن السياسة ، وفصل العصبية القومية والقبلية والمناطقية والعرقية وغيرها من العصبية عن السياسة ، أمرٌ لا بدّ منه ، لنجاح العملية الديمقراطية السليمة ..

.. ومن الممكن أن يكون اللهث خلف حرفية الديمقراطية من أجل تقنين كل شيء ، وتراكم تلال من القوانين ، ممّا يغرق الدولة في مستنقع البيروقراطية ، من الممكن أن يكون ذلك عائقاً في حيوية النشاط الديمقراطي ..

.. كما أنّه من الممكن أن تقع الديمقراطية في فخ الرؤية قصيرة المدى ، وذلك كون النظام السياسي من الممكن تغييره بعد أربع أو خمس سنين ، فيكون عمله ليس استراتيجياً للمدى البعيد ، لأنّ العمل الاستراتيجي تُقطف ثماره بعد فترة تتعدى هذه المدّة .. ومن الممكن أن تكون سياسات النظام المنتخَب تتعلّق بما يُؤمّن فوزَه في الفترة التالية ، فيكون الهدف هو إظهار إنجازات مرحلية من أجل إقناع الناخب ليس إلّا ..

كما أنّ كلفة الحملات الانتخابية وتسعير الصراع بين المرشّحين ، يدفع إلى وقوع هؤلاء المرشّحين في فخ المموّلين لحملاتهم الانتخابية ، وبالتالي يكونون تحت سيطرة هؤلاء المموّلين ، وقد تكون هناك مساومات مقابل هذا التمويل ..

.. كما أنّه في النظام الديمقراطي البعيد عن الليبرالية ، من الممكن أن يقع طغيان من الأغلبية على الأقلية ..

.. وبالمقابل .. يُحسَب للديمقراطية أنّها تجعل استقراراً سياسياً في الدولة .. ويحسَب لها انخفاض مستوى الفساد ، وانخفاض مستوى الفقر ، وانخفاض مستوى الإرهاب .. ويُحسَب للديمقراطيات الليبرالية أنّها ضمان ضد الحرب الأهلية ، وأنّها تُخفّض نسبة الحروب مع بعضها ، فمن يحترم حريّات الأفراد والأقليات في مجتمعه ، يكون أكثر استعداداً لتفهّم مواقف الآخرين ..

إنّ الدولة المدنية الحرّة هي دولة القانون التي يكون فيها جميع أبناء الوطن تحت سقف القانون ، والأساس فيها هو المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع أبناء الوطن ، والحرية وقبول الآخر والسلام والتسامح .. فدستورها وقوانينها تضمن حقوق جميع أبنائها ، وسلطتها فوق الجميع ، ويخضع لها الجميع على مختلف عقائدهم وأفكارهم وثقافتهم ، من أعلى الهرم السياسي إلى أدناه ، ومن أغنى الناس إلى أفقرهم .. فالدولة هي أعلى سلطة يُلتجأ إليها ، ولا يُتاجر بدستورها وقوانينها صاحب أيّ أيديولوجية مهما كانت ..

.. ومبدأ المواطنة - في الدولة المدنية الحرّة - هو المعيار الأوّل ، فالمواطن فيها شريكٌ كامل في عقد المواطنة ، وليس أقلّ من غيره ، بغض النظر عن دينه أو مذهبه أو طائفته أو قوميته أو عرقه أو إقليمه أو مهنته أو سلطته أو ماله فالثقافة المدنية الحرّة هي ثقافة عقد المواطنة الذي توافَقَ عليه كلُّ أبناء المجتمع ، والذي يُعدُّ خطأً أحمر لا يجوز لأحدٍ أن يتجاوزه تحت أيّ عذرٍ كان ..

.. وكما أنّه في الدولة المدنيّة الحرّة يتم فصل الدّين عن السياسة ، وأنّه لا يحقُّ لأحدٍ أن يستخدم الدّين والمذهب والطائفة لأغراض سياسيّة ، احتراماً للعقائد وتزيهاً لها عن أيّ متاجرة دنيويّة .. كذلك .. من أهم مبادئ الدولة المدنيّة الحرّة هو مبدأ عدم اغتصاب السلطة والبقاء فيها ، من قبل أيّ نزعة أيديولوجية أو عائلة أو قبيلة أو طائفة أو شخص أو

.. إنّ من أهم أسباب محاربة التدبّر والبحث في كتاب الله تعالى ، وفي الروايات ذاتها ، وفي المنهج الذي تمّ تطهيره منذ القرون الأولى ، من أهم أسباب منع التدبّر الحقيقي ، والاكتفاء باجتراح ما قيل منذ القرون الأولى ، هو الخوف من تولّد مذاهب جديدة ، فالمتناقضات في الروايات ، والخلافات في تأويلها ، تعطي حيثيات تولّد الكثير من المذاهب لاحقاً .. من هنا نقول : إنّ الفصل بين الدّين والسياسة هو لصالح الدّين أكثر منه لصالح السياسة ، لأنّ الدّين في حال عدم فصله عن السياسة سيكون سلماً يتسلّقه المتاجرون بالدّين لتحقيق نفاقهم السياسي من أجل مصالح هي في النهاية لا علاقة لها بالدّين ، بل يأمر الدّين بنقيضها ، وبالتالي سيُشوّه ذلك صورة الدّين في النفوس ، حتّى في نفوس متّبعيه ..

وإن قال قائل : هناك من هو صادق ، ويريد تحقيق منهج الله تعالى على الأرض ، وهو بعيد كلّ البعد عن أيّ نفاق سياسي .. نقول : نعم ، يُوجد من هو صادق ، ولكن ما يعتقده هذا الصادق ليس عين ما يريد الله تعالى ، ما يعتقده هو فهمه أو فهم من رسموا له منهجه ، وبالتأكيد عنده من الحقيقة ، ولا نقول إنّّه ليس على شيء ، ولكن فهمه الذي يريد تطبيقه على أرض الواقع لا يمكن أن يطابق مائة بالمائة عين ما يريد الله تعالى ، فهناك صادقٌ آخر يختلف مع هذا الصادق في الوقت الذي يدّعي فيه أنّه يريد تحقيق منهج الله تعالى ، وهناك ثالث ، وهناك وهناك .. علينا أن نميّز بين فهمنا

للدين وبين حقيقة الدين ، وعلينا أن نحترم اعتقاد الآخرين ، وألا نظن أننا نحتكر الحقيقة ، وألا نظن أن الآخرين ليسوا على شيء ، فذلك جهلٌ وقع فيه أهل الكتاب ..

﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ ۗ كَذٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۗ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيٰمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [البقرة : ١١٣]

فقول اليهود عن النصارى ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ ، وقول النصارى عن اليهود ﴿ وَقَالَتِ النَّصْرَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ ، كل ذلك يحصل في الوقت الذي يتلون فيه كتابهم ﴿ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ ﴾ .. لذلك .. من يدعي منا - ممن يتلو كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) - أنه يملك الحقيقة ، وأن الآخرين مهما كانوا ((سواء من أصحاب الرسالات الأخرى ، أم المذاهب الأخرى الذين يشتركون معه بتلاوة القرآن الكريم)) ليسوا على شيء ، وبالتالي لا بدّ من إقامة دولة دينية مبنية على فهمه هو ، وما يغرق فيه من عصبية مذهبية وطائفية ، إنما هو جاهل بحقيقة ما يحمله كتاب الله تعالى القرآن الكريم ﴿ كَذٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ ..

.. الدولة الدينية كما يدعوا إليها المطبّلون والمزّمرون ، هي هبوطٌ بالقيم الروحية النبيلة التي رمزها الأنبياء عليهم السلام بما يحملون من خلاص ونقاء ، إلى نماذج سياسية تاريخية انتهت بملكٍ قسريٍّ في عهد معاوية ، وحوّل إلى حكمٍ ملكيٍّ قسريٍّ يرث الولد فيه السلطة السياسية عن والده باسم الدين كما يرث منه الأموال والعقارات بمعنى هي ((نعي الدعوة للدولة التاريخية باسم الدين)) دعوةٌ للهبوط بالقيم الروحية النبيلة التي رمزها الأنبياء عليهم السلام إلى نماذج تاريخية خطؤها أكثر من صوابها ..

.. الداعون للدولة الدّينيّة يقولون لن نفهم الإسلام أكثر ممّا فهمه سلف الأُمّة .. ونحن نسألهم : أليس تحويل السلطة إلى نظام حكمٍ ملكيٍّ قسريٍّ تمّ في سلف الأُمّة ؟!!! .. أليس هذا التحويل إلى نظامٍ قسريٍّ وراثيٍّ ينقضه كتاب الله تعالى (الذي هو جوهر الدّين) بكلّ حرفٍ من حروفه ؟!!!!!! .. نترك الإجابة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ..

.. في الدولة الحرّة بقوانينها المدنيّة الحرّة نرى مصالحةً وتكاملاً بين ما يتعلّق بالآخرة من قيم نبيلة وشعائر عبادات من جهة ، وبين ما يتعلّق بالدنيا من عمل بناء يهدف لخدمة الإنسان والنهوض به حضاريّاً من جهةٍ أُخرى ... هذه المصالحة هي نتيجة طبيعيّة للمصالحة بين هذين الوجهين في دلالات كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) الذي يجمع بين خيرَي الدنيا والآخرة .. فالإنسان - أيّ إنسان - مهما كان دينه أو مذهبه أو انتماءه ، هو - كإنسان - مكرمٌ من قِبَل الله تعالى ﴿ **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ** ﴾ [الإسراء : ٧٠] .. فكيف إذاً لا يكون مكرمّاً عند من يقدّمون أنفسهم ناطقين باسم الله تعالى ؟!!!!!! ..

.. لا يُوجد في التاريخ ما هو ثابت لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولا يُوجد في التاريخ ما هو وصفة صالحة لكلّ زمان ومكان ولكلّ الأمراض الاجتماعيّة والسياسية والفكرية والثقافيّة للمجتمعات البشريّة ، فالتاريخ يرسمه البشر ((الذين يخطّون ويصيبون)) بأيديهم .. وفهمنا للدّين يتعلّق بإدراكنا وعلمنا وتجردنا عن عصبّياتنا ، ولا يحقّ لبشرٍ أن يقف ويفرض على البشريّة فهمه الخاص على أنّه عين مراد الله تعالى .. أبداً .. ففهمنا للدّين هو جزء من التاريخ ، يتطوّر حسب تطوّرنا العلمي والحضاري .. وهذا ما نراه في تعدّد المذاهب والطوائف داخل الدّين الواحد ، ونراه أيضاً في تعدّد الرؤى والأفكار والاتّجاهات داخل المذهب الواحد .. فكيف إذاً يُقدّمون دولتهم التاريخيّة (باسم الدّين) على أنّها مملكة الله تعالى في الأرض ؟!!!!!! ..

.. المشكلة في الداعين للدولة الدّينية أنّهم لم يعوا مسألة هامّة ، هي كيف تتمثّل الأحزاب الدّينية آليات العمل السياسي ومنطقه باسم الدّين ، تلك الآليات المبنية - في الكثير من جوانبها - على فن التعامل مع الواقع ، وفن توظيف الممكن في معطيات الواقع .. فهذه الآليات لا تُحمّل - في ماهيتها - على أيّ حامل يُجمّع عليه من قبل جميع أتباع الدّين الواحد .. فالآلية عند حزب ديني ما هي خروج على تعاليم الدّين عند حزب ديني آخر ينتمي أتباعه لذات الدّين .. وهنا يُزجّ الدّين - من قبل المطبّلين والمزمرّين للدولة الدّينية - في متاهات لا علاقة له بها لا من قريب ولا من بعيد ، فأيّ خطأ سياسي ترتكبه الأحزاب الدّينية سيتمّ تحميله على الدّين ..

.. وهنا يحقّ لنا أن نسأل السؤال التالي :

.. إن كان هذا الخطأ السياسي سيتمّ تحميله على الدّين (الذي هو مجموعة قيم ومبادئ نقيّة مجردة عن عصبيّاتنا) بسبب عدم إدراك الكثيرين للخطّ الفاصل بين حقيقة الدّين المجردة وبين رجالات التاريخ ، فأيّ إساءة تلك التي سيتمّ إلقاؤها على الدين !!!؟ .. ومن يتحمّل المسؤولية أمام الله تعالى أولاً ، وأمام أبناء الأمة ثانياً ، نتيجة زجّ الدّين في مستنقعات الاجتهادات السياسيّة لبشر يخطئون ويصيبون !!!؟ .. وماذا يختلف هذا الزجّ عن زجّ الدّين في خلافات السابقين السياسيّة ، والتي لم ينتج عنها إلاّ المزيد من المذاهب والطوائف التي في حقيقتها ليست أكثر من خلافات سياسيّة وفكريّة ، حوّلت مع الزمن - نتيجة العصبيّات - إلى دين ؟ ..

.. وإن كان هذا الخطأ السياسي لا يُحمّل على الدين ، والدين منه براء ، وهذا هو الحقّ الذي يجب أن يكون ، إن كان الأمر كذلك فارضين جدلاً وجود الوعي الذي يتمّ به التمييز بين حقيقة الدّين المجردة وبين رجالات التاريخ ، فلماذا المتاجرة بالدّين من أجل الأهواء السياسيّة !!!!!!؟ .. ولماذا تُسمّى الدولة التي يطبّلون ويزمّرون لها بالدولة الدّينية ؟!!!!!!!؟ ..

.. ثمّ ألا يحقّ لنا أن نسأل السؤال التالي :

.. إذا كانت الدولة الدنيّة التي يدعو إليها المطبّلون والمزّمرون مبنيّة على ثوابت لا يجوز تجاوزها ، هي فهم هؤلاء للدين ، واقتباساً من بعض السابقين ، فهذا يعني أنّنا أمام دولة لا يمكن لقوانينها أن تتطوّر مع التطوّر الحضاري للبشريّة ، وهذا ينافي كون النصّ القرآني يحمل من الدلالات والمعاني لكلّ جيل ما يناسب المعطيات الحضاريّة لهذا الجيل ﴿ سَتْرِبَهُمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت : ٥٣] ، وهذا اتّهامٌ لكتاب الله تعالى بأن دلالاته لا تتجاوز فهم هؤلاء وأسلافهم ، واعترافٌ منهم أنّ نظام دولتهم التي يطبّلون ويزمّرون لها لا يتطوّر مع الزمن ..

.. الدولة الحرّة التي يتمّ تطبيقها على مسلمين شرفاء يعتزّون بإسلامهم ، ويعون دينهم ، ويعيشون فاعلين في حضارة عصرهم ، هي الدولة الدنيّة التي تتمّ قراءتها من كتاب الله تعالى في العصر الذي يعيشه المسلمون في دولتهم الحرّة هذه .. ولذلك تُعدّ الدولة الحرّة التي أبناؤها مسلون دولة الواقع الذي تُستنبط أحكامه من كتاب الله تعالى ، بشكل مستمرّ لحلّ المشاكل الحضاريّة في كلّ زمانٍ ومكان ..

ثمّ من قال بأنّ الدولة الحرّة هي بالضرورة دولة مارقة على الدين وتدعو للفواحش كما يزعم المطبّلون والمزّمرون لدولتهم التاريخيّة؟!!!! .. أليست الدولة الحرّة دولة تُصان فيها كلّ الحقوق الدنيّة والمذهبيّة والفكريّة والثقافيّة والشخصيّة والاقتصاديّة وكلّ ما يضمن كرامة الإنسان عملاً بقوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [الإسراء : ٧٠] ؟ .. أليس دستور هذه الدولة وقوانينها منبثقة من مراد مواطنيها وموافقتهم على كلّ جزئيّة فيها ؟ .. أليس من المفروض بزاعمي الدولة التاريخيّة أن يظنّوا أنّ هؤلاء المواطنين بمجملهم شرفاء غيورون على دينهم ملتزمون بكلّ المبادئ القيّمة التي جاء الدين لتبيّنها وحمايتها ورعايتها ؟ .. أليس المواطنون ضامنين لتطبيق هذه القيم والمبادئ والأحكام

التي صاغوها قوانين في دولتهم الحرّة ، بناء على معتقداتهم هم ، والتي من أهمها المعتقدات الدينيّة التي يلتزمون بها ؟ .. فكيف إذا يتّهمون - من قبل المطبّلين والمزمرّين للدولة التاريخيّة باسم الدّين - بأنّهم سيختارون أحكام الفواحش والدعارة والخروج على منهج الله تعالى ، وأنّهم ليسوا ضامين لما يعتقدون به ، وأنّ الضامن الوحيد لمنهج الله تعالى هم فقط عابدين أصنام التاريخ الذين نصبوا أنفسهم أوصياء حتى على منهج الله تعالى ؟!!!!!! ..

.. ما يجب أن نعلمه أنّ المجتمع البشري كدولة وكنظام سياسي ، لا بدّ من النظر إليه وفق ثلاث مراتب : شعب - دولة (مؤسّسات) - نظام سياسي ..

١ - الشّعب في أيّ مجتمع بشري يتوزّع أبناؤه ضمن انتماءات مختلفة ومتداخلة .. كلّ انتماء منها له خصوصيّاته التي لا يحقّ - في الدولة الحرّة - لأيّ كان أن يجبره على ترك شيءٍ منها ، أو على أيّ انتماءٍ آخر ، ما دامت هذه الخصوصيّات لا تسيء لخصوصيّات الآخرين ، ولا للأخلاق العامّة التي تشكّل القاسم المشترك بين جميع أبناء المجتمع ..

وهنا في ساحة هذه الانتماءات لا يمكن فصل الدّين عن المجتمع ، فالمسألة تخصّ كلّ إنسان بشكلٍ مباشرٍ يتعلّق به كشخص .. والقضيّة ضمن هذه الساحة قضيّة عقيدة وقضيّة ثقافة وقضيّة فكر ، بحيث تتكفّل الدولة الحرّة بحفظ حقّ كلّ إنسان بأن يختار أيّ عقيدة وأيّ انتماء وأيّ ثقافة يريد .. من هنا نرى أنّه في هذه الساحة لا يمكن فصل الدّين والمذهب والطائفة عن المجتمع ، وأيّ فصلٍ في ذلك يُلغي هويّة الدولة الحرّة ففي هذا البعد يُعدّ الدّين والقيم الفكرية والروحيّة لكلّ إنسان ، عبارة عن عقد بين هذا الإنسان وبين الله سبحانه وتعالى ، ولا يحقّ لأيّ إنسانٍ آخر أن يتدخل في هذا العقد ، كما أنّه لا يحقّ للإنسان صاحب هذا العقد أن يتدخل في عقائد الآخرين ..

في هذا البعد تُوجد من العقود بين الله تعالى وبين أبناء المجتمع ما يساوي عدد أبناء المجتمع ، ولا علاقة للدولة في ذلك إلا في الحفاظ على الخصوصيّات العقديّة والشخصيّة لكل إنسان ، والحفاظ على عدم تجاوز القيم العامّة والمبادئ الأخلاقيّة والاجتماعيّة التي يتوافق عليها المجتمع ..

٢ - بينما الدولة هي مجموعة المؤسسات التي تدير شؤون المجتمع ، وفق الدستور ومجموعة القوانين والأحكام التي ينصاع لها أبناء المجتمع على مختلف انتماءاتهم .. وهنا في هذه الساحة (الدولة) :

أ - في صياغة دستور الدولة الحرّة وقوانينها ، تُؤخذ بعين الاعتبار الخصوصيّات الدنيّة والمذهبيّة والطائفيّة والثقافيّة والتاريخيّة لكل جماعة ، وفي هذا الجانب التشريعي تأخذ كل خصوصيّة حقّها في ذلك دون الاعتداء على حقوق غيرها من أبناء المجتمع .. بمعنى لا يتمّ - في هذا الجانب التشريعي - فصل الدّين (عقيدة وثقافة وفكر) عن القوانين والأحكام الخاصّة بكل خصوصيّة من هذه الخصوصيّات ..

وهنا في صياغة الدستور والقوانين التي تنظّم العلاقة فيما بين أبناء المجتمع وتنظّم العلاقة أيضاً بينهم وبين النظام السياسي ، في هذه الصياغة عقدٌ يتوافق عليه كلُّ أبناء المجتمع .. فالعقد هنا هو ما يُنظّم العلاقة بين الجميع على كل المستويات ..

ب - في الجانب التنفيذي لتطبيق دستور الدولة الحرّة وقوانينها عبر مؤسسات الدولة التنفيذيّة ، يتمّ التعامل مع أيّ من أبناء المجتمع وفق دستور الدولة وقوانينها وأحكامها .. وفي هذا الجانب ، وحفاظاً على وحدة المجتمع (بكافة تنوّعاته) ، يتمّ الفصل بين أيّ انتماء لأيّ كان ، وبين انصياعه لقوانين الدولة المدنيّة الحرّة ، كون

الدولة المدنيّة الحرّة هي دولة القانون ، وكون جميع أبناء المجتمع (دون استثناء) ينصاعون - بذات الدرجة - لهذه القوانين ..

وهنا تكمن وظيفة الدولة (في هيئاتها ومؤسساتها التنفيذية) بالحفاظ على تنفيذ هذه القوانين على جميع المواطنين ، فتنفيذ بنود العقد بين أبناء الدولة فيما بينهم ، وبينهم وبين الهرم السياسي ، وبين عناصر الهرم السياسي ، كل ذلك يقع تنفيذه على عاتق مؤسسات الدولة ..

.. وفي ساحة الدولة ، نرى منطقةً وسطى ، تقع في الجانب التشريعي منها في ساحة عدم فصل الدّين عن المجتمع ، وهي بذلك تشترك مع الفقرة (١) كما رأينا .. وتقع في الجانب التنفيذي منها في ساحة فصل الدّين عن السياسة ، كما سنرى في الفقرة (٣) ..

٣ - بينما في النظام السياسي ، حيث تتم قيادة الوطن سياسياً ، وتُترجم فيه علاقات الوطن وأبنائه مع الدول الأخرى والأنظمة السياسيّة الأخرى ، وحيث أبناء الوطن متساوون في الوطنيّة تحت سقف وطن واحد في الحقوق والواجبات .. في ساحة النظام السياسي هذه ، لا بدّ من فصل الدّين عن السياسة فصلاً كاملاً ، وإلا سيؤدّي عدم الفصل إلى متاجرة المتاجرين سياسياً بالدّين ، وسيكون انتماء بعض المواطنين لوطنهم أقلّ من انتمائهم لأوطان أخرى ، وسيكون الدّين والمذهب والطائفة مطيّة لكلّ متسلّق ولصّ يريد الوصول إلى السلطة السياسيّة عبر سلاّم الدّين والمذهب والطائفة ..

وهنا يسقط النظام السياسي بمجرد خروجه عن الثوابت الموجودة في دستور الدولة وقوانينها ، لأنّ النظام السياسي في الدولة الحرّة هو مجرد خادم لتحقيق مراد أبناء هذه الدولة ..

.. الدولة الحرّة في بعدها الثاني كدولة مؤسّسات ، وبعدها الثالث كتفاعل مع نظام سياسي ، مبنية على الكفاءات العلميّة ، بغض النظر عن الانتماءات الدينيّة والمذهبيّة والطائفيّة والسياسيّة ، فإذا أردنا - على سبيل المثال - اختيار مدير لمستشفى فعلينا النظر في الكفاءات العلميّة ، وليس النظر في الانتماءات الدينيّة والمذهبيّة والطائفيّة والسياسيّة ، وأيُّ مخالفة يقوم بها من تمّ اختياره باتجاه عصبيّته الخاصّة به دينياً أو مذهبياً أو طائفيّاً أو سياسياً يُحاسب عليها ضمن قوانين هذه الدولة المدنيّة الحرّة ، حيث يتمّ أخذ ذلك بعين الاعتبار حين وضع قوانين هذه الدولة ..

.. وتوافق أبناء الدولة الحرّة (على مختلف انتماءاتهم المذهبيّة والطائفيّة) على قوانين هذه الدولة ودستورها ، لا يتعارض أبداً مع معتقدات أيّ من أبناء هذه الدولة ، لأنّ هذه القوانين تأخذ بعين الاعتبار حرّيّة المعتقد للجميع ، وتصون هذه الحرّيّة وتحفظ كلّ الحقوق المتعلّقة بذلك ، وما تُحرّمه هذه القوانين هو الاعتداء على هذه الحرّيّات .. فكلّ قانون يمنع طائفة من التعديّ على حقوق الطوائف الأخرى ومعتقداتها ، إنّما يمنع - في الوقت ذاته - هذه الطوائف من الاعتداء على حرّيّة هذه الطائفة ومعتقداتها ..

الدولة الحرّة تتعلّق وفق البيان القرآني بمفهوم الربويّة ، بمعنى تسيير معاش الناس في الحياة الدنيا .. والربويّة - كما نقرأ في كتاب الله تعالى - تتعلّق بالمؤمنين والكافرين على حدّ سواء ، وبجميع البشر على مختلف انتماءاتهم القوميّة والدينيّة والمذهبيّة والطائفيّة بينما صفة الإلهيّة نراها (في كتاب الله تعالى) خاصّة بالمؤمنين بالله تعالى فقط ، لأنّ غير المؤمنين بالله تعالى لهم آلهتهم التي يعبدونها من دون الله تعالى ..

.. لذلك .. فالله سبحانه وتعالى ذاته ييسر معاش جميع البشر دون استثناء ، سواء كانوا مؤمنين به أم لم يكونوا ، فهو جلّ وعلا ربّ العالمين ..

.. ودرساتير الدول وقوانينها تُوضَع لتصرف معاش الناس حسب إرادتهم ، وهذا - في الدول الحرّة - لا يتعارض أبداً مع انتماءاتهم وعقائدهم ... لذلك فمبدأ الشورى كما يؤمن به المؤمنون بكتاب الله تعالى هو ((داخل الوطن المتعدّد الأديان والمذاهب)) جزء من مبدأ الديمقراطية التي تمارس في الدول المدنيّة الحرّة ، كون الشورى تتعلّق بالمؤمنين بها فقط ، وكون الديمقراطية تتعلّق بالجميع دون استثناء وهذا يقابل كون بعض البشر ((المؤمنين بالله تعالى)) يتعلّقون بصفة الإلهيّة ، في حين يتعلّق جميع البشر ((المؤمنين والكافرين)) بصفة الربوبيّة ..

.. ولكن .. كون الشورى - كما رأينا - ليست مخصّصةً بآليّة محدّدة ولا بجبل محدّد ، وكون هدفها خدمة الناس بأرقى الآليّات الشفّافة والصادقة التي تُؤمّن - قدر المستطاع - الحرّيّة والعدالة وتكافؤ الفرص للجميع ، كلُّ ذلك يجعل من الشورى هدفاً ديمقراطياً حتّى لغير المسلمين ..

.. من هنا نرى أنّ **الدولة الحرّة** التي تُصان فيها كلُّ الحقوق ، بعيداً عن أيّ تنظيرٍ شموليّ ، وأيّ استبدادٍ فكريّ أو ثقافيّ أو سياسيّ أو وبعيداً عن المتاجرة بأيّ قيمة كقناعٍ للاستحواذ على السلطة ، وبعيداً عن أيّ ظلمٍ لأيّ كان تحت أيّ مسمى كان ، هي الدولة التي نرسم صورتها من خلال إدراكنا السليم لدلالات كتاب الله تعالى ، وبالتالي هي **مطلب قرآني** ..

الخاتمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ

.. بعد قراءة فصول هذا الكتاب بما يحمل من أدلة قرآنية وعقلية ومنطقية ، نرى أنّ أيّ دعوة لأيّ دولة تحت شعارٍ دينيٍّ أو مذهبيٍّ أو طائفيٍّ أو عرقيٍّ ، وفق أيّ أيديولوجيا تُفرض على المجتمع ، هي دعوة لدولة شمولية ، منهجها فرعوني ، ونهايتها الانهيار .. ولكن .. بعد أن يدفع المجتمع ثمناً باهضاً نتيجة رضوخه لحكمها ..

.. بالنظر إلى التجارب المؤلمة للأنظمة الشمولية التي تاجرت بأيديولوجيات برّاقة خطفّت أبصار السدّج ، وانتهت إلى دمار مجتمعاتها ، وبالاستفادة من نتائج البحث العلمي المجرّد الذي يتناول التاريخ كمادّةٍ بحثيةٍ ، وبالعودة إلى النواميس التي تختزل سمّت الحركة التاريخية كنتيجة للتفاعل الاجتماعي والسياسي والعقدي للبشر ، وبالعودة إلى رؤية الواقع من منظار التوازن بين مصالح الناس ومعتقداتهم .. وفوق كلّ ذلك بالعودة إلى إدراك الدلالات التي يحملها كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) بعيداً عن ضغط الموروث التاريخي ... فإنّ النتيجة الحتمية التي سنصل إليها من كلّ ذلك ، هي ضرورة الدولة الحرّة كدولة مدنيّة ، تُحفظ فيها كرامة الإنسان كإنسان ..

.. ما لم تسد ثقافة قبول الآخر ، واعتباره شريكاً كاملاً تحت سقف وطنٍ واحد ، لا يمكن للمجتمعات أن تستقرّ ، ولا يمكن للإنسان أن يعيش آمناً في وطنه .. وما لم يتجرّد الإنسان في رؤيته حتى للموروث الذي بين يديه ويُقدّم له على أنّه دينٌ ووصفةٌ

صالحه سياسياً لكل زمانٍ ومكان ، لا يمكن أن تسود ثقافة قبول الآخر .. وما لم يمتلك الإنسان عقله ويستيقظ من غيبوته ، لا يمكنه أن يتجرّد في رؤيته للموروث الذي بين يديه .. باختصار .. لا بدّ أن يكون الإنسان عاقلاً لا يتبع ما لم يقف على حقيقته ، عملاً بقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء : ٣٦] ، حينها ، وبعد أن يقف على حقائق الأمور والأشياء التي يستطيع الوقوف عليها ، حينها فقط يكون عالماً بها ، وحين ذلك يخشى الله تعالى ، لأنّ العلم الحقيقي يؤدّي إلى خشية الله تعالى .. ﴿ إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر : ٢٨] ..

.. العلم الحقيقي الذي حامله خشية الله تعالى ، يتعلّق بكون الإنسان خليفة الله تعالى في الأرض ، وبكونه مكرّماً من قبل الله تعالى كونه إنساناً ، وبكون الرحمة والعدل والموادّة مع الآخرين الذين لا يقاتلوننا في ديننا ولا يخرجوننا من ديارنا مطلباً قرآنياً .. ﴿ لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ تُخْرِجُوهُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الممتحنة : ٨]

.. كلُّ ذلك يُترجم سياسياً وأخلاقياً ، بدولة حرّة ، يتساوى فيها - في الحقوق والواجبات - كلُّ المواطنين تحت سقفٍ وطنيّ واحد ، وكلُّ منهم يحترم الآخرين ويراهم شركاء له ، بالدرجة ذاتها التي يساهم بها في هذه الشراكة ..

المهندس عدنان الرفاعي

القاهرة في : ٣ / ٧ / ٢٠١٢

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧	المقدمة
	الفصل الأول
١٥	من نواميس الحركة التاريخية
	الفصل الثاني
٦١	حرية المعتقد مطلب قرآني
	الفصل الثالث
١١٥	دول التاريخ في ميزان القرآن
	الفصل الرابع
١٧٣	الدولة الحرّة مطلب قرآني
٢٢٩	الخاتمة
٢٣١	الفهرس

مركز الذِّكْر

لِلدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

موقع :

الكاتب والمفكر الإسلامي

المهندس عدنان الرفاعي

www.thekr.net

adnan@thekr.net